



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَنَاحِ الْأَمَامِ مُحَمَّدٍ الْكَلْبُكِي

منظم مختصر الخصائص

تأليف
الشيخ العلامة
عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي

أجزاء أكاديمية عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

معارج الآمال على مدارج الأمال بنظم مختصر الفضائل

تأليف
الشيخ العلامة
عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي

الجزء الحادي عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المسألة الرابعة

(في من جمع بين الصلاتين وفسدت عليه إحداهما)

- وهو إما أن يجمع في وقت الأولى أو الثانية •
- فإن جمع في وقت الأولى فإِ أن تفسد عليه الأولى أو الثانية •
- فإن فسدت الأولى أعادهما جميعا إن شاء في ذلك الوقت أو في وقت الأخرى لأنه إنما وسع له تقديم الثانية لأجل الجمع وقد انتقض فكأنه لم يفعل شيئا منهما •
- وإن فسدت عليه الثانية ففى أكثر القول أنه يؤخرها الى وقتها وقد تمت له الأولى لأنه قد أداها على وجهها •
- وقيل : يعيدها في مقامه ما لم يخرج عن الصلاة أى مادام شغله الصلاة •
- وقيل : يبديلها جميعا لأنهما بمنزلة صلاة واحدة •
- وقيل : إن صلاهما في مقام واحد أبدل الأخرى ، وإن صلاهما في مقامين أبدلها جميعا •
- ولا أعرف وجه هذا القول لأن المكان لا أثر له في هذا المعنى •
- ولعل معناه أنه لا انتقل من مكانه فقد تعرض لنقض الجمع حيث تساهل في الانتقال فهو كمن تعمد لفساد صلاته •
- وهذه العلة غير كافية فإن كان عندهم غيرها فالله أعلم •
- وإن جمع في وقت الثانية وفسدت عليه الأولى فإنه يعيدهما معا لأنه

— ٦ —

إنما صح له تأخيرها عن وقتها للجمع لا غير ، وقد اختل الجمع
فوجب إعادة ♦

وإن فسدت الثانية فمنهم من يقول : يبتدىء الصلاتين ♦

ومنهم من قال : يحكم الثانية ♦

وقيل : يعيد الثانية وحدها ما دام في مقامه ذلك ♦

وإن خرج من مقامه أعاد الأولى والآخرة ♦

وإن انتقض وضوؤه بين الصلاتين وذهب فتوضأ قال بشير : ليس
عليه أن يعيد الأولى إلا إن أحدث حدثا أو تكلم ♦

وقال أبو جابر : إلا أن يكون الماء بعيدا ♦

فإن كان يصلى الأولى في وقتها فقد تمت ويصلى الآخرة في
وقتها ♦

وإن كان الجمع في وقت الآخرة قال : فأحسب أنه يعيدهما ♦

قال محمد بن المسبح : ليس عليه بدلها ، ويصلى الثانية ♦

وخرج بعضهم الخلاف في هذه المسألة على الخلاف المتقدم : هل
هما صلاة واحدة أم صلاتان ؟

وإن صلى الثانية قبل الأولى جهلا منه لزمه البذل ♦

وإن تعمد ثم فات الوقت فالبذل والكفارة ♦ والله أعلم ♦

(الكلام في بيان صلاة المرأة والعبد)

ثم أخذ في بيان صلاة المرأة والعبد فقال :

وتتبع المرأة زوجها كما
يتبع عبد من لملكه انتمى

وإن يكونا موطنين فهما
حتى يسافرا على حكمهما

يعنى أن المرأة تتبع زوجها في حكم التمام والقصر فهي تتم حيث
ما أتم ، وتقصر حيث ما قصر إلا في مسألتين :

إحداهما : أن تشترط السكنى في مكان مخصوص فانها تصلى
فيه تماما وتقصر عند زوجها •

وقيل : لها أن تتم مع زوجها أيضا •

وثانيهما : أن يكون الزوج ممن يرى التمام في السفر لأن القصر
عنده غير واجب فان عليها أن تقصر في موضع القصر وإن أتم هو إذ
لا يلزمها طاعته في ما يخالف دينها •

وكذلك العبد فانه تبع لسيده حيث أتم ، ويقصر حيث قصر •

وإن كانت المرأة أو العبد موطنين فتزوجت هي بزواج مسافر ،
أو اشترى العبد مسافر فانهما يتمان الصلاة حتى يخرجوا مسافرين ثم
يقصران إن رجعا بعد ذلك •

— ٨ —

وهذا في المرأة هو المشهور *

وأما العبد فلم أعرف أن أحدا صرّح بجوازه ، بل المذهب أنه
يصلى قصرا من حين ما اشتراه لأنه لا يملك من أمره شيئا *

وإنما جعلته في النظم كالمرأة لاستواء وجوب الطاعة عليهما ؛ فكما
أن العبد ليس له الامتناع عن التبعية كذلك المرأة *

وقد قاس بعض المسلمين المرأة على العبد فأوجب عليها القصر
بالتبعية لزوجهما إذا كانت في مكان تتم فيه بتمامه فانها عنده تنقصر لقصره
ولو لم تسافر ، وما ذاك إلا لوجوب الطاعة ؛ فقياس العبد عليها في
حكم التمام أظهر لأن التمام أقوى من القصر *

هذا الذي يظهر لى الآن من توجيه هذا القول ، ولعلى لم أقله
إلا أنى وجدته عن غيرى ثم نسيت ذلك *

ويحتمل أنى عوّلت على هذا القياس الذى ذكرته *

وعلى كل حال فلا أحب الأخذ به حتى تعلم صحته والله أعلم *

وفي المقام مسألتان :

— ٩ —

المسألة الأولى

(في مسألة المرأة)

المرأة إما أن تكون ذات زوج أولا • فان كانت غير ذات زوج فأمرها
الى نفسها وقد تقدم أن لها وطنا واحدا لا غير •

وإن كانت ذات زوج فحكمها تبع لزوجها إلا في المسألتين المتقدم
ذكرهما •

ولما كان للمرأة مع زوجها أحوال ناسب أن نجعل ذلك في أمور :

— ١٠ —

الامر الاول

(في صلاة الزوجة التي ليس لها شرط)

المرأة تبع لزوجها منذ تجب طاعته عليها حتى قيل في رجل وامرأته
أقبلا من سفر حتى اذا صارا قرب بلدهما عرض لهما أمر فقعدت
المرأة في ذلك الموضع تقصر الصلاة ودخل زوجها البلد ثم رجع اليها
يتم الصلاة إنها تتم بتمام زوجها •

وحتى قيل في امرأة تتم في بلد بتمام زوجها ثم سافر زوجها ونزع
الوطن ورجع يقصر الصلاة إنها تصلى كصلاته قصرها لأنها إنما أتمت
بتمامه •

فهى عند هذا القائل كالعبد •

وقيل : عليها التمام حتى تسافر لأن القصر لا يدخل على التمام •

وهذا في التي لم يكن ذلك المكان وطنا لها •

وأما اذا كان المكان وطنا لها من غير الزوج فليس لها القصر حتى
تسافر وترجع قولاً واحداً •

وإن نوت المقام في بلد بلا رأى زوجها فأتمت فليس لها ذلك ،
ولا نية للمرأة مع زوجها وعليها البدل •

وقيل : البدل والكفارة ، والأول أكثر •

— ١١ —

ومن كان له زوجة وعبيد وأولاد صغار وخرج الى بلد ونوى المقام
بها فخرجوا اليه برأيه صلوا بصلاته ♦

وإن خرجوا بلا رأيه صلوا صلاة السفر حتى يرجعوا الى مواضعهم ♦

وإن أمرهم بالمقام أتموا الصلاة ، والزوجة تصلى صلاة السفر
حتى يأمرها بالمقام معه ♦

ومن سافر هو وزوجته ونوى المقام في بلد ولم تعلم المرأة فكان
الرجل يحسب تماماً والمرأة قصراً لأنه لا إعادة عليها حتى يعلمها أو ترجع
الى وطنها ♦

وان عزم الزوج على الإقامة ولم تعزم هي فاذا لزمها طاعته أتمت
الصلاة وليس لها أن تعصى ♦

وان جعل أمرها في ذلك اليها كان أمرها في النية الى نفسها ان
أقامت أو سافرت ♦

وقال محمد بن محبوب — رحمه الله — في امرأة من نزوى تزوجها
رجل من بهلا فكانت معه ببهلا تتم الصلاة الى أن ازدارها أهلها من
نزوى ، وهو يتم بنزوى لكونه من الشراة لأنه إن كان إنما حملها الى نزوى
لتقييم فيها بمقامه فعليها التمام ♦

وإن كان إنما ازداروها لقرى الى بهلا ولم ينو لها مقاما بمقامه
فعليها قصر الصلاة وعليه هو التمام ♦

ومن كان يقصر الصلاة في بلد ومعه امرأته ثم حول نيته الى الإقامة

وأتم الصلاة ولم يعلم المرأة وصلت قصرا صلوات فانها إن صدقته
في ذلك أبدلت قدر ما أتم هو من الصلوات •

وليس عليها أن تتبع زوجها في الجمع والافراد لأن الجمع غير واجب
بل سنة مخير فيها ؛ فلو صلت هي جمعا وأفرد هو أو العكس فلا بأس
لأن الجميع صلاة سفر •

وإن رآته يتم في غير الوطن الذي كان يتم فيه وهو عالم بما يلزمه
من أمر الصلاة ، ذكر لذلك جاز لها أن تتم من غير أن تسأله لأنه مما
يجوز له •

وإن كان جاهلا ، و كان ممن يرى رأى أهل الخلاف فليس لها أن
تتم حتى تعلم أنه إنما أتم على وجه جائز له •

وإن اتخذ وطنين فأكثر فإن كانت هي ممن يرى تعدد الأوطان له
فعليها أن تتم بتمامه •

وكذلك إن كانت مقلدة لمن يرى ذلك •
وإن كانت على مذهب من لا يرى تعدد الأوطان أو يرى أن له
وطنين أو ثلاثة أو أربعة فانها تتم في المواضع التي ترى أن له فيها التمام ،
وتقتصر في ما عدا ذلك لأن الأحكام لا تتدافع ، وإذا وجب واحد ارتفع
ضده •

ثم اختلفوا : متى يجب على المرأة الطاعة فتتبع زوجها في الصلاة ؟

فقال بعضهم : إن رضيت به زوجها أتمت بتمامه إذا كانت مسافرة •

— ١٣ —

وقال آخرون : اذا وفاها عاجلها أو أجازته على نفسها أتمت •

وان جاز بها على الكراهية قبل أن يوفيهها عاجلها فلا سبيل له عليها •

وقال الفضل : اذا أدّى اليها عاجلها تبعته •

وقيل : ان كانت تحت أبيها فصلاتها صلاة أبيها ما لم يجلبها

زوجها أو يقول له أبوها : اجلب زوجتك فحينئذ يكون وطنها وطن زوجها

وان لم يجلبها لأنه حين قال أبوها (اجلبها) وجب عليه أن يجلبها ، وصار

وطنها وطن زوجها ، والله أعلم •

الامر الثانى

(فى المرأة اذا كان لها شرط سكنى)

قال أبو عبد الله فى الرجل يتزوج المرأة من بلد غير بلده ويشترط عليه
وليها عند عقد النكاح أن سكنها فى بلدها ثم يطلب زوجها خروجها
معه الى بلده فتجيبه وتتبعه ولم تهدم عنه شرط السكن فانها تصلى
مع زوجها فى بلده قصرا •

• واذا رجعت الى بلدها صلت تماما •

• وان نوت أن تتخذ بلدها دارا وبلد زوجها دارا أتمت الصلاة فيهما •

• وان صلت فى بلده تماما ولم تنقض شرط سكنها ولا اتخذت
بلده دارا :

• فقول : عليها أن تبدل تلك الصلوات قصرا •

وقال أبو حفص : بلغنى عن أبى مروان أنه قال : اذا تزوج الرجل
!لرأة وشرطوا لها عليه السكن فى بلدها فان عليه التمام •

• فان خرجت هى معه الى بلده أتمت الصلاة •

• فاذا رجعا الى بلدها أتما أيضا •

• وقيل : يقصر معها زوجها اذا كان مسافرا •

— ١٥ —

وان كان أهلها بدوا لا قرار لهم فاشتترطت السكنى معهم فقييل :
شرطها منتقض لأنه مجهول ؛ فما دامت معهم أول مرة فانها تتم وان خرجت
كانت تبعا لزوجها ♦

وقييل : يثبت لها شروطها لأن الشروط المجهولة تثبت في التزويج
والله أعلم ♦

الامر الثالث

(في المطلقة وغيرها)

اعلم أن كل امرأة طلقها زوجها طلاقا يملك فيه رجعتها فصلاتها
كصلاته ولو خرجت من بيته أو أخرجها هو *

وان كان اطلاقا لا يملك فيه رجعتها أو خلع أو ملاءنة أو بانث منه
بحرمة فصلاتها في العدة صلاة نفسها *

وفي المختلعة عن اساءة اختلاف *

وأما المولى عنها والمظاهر عنها فصلاتها في الأجل صلاة زوجها *

وأما الموطأة في الحيض أو في الدبر وهما عالمان فصلاتها صلاة
نفسها ، ولا ميراث بينهما على رأى من يرى التفريق بذلك *

والمرأة اذا مات عنها زوجها في بلد تقصر فيه الصلاة لقصره فان نوت
المقام في عدة الوفاة رجعت الى التمام من حينها لأنها قد ملكت نفسها ،
ولا سبيل للزوج عليها *

وكل حال كانت المرأة فيه أملك بنفسها كانت صلاتها صلاة نفسها *

وكل حال يملك الزوج رجعتها فهي تتبع له *

وصلاة امرأة المرتد صلاة نفسها لأنه لا يملك رجعتها في عدتها
ولا بعد انقضاء عدتها *

— ١٧ —

فان رجع الى الاسلام قبل أن تزوج فصلاتها صلاته لأنه يدركها
بالنكاح الأول •

فان ارتد له وطن قد اتخذها فانها تتم في ذلك البلد اذا رجع الى
الاسلام ولو لم تعلم أنه على نيته الأولى في الوطن لأن الحكم بقاء
نيته على الأصل الأول حتى تعلم تغييرها •

وإن اتخذت وطناً في حين ما كانت مالكة لنفسها فانها تصلى تماماً
في ذلك الوضع حتى تخرج منه على حد السفر ثم ترجع اليه وتقتصر ،
وذلك كله بعد اسلامه • والله أعلم •

الامر الرابع

(في صلاة الصبية اذا تزوجت)

قد اختلفوا في صلاة الصبية اذا تزوجت على نحو اختلافهم في صحة تزويجها ووقوفه الى البلوغ ♦

فمن قال بصحته قال : اذا عاشرت زوجها وتبعته وجاز بها أو أغلق عليها بابا ، أو أرخى عليها سترا فانها تصلى صلاة زوجها ♦

ومن قال بأنه موقوف قال : صلاتها صلاة والدها ♦

ومن قال بصحته اذا زوجها أبوها قال : ان صلاة التي زوجها أبوها صلاة زوجها ♦

وأما اليتيمة فصلاتها صلاة أبيها حتى تبلغ وترضى بالتزويج ♦

وعلى نحو هذا يخرج في زوجة الصبي :

فانه على قول من أثبت الزوجية لزمها اتباعه ومعاشرته ، ويكون وطنها وطنه ♦

وعلى قول من يرى الوقوف فانها تصلى صلاة نفسها وصلاة أبيها ان كانت صبية حتى تتم التزويج بعد البلوغ والله أعلم ♦

الامر الخامس

(في الأمة اذا تزوجت)

اذا تزوجت الأمة في بلد فيه الزوج والسيد حكمها واحد في تمام الصلاة وقصرها فهي تتبع لهما بلا اختلاف •

وإن اختلف حكمها في ذلك فان كان السيد سلمها للزوج الليل والنهار الى غير مدة محدودة وقطعها معه فصلاتها بصلاة زوجها بمنزلة الحرة •

وإن لم يجعل له عليها سبيلا فصلاتها صلاة سيدها •

وكذلك اذا تركها عند الزوج الى حد محدود •

وإن فسخت التزويج بعد العتق فأمرها لنفسها في الصلاة •

وإن اختارت زوجها فصلاتها صلاته •

وأم الولد بمنزلة الأمة في جميع أحكامها ما لم تعتق بولدها أو بوجه من الوجوه •

وإن عتقت وقد وصلت شيئاً من صلاتها فقل : تبدىء الصلاة •

وقيل : تبني على ما صلت •

وكذا الخلاف في ما اذا دخلت في الصلاة وهي مكشوفة الرأس :

فعلى القول الأول : تخمر رأسها لأن الصلاة لا تتجزأ •

وعلى القول الثاني : لا بأس عليها بالكشف حتى تفرغ من صلاتها لأنها دخلت فيها على وجه يجوز لها ولا عبرة بالطاريء من بعد والله أعلم •

الامر السادس

(في المرأة اذا تزوجت ببدوى)

المرأة اذا تزوجت ببدوى إما أن تكون بدوية مثله فحكمه حكمها وعليها اتباعه حيث ما كان إلا مكانا تخشى فيه الضرر على نفسها ، أو يكون لها شرط سكنى في مكان مخصوص فانه ليس عليها اتباعه حيث الضرر ولا لزمها ترك شرطها •

وإن كانت حضرية فليس لها أن تتزوج بالبدوى إلا إن اشترطت السكنى فان لها ذلك لأن المانع من تزوجها بالبدوى وجوب طاعته عليها فتكون صلاتها بصلاته حيث إنه لا قرار لها إلا العمود ، وهذا من تبديل السنة ، وهو من الكبائر التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة من الكبائر : خروجك من أمتك ، وقتالك أهل صفقتك ، وتبديلك سنتك » •

فأما خروجك من أمتك فانتخاذك دار الشرك وطننا ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لما يجرى عليك من الأحكام والسبى والغنيمة والرق وتغيير السنة والاكراه على مفارقة دينك •

وأما قتالك أهل صفقتك فهو أن يكون الرجل في عسكر المسلمين حتى اذا قاتلهم العدو فيضعف المسلمون رجع الى العدو •

وأما تبديلك سنتك فهو التعرّب بعد الهجرة ، وهو أن ينزع الرجل وطنه من القرار ويرده الى البادية ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المهاجرة الأعرابى •

— ٢١ —

وإذا زوجها وليها ورضيت بذلك هلك لأن أمر التزويج بيدها ؛
فلو لم ترض لم يتم •

وكذلك الطفلة ان بلغت وأجازت النكاح وهى تحت البدوى •

وكذلك الأمة اذا اعتقت على هذا الحال لأنه قد صار فسخ التزويج
اليهن •

وان تزوجت المرأة ببدوى ، أو كانت صبية فلم تغير ، أو أمة فلم
تختل لنفسها فان عليها التوبة فى هذا كله ، وتطلبه أن يتخذ لها وطناً
فى القرار •

فان أبى فلتصل الإقامة والتقصير جميعا لأنه لا يجوز لها أن تخالف
زوجها ، ولا يجوز لها أن ترجع من القرار الى البادية ، كذا فى الايضاح •

وفيه : أنه يلزمها حينئذ صلاتان : احداهما بالقصر والأخرى بالتمام
ولا دليل على ذلك •

ويجاب : بأنه احتياط لا إلزام لكن لما لم يتعين الاجزاء بأى الحالىن
أمرت بذلك لتخرج عن العهد بيقين فهو نظير من كان معه آنية ماء
تتجست احداهن ولم يعرفها ، ونظير من عميت عليه القبلة فانه قد قيل :
يتوضأ بواحد من المياه ثم يصلى ثم يفعل بالآخر كذلك •

وان عميت عليه القبلة يصلى أربع صلوات الى أربع جهات •

وهذه المسألة من هذا المعنى •

— ٢٢ —

والحق أنه يتحرى في الكل ، وليس عليه إلا صلاة واحدة •

والمتعين في حق المرأة اتباع زوجها فهي تتم بتمامه ، ولا تقطع الوطن
الأول الذي كانت عليه •

فان قيل : انه يلزمها أن تصلى فيه الإقامة ولو لم يأذن الزوج •
قلت : نعم •

فان قيل : اذن ارتفع الاتباع • قلت : لا •

فان قيل : ولم ؟ قلت : لأنها تتبعه في موضع يجوز لها ذلك ،
وأما هاهنا فقد نهاها الشرع عن تبديل سنتها ، ولا طاعة لمخلوق في معصية
الخالق •

فان قيل : هذا يناقض ما قالوه : انه لا نية للمرأة مع زوجها •

قلت : لا يناقضه لأن هذه نية لم تحدث وإنما هو ابقاء للوطن
على حكمه الأول حيث حرم عليها نزعها •

وهذا المعنى لم أظفر به عن أحد فلا يؤخذ به إلا بعد النظر فيه .
وحقه بحمد الله ظاهر والله أعلم •

المسألة الثانية

(في صلاة العبيد)

العبيد على كل حال تبع لساداتهم فيتم العبد حيث يتم السيد ، ويقصر حيث يقصر إلا اذا كان السيد ذميا والعبد مسلما فصلاته صلاة نفسه لأنه لا يكون تبعا للذمي في الصلاة •

وان كان للذمي وطن أتم في وطن سيده لأنه ليس له أن يخرج من وطن سيده إلا برأيه ما لم يحكم ببيعه •

فاذا حكم ببيعه وبيع كان تبعا لسيده المسلم •

وان اشتراه البادى صار تبعا له ولا إثم عليه بخلاف المرأة لأنه لا يملك من أمره شيئا •

واذا اشتراه المسافر صلى بصلاته من حين ما اشتراه •

وان اشتراه بعد أن صلى ركعتين من صلاة التمام : فقيل : يتم أربعا لأنه قد دخل في شيء يلزمه تمامه ، وهو الصحيح •

وقيل : يكفيه الركعتان لأنه قد انحل عنه حكم التمام قبل أن يدخل في الثالثة فكأنه قد ارتفع عنه التكليف بالأربع •

قلت : لم يرتفع لأن سبب الوجوب دخول الوقت فاذا دخل الوقت عليه وهو مقيم وجب عليه صلاة المقيم •

ووجوب الطاعة للسيد لا تحط من الواجب من اطاعة الله •

وهذا يقتضى أن تلزمه الأربع بعد دخول الوقت ، دخل فيها أو لم يدخل •

ثم وجدته مصرحا عن بعض المتأخرين فإنه قال في أمة اشترأها مسافر من مقيم أنها تصلى بصلاته إلا أن يكون اشترأها بعد حضور وقت الصلاة فإنه يعجبني أن تصلى تماما تلك الصلاة ، كذا قال وهو ظاهر الصواب •

وقد تقدم أن من وجبت عليه صلاة في الحضر ثم خرج مسافرا أن يصلّيها تماما ولو انتهى الى حد السفر ، وهو أكثر قولهم •

وهذه المسألة نظير ما نحن فيه بلا فرق •

وان كان العبد يصلى قصرا ثم اشترأه من يتم وقد دخل في صلاة القصر فإنه يبنى على صلاته ويصلى أربع ركعات ، كذا قيل •

ويخرج فيه وجه : أنه يبتدىء الصلاة أربعا كما مرّ في نظيره • وان صلى تماما ثم اشترأه من يقصر في وقت تلك الصلاة ثم علم بفساد صلاته فإنه يعيدها قصرا لأنها قد بطل حكمها والوقت قائم •

وفيه القول الذى قدمت ذكره ، وعليه فيعيدها تماما لأنها وجبت عليه كذلك •

وان علم بعد الفوات فإنه يبدلها تماما لأنها وجبت عليه في أول الأمر أربعا وخرج الوقت وهو يحتسبها أربعا ؛ فالبديل نظير المبدل •

ويخرج فيه وجه بالقصر لأن الأربع فسدت عليه وصار الى القصر عبد البعض فيبدل ما صار اليه لا ما فسد عليه •

والأول أكثر وأصح ♦

ومن أمر رجلا أن يشتري له عبدا من قرية غير قريته ، أو وكله فاشترى له عبدا فإنه يصلى بصلاة الذى اشتراه ♦

ومن اشترى عبدا وشرط الخيار الى ثلاثة أيام فصلاته صلاة البائع ، سواء كان الخيار له أو للمشتري حتى ينقطع البيع فحينئذ يتبع المشتري إلا اذا كان البائع يقصر والمشتري يتم وكان شرط الخيار للمشتري ففيل : ان الاحتياط أن يصلى تماما لأن المشتري ضامن له فى تلك المدة ♦

ويخرج على قوله أنه يصلى بصلاة المشتري لأنه منذ اشتراه صار العبد له لكن بقى فيه معنى الخيار فكما أن غلة المبيع بالخيار قبل النقص تكون للمشتري على الصحيح عندهم كذلك ينبغى أن يكون العبد تبعا للمشتري فى تلك المدة لأن المعنى واحد ♦

وقيل : ان صلاة العبد صلاة البائع ولو كان شرط الخيار للمشتري لأنه لم ينتقل من ملك البائع ببيع ثابت ♦

ومن أخرج غلامه الى غير بلده الى أجل معلوم أو غير أجل فعليه قصر الصلاة اذا كان سيده ممن يقصر الصلاة هناك ♦

وان كان للسيد أكثر من وطن فالعبد تبع له فى جميع أوطانه ♦

واختلفوا فى العبد يخرج سيده الى قرية يتجر فيها وأذن له أن يتخذها وطنا :

فقال بعضهم : انه تبع لسيده ؛ ان كان السيد يتم فيها أتم ، وان كان يقصر قصر ♦

- وقال بعضهم : اذا أذن له سيده أن يتخذها وطنا لزمه التمام •
- قال أبو الحسن : وجدت في بعض الكتب : أن من استأجر مملوكا الى غير مدة معلومة أنه يكون في الصلاة تبعا لمن استأجره •
- وان كان عبد بين رجلين في قرية أحدهما يقصر فيها الصلاة والآخر يتمها فان العبد يصلى هناك تماما •
- وان تقاسما خدمته بالشهور أو الأيام أو السنين فقليل : لا يبعد أن تكون صلاته صلاة الذي يخدمه منهما في أيامه أو شهوره •
- وقيل : هو تبع لمن يتم الصلاة ولو كان العبد بين مائة شريك أو أكثر كلهم يقصرون إلا واحدا •
- وان أعتق العبد وقد دخل في صلاة القصر فان نوى المقام بنى عليها وأتم أربعاً •
- ويخرج فيه وجه : أنه يستأنف الصلاة •
- وان أعتق بعد أن صلاها قصرا فليس عليه إعادة وان كان في الوقت لأنه صلى على السنة •
- وهي نظير مسألة المسافر الذي صلى في السفر ثم دخل في بلده في الوقت •
- وللعبد نيته متى عتق في بلد فان شاء استوطنها وان شاء قصد غيرها •

وقيل : فيه الخلاف الموجود في الصبي اذا بلغ في موضع فانه يلزمه فيه التمام حتى يخرج منه الى موضع يكون فيه مسافرا ♦

وقيل : كغيره في حكم الصلاة ، وأن العبد اذا عتق ♦

والمدبر تبع لمن دبره حتى ينعتق ♦

وعبد المرتد اذا ألحق بالمسلمين صلى صلاة نفسه لأنه بمنزلة الحر اذا فرّ منهم ♦

وان أبق العبد من سيده المسلم فانه يصلى في ما دون الفرسخين تماما ♦

واذا جاوز الفرسخين قصر ♦

وان أخرجه جور سيده عليه صلى صلاة السفر ♦

وقيل : ان هرب بلا جور فعليه الائتمام وان جاوز الفرسخين لأنه عاص في سفره ♦

ولا يجوز له الافطار في رمضان ♦

وكذلك المرأة الناشز ♦

والصحيح أن لهما ما للمسافرين والله أعلم ♦

(تنبيهان)

التنبيه الأول

(في الصبى اذا بلغ)

الصبى قبل البلوغ تبع لأبيه فيتم حيث يتم ، ويقصر حيث يقصر •

وان مات أبوه فانه يتم في بلده ويقصر في ما عداها •

وأما بعد البلوغ فأمره اليه :

فان بلغ في قرية ونوى أن غيرها وطنه فان له نيته ، وهو يتم في تلك

القرية حتى يسافر منها •

وقال أبو القاسم سعيد بن محمد في الصبى اذا بلغ في السفر صلى

قصرا ، وهو كغيره في حكم الصلاة •

وقال بعض العلماء : وطن الرجل والمرأة وطن آبائهما ، سواء كانوا

أحياء أو أمواتا ، ما لم يتخذوا لأنفسهم أوطانا ، أو يحدث للمرأة معنى

يزول به وطنها عن وطن أبيها •

قالوا : وكذلك العبيد اذا عتقوا فهم على أوطان ساداتهم ما لم

يتخذوا لأنفسهم أوطانا •

قالوا : وكذلك النساء ذوات الأزواج هن على أوطانهم ان ماتوا أو

طلقوهن ما لم يتخذن لأنفسهم أوطانا •

وقالوا : وطن الرجل منزله أو منزل أبيه ولو أنه لم يتخذ وطنًا ♦

وان بلغ الصبي في بلد ووالده مسافر فيه ، أو أسلم فيه ووالده
مشارك فأحب له بعضهم أن ينوي المقام أو يصلى تماما ليخرج من
الشبهة ♦

وان لم ينو المقام فلا يثبت القصر عليه إلا بثبوت السفر في بلوغه ♦

وان قطع الأوطان عن نفسه ففيه ما تقدم من وجهي التمام والقصر ♦

وكذا القول في الذي لا أب له وهو يدور في القرى فإنه اذا بلغ في
بعض القرى نوى المقام فيها وأتم ليخرج من الريب ♦

وان جهل ذلك وقصر لظنه أنه مسافر فان كان قد نوى وطنًا في مكان
غيرها فإنه مسافر ♦

وان لم ينو الوطن في شيء من الأمكنة ففيل : لا يبذل عليه لأنه صلى
صلاة وهو في حال يشبه المسافر لعدم الوطن ♦

وأقول : انه يبذل لأنه مخاطب بالتمام ، والقصر لا يثبت إلا لمعنى
السفر ، وما هنا سفر ♦

وان بلغ وهو في الصلاة فان أبا محمد يوجب عليه الخروج من الصلاة
والتطهر ثم يؤديها على ما هي ♦

ولعل علته أن الصبي بصلاته ، وأن الفرض لا يقوم بالنفل ♦

قال : ومن أدرك ركعة والوقت قائم فهو مدرك للوقت لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك من العصر ركعة فقد أدرك الصلاة » •

فإن قيل : وكيف يعلم بلوغه وهو في الصلاة ؟

فالجواب : أن البلوغ يكون بوجوه منها : حدوث المنى ومنتهى استكمال السنين التي هي حد البلوغ والانبات والحمل للمرأة والحيض لها وافتراق الأرنية للرجل وتكعب الثديين للمرأة •

وحدوث بعض هذا ممكن حال الصلاة والله أعلم •

وكان من رأى أبى محمد : أن الصبى إذا بلغ في نهار رمضان ليس عليه قضاء ذلك اليوم خلافا لكثير من العلماء •

وفرق بين الصوم والصلاة لأن الصوم يستغرق الوقت من أوله الى آخره ، ولا يصح إيقاع الصوم في بعض الوقت لأن ذلك ليس بصوم شرعا •

والصلاة لا تستغرق جميع الوقت فما كان مدركا من الوقت شيئا ولو ركعة كانت صلاته صحيحة •

فمن هنا كان بها مخاطبا دون الصوم إذ لا يخاطب بما لا يصح شرعا ، وهو فرق من القوة بمكان والله أعلم •

— ٣١ —

التنبيه الثانى

(فى المشرك اذا أسلم)

المشرك اذا أسلم فى بلده فانه يلزمه التمام ، وحكمه كغيره من
الناس •

وان أسلم وهو مسافر فحكمه كالصبي اذا بلغ فى قرية فقيل :
يتم ، وقيل : يقصر •

وقيل : ليس هو كالصبي بل عليه القصر لأن له وطنًا معروفًا •
والله أعلم •

الباب السابع من كتاب الصلاة

وهو الثانى من كتب المسداج

(فى صلاة الخائف والمريض)

وإنما جمعهما فى الترجمة لاجتماعهما فى بعض الصور كما سيأتى ،
ثم انه أخذ فى بيان صلاة الخوف وانما ذكرها عقب القصر لأنها
متأخرة عنها فى الآية ؛ فانه تعالى قدم ذكر القصر فى قوله تعالى :
(واذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة)
ثم ذكر صلاة الخوف بقوله : (واذا كنت فيهم فأقمتم لهم الصلاة فلتقم
طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم
ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم
ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة
واحدة ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا
أسلحتكم وخذوا حذرکم ان الله أعد للكافرين عذابا مهينا) •

ولأن صلاة القصر ركعتان لكل واحد من الامام والمأموم ، وصلاة
الخوف ركعة للمأموم وركعتان للامام •

ولأن القصر فى السفر واجب وفى الخوف جائز فقط اذ لهم أن يصلوا
صلاة أنفسهم اذا كانوا فى سفر أو حضر اذا تهيأ لهم الحذر من العدو
بوجه غير الانقسام الى طائفتين •

• فناسب ذكرها بعدها •

وصلاة الخوف من خصوصيات هذه الأمة فلم تشرع لأحد من
الأمم قبلنا •

• وأول ما شرعت في سنة ست من الهجرة في غزوة ذات الرقاع •

وذلك أنه صلى الله عليه وسلم سار حنى بلغ نجدا فلم يجد بها أحدا أو وجد نسوة فأخذهن وفيهن جارية وضيئة ثم لقي جمعا فتقارب الجمعان ولم يكن بينهما حرب وقد خاف بعضهم بعضا حتى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس صلاة الخوف ، وكانت أول صلاة للخوف صلاها •

وفي رواية حانت صلاة الظهر فصلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه فهم بهم المشركون فقال قائلهم : دعوهم فان لهم صلاة بعد هذه هي أحب اليهم من أبنائهم فنزل جبريل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فصلى صلاة العصر صلاة الخوف •

وصلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل وبعسفان في غزوة الحديبية •

وزعم أبو يوسف والحسن بن زياد اللؤلؤى من أصحابه وإبراهيم ابن علية أن صلاة الخوف مخصوصة بحضرته صلى الله عليه وسلم ، وأنها ليست لغيره لأنها شرعت على خلاف القياس لإحراز فضيلة الصلاة معه صلى الله عليه وسلم ، وهذا المعنى انعدم بعده •

ويدل عليه قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية) فإنها تدل على أنه مخصوص بكونه فيهم •

• وادعى المزني نسخها لتركه صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق •

(م ٣ — معارج الآمال ج ١١)

وعامة الفقهاء من موافق ومخالف على ثبوتها في زمانه صلى الله عليه وسلم وبعده •

وقد أجمع الصحابة على فعلها بعده صلى الله عليه وسلم •

ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (صلوا كما رأيتموني أصلي) •

والجواب عن احتجاج أبي يوسف ومن معه أن احراز الفضيلة لا يجوز أن يكون علة لإباحة تغيير الصلاة لأن طلب الفضيلة لا يوجب ترك الفرض •

وأما الآية فليس فيها ما زعمتم ، وإنما فيها الأمر باقامة الصلاة ، وهو صلى الله عليه وسلم مبين للشرائع ، وقد أمرنا تعالى أن نتبعه فقال (واتبعوه) وقال (وما آتاكم الرسول فخذوه) وقال (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقال (لتبين للناس ما نزل إليهم) •

فهذه الآيات دالة على وجوب الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فليس لنا أن ننفي ذلك إلا بدليل على التخصيص •

والجواب عن احتجاج المزني : أن صلاة الخوف نزلت بعد الخندق لأنها نزلت سنة ست والخندق كانت سنة أربع أو خمس والله أعلم •

(الكلام في بيان صفة صلاة الخوف)

ثم انه أخذ في بيان صفتها فقال :

أما صلاة الخوف فليقدموا
لهم اماماً وليصل بهم

لكل فرض ركعتين طائفة
خلف الإمام ثم أخرى واقفه

نحو العدو بالسلاح تدفع
ثم تصلى ركعة ان ركعوا

وتحرس الأخرى فان تشبهت
وسلمت اذ سلموا وكملت

هذا اذا الصنفان قد تقابلا
أو سبئاً قد شاهدوا مقابلا

وان تداخلوا معاً أو كسرا
بعضهم يصل كيف قدرا

تماماً أو إيماء إن تعذرا
أو بقراءة وإلا كبراً

لكل فرض خمس تكبيرات
ان لم يطق كذا المريض آتى

وان يكن لم يستطع تكبيرا
ذو مرض كان اذا معذورا

يعنى أن صلاة الخوف عند مواقفة العدو أو السبع أو غيره من
المخوفات اذا كان الخائفون جماعة قدموا لهم إماما وانقسموا طائفتين :
واحدة خلف الإمام والأخرى مقابلة للعدو فيصلى الإمام ركعتين وتصلى
الواقفة وراءه ركعة ثم تقابل العدو وتأتى الطائفة التى لم تصل فتصلى
مع الإمام الركعة الباقية ثم تتشهد معه فاذا سلم الإمام بمن معه سلمت
الطائفة التى فى نحر العدو وقد كملت صلاتهم •

وان تداخل الصفان أو انكسر بعض الصفوف صلوا كما قدروا ؛
فمن قدر على التمام أتم وان لم يقدر قصر من أركانها ما لم يقدر
عليه •

وان قدر على القراءة قرأ وأوما للركوع والسجود •

وان لم يستطع ذلك أوما لأفعالها •

وان لم يستطع كبر لكل فريضة خمس تكبيرات •

وكذا القول فى المريض •

وان لم يستطع المريض التكبير ارتفع عنه التكليف لأن الله تعالى
لا يكلف نفسا إلا وسعها والله أعلم •

وفى المقام مسائل :

المسألة الأولى

(في صلاة المواقفة)

اعلم أن صلاة الخوف على ثلاثة أنواع :

لأنه إما أن تكون الحالة حالة مقاومة للعدو من غير تداخل ولا اصطدام وهي المعروفة بالمواقفة •

وإما أن تكون مع تداخل وتصادم وهي المعروفة بالمسابقة •

وإما أن تكون مع طلب وفرار وهي المعروفة بصلاة الطالب والمطلوب •

ولكل واحد حكم يخصه •

أما الأولى وهي صلاة المواقفة فهي المذكورة في قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقممت لهم الصلاة ... الخ الآية) •

وقد ذكر بعض قومنا أنه جاء في كفييتها سبعة عشر نوعا •

قال : ولكن يمكن تداخلها ، ومن ثمّ قيل : أصولها ست صفات ، وبلغها بعضهم أكثر •

وقال بعضهم : صح فيها أحد عشر وجها •

وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجها من فعله صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو من اختلاف الرواة •

والثابت عندنا كيفيتان رواهما أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : حدثني جملة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم صلوا معه صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وفي غيرها •

فقال طائفة : صفت طائفة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة واجهت العدو ، وصلى بالذين وقفوا خلفه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا الركعة لأنفسهم وانصرفوا وواجهوا العدو ، وجاءت طائفة فصلى : ثم ثبت جالسا وأتموا الركعة الثانية لأنفسهم ثم سلم بهم أجمعين •

وقالت طائفة أخرى منهم : صلى بالطائفة الأولى ركعة فانصرفت فواجهت العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم ركعة ثانية فسلم فسلموا جميعا من غير أن يثبت لكل طائفة حتى يتم مثل ما قال أصحاب القول الأول •

قال الربيع : قال أبو عبيدة : على هذا القول الآخر العمل عندنا •

وهو قول ابن عباس وابن مسعود وغيرهما من الصحابة •

قال محشى الايضاح : وحكى أيضا عن طاؤس وعطاء والحسن ومجاهد وجابر وجماعة •

واختارت الشافعية الكيفية الأولى لحديث روه عن صالح بن خوات عند مسلم قال فيه مالك : هذا أحسن ما سمعت في صلاة الخوف •

واختارت الحنفية الكيفية التى رواها عبد الله بن عمر عن أبيه قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نجد فوازيينا العدو فصاففنا لهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى لنا فقامت

طائفة معه ، وأقبلت طائفة على العدو ، وركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه وسجد سجدين ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل نجاءوا فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ركعة وسجد سجدين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدين •

قالوا : وتفصيله أن الطائفة الثانية ذهبوا الى وجه العدو وجاءت الأولى الى مكانهم وأتموا صلاتهم منفردين وسلموا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الثانية وأتموا منفردين وسلموا •

وذكر الشيخ عامر هذه الكيفية أيضا في ايضاحه من غير أن ينسبها الى الحنفية •

ورُدَّ : بأنه لم يرد في شيء من طرق الحديث أن فرقة من الفرقتين جاءت الى مكانها ثم أتمت صلاتها ، وإنما فيها أن كلا صلى بعد سلامه عليه الصلاة والسلام ما بقى في محله من غير مجيء •

أجاب الحنفية : بأنه دل على تمام هذا التفصيل ما هو موقوف على ابن عباس من رواية أبي حنيفة •

قالوا : ولا يخفى أن ذلك مما لا مجال للرأى فيه ؛ فالوقوف فيه كالمرفوع •

قلنا : ان صح ما رواه أبو حنيفة فالمرفوع أولى منه بالعمل •

كيف وقد نقل الربيع أن قول ابن عباس يخالفه •

وقال أحمد : لا حرج على من صلى بواحدة مما صح عنه صلى الله عليه وسلم •

وقال غيره : اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف معتد بها ، وانما الخلاف بينهم في الترجيح •

• وإنما رجحنا الكيفية التي اختارها أبو عبيدة لأنها موافقة للأصول لأن الأصل في الإمام أن يكون متبوعا لا تابعا ، ولسلامتها من كثرة المخالفة ، ولأنها أحوط لأمر الحرب فانها أخف على الفريقين •

ويدل عليه ظاهر قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك) فان الآية تدل على أن كل واحدة من الطائفتين تصلى ركعة مع الإمام لا غير •

ويعضد هذا الظاهر حديث ابن عباس قال : (فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعا ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة) أى لكل طائفة مع الإمام ؛ فيكون للإمام ركعتان ولكل طائفة ركعة ، والله أعلم •

(تنبيهات)

التنبيه الأول

(في حكم هذه الصلاة)

ظاهر كلامهم أنها جائزة لا واجبة ؛ فلو صلى في الحضر تماما أو في السفر ركعتين صحت صلاته ♦

لكن قال أبو جابر في جامعه : ولو أمكن لكل طائفة ركعتان خلف الامام لم يجز ذلك لهم إلا لكل طائفة منهم ركعة ♦

فهذا من قوله يدل على وجوبها كالقصر في السفر ♦

ويؤيده ظاهر الآية وحديث ابن عباس :

فان في الآية الأمر بفعل ذلك ، وأصل الأمر للوجوب ♦

وفي حديث ابن عباس التصريح بأنها فرضت في الخوف ركعة فهي كالأربع في الحضر ، والركعتين في السفر ♦

وعلى هذا القول فلا يصح له الإتمام إلا في الحضر وليس في السفر ♦

وإنما يجب خلف الإمام على كل طائفة ركعة ، وليس على الذين في نحر العدو تحيات ولا تشهد ولكنهم يسلمون اذا سلم الامام ♦

وقال أبو سعيد : يقرءون التحيات كلهم اذا تعد الامام ♦ فان أمكن

الواقفين نحو العدو القعود قعدوا وإلا فعلى حالتهم ، فاذا سلم الإمام
سلموا جميعا •

والأول أصح لظاهر الكتاب والسنة •

وقيل : ان الطائفة التى تصلى الركعة الثانية توجه وتحرم اذا جاءت
الى الإمام بعد الوقوف •

وذلك اذا لم يشغلهم التوجيه عن صلاة الامام •

والمناسب للمقام ترك التوجيه لأنه مقام تخفيف ، واذا ثبت التخفيف
باسقاط الركعات فما ظنك بالتوجيه •

وصلاة المغرب وغيرها فى الحضر والسفر سواء فى صلاة الخوف .
وليس هو كالقصر فى السفر ؛ فان المغرب فى السفر لا تقصر ولا الفجر •

قال الشافعى ومالك والجمهور من قومنا : ان صلاة الخوف كصلاة
الأمن فى عدد الركعات •

وتأولوا حديث ابن عباس بأن المراد ركعة مع الامام وركعة أخرى
يأتى بها منفردا كما جاء بذلك بعض الروايات عنه صلى الله عليه وسلم فى
صلاة الخوف •

قالوا : والصلاة وقعت فى السفر فالركعتان فرض كل واحد منهم •

قالوا : وأما فى الرباعية الحضرية والثلاثية مطلقا فيحصل مع الامام
ركعتين ويصلى الباقي حوله •

— ٤٣ —

والجواب : لا دليل على هذا التفصيل مع أنه مخالف لظاهر الآية
والحديث •

ثم ان الحكمة التي أجلها شرعت صلاة الخوف إنما هي التخفيف
وحصول الحراسة من احدى الطائفتين ، وأخذ الحذر ، وما ذكرتموه
ينافي هذا المقصود •

ولو سلمنا أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في السفر فمن أين لكم
إنها في الحضر على خلاف ذلك ؟

ثم من أين لكم أن تصلوا في الحضر ركعتين خلف الإمام وركعتين
فرادى ؟ والله أعلم •

التنبيه الثانى

(فى أقل ما تصلى به هذه الصلاة)

اختلف العلماء : هل تصلى هذه الصلاة بأقل من ستة : ثلاثة يحصلون وثلاثة يحرسون ؟

ف قيل : لا تنعقد بأقل من ذلك لأن الطائفة اسم للجمع وهم من الثلاثة فصاعدا •

وأجاز آخرون : أن يصلى اثنان ويحرس الثالث •

وقال أبو محمد : لا تنعقد بأقل من خمسة •

واحتج بالآية ثم قال : والطائفة فى هذا الموضوع اثنان فما فوقهما •

وهذا على أن أقل الجمع عنده اثنان •

قال محشى الايضاح : وهل يتعين قسمتهم نصفين ، سواء كان مقابله أقل من النصف أو لا يتعين ؟

قلت : لا يتعين لعدم الدليل على ذلك •

وأیضا فالمقصود الحراسة وأخذ الحذر ، وإذا حصل فقد :
المطلوب ، وليس التنصيف عبادة لابد منها ، والله أعلم •

التنبيه الثالث

(في صفة الخوف)

صفة الخوف المجوّز لهذه الصلاة أن يكونوا جماعة خافوا على أنفسهم أو مالههم أو على من تلزمهم معونته لنفسه أو ماله من عدو أو سبع أو حية أو نار أو سيل فانهم يصلون هذه الصلاة ليحرسوا أنفسهم ويأخذوا حذرهم •

أما العدو فظاهر ، وأما غيره فمقيس عليه بجامع الخوف •

وإذا رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة الخوف ثم بان لهم خلاف ما ظنوا فعليهم الاعداد لأنهم خافوا من غير شيء ؛ فخوفهم غير معتبر لأنه فزع فقط •

وقيل : لا اعادة عليهم لأن الموجب لذلك حصول الخوف وقد حصل والله أعلم •

والضابط في هذا : أن الخوف إما أن يكون على شيء يجب الدفع منه ، أو يباح أو يحجر :

فان كان الأول فصلاة الخوف به جائزة اتفاقا •

وان كان الثالث فهي ممنوعة اتفاقا لأن الدفع عنه حرام فلا يمكن الترخص معه برخص الواجبات •

وان كان الثانى وهو المباح ففى الترخص معه قولان :

— ٤٦ —

ومذهبتنا — وهو الأصح عند الشافعى — الجواز •

واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم (من قتل دون ماله فهو شهيد)
لأن الدفع عن المال جائز لا واجب •

وزعم الطبرى من قومنا : أن دفع الانسان عن نفسه مباح غير واجب
بخلاف ما اذا قصد الكافر نفسه فانه يجب الدفع لئلا يكون إخلالا
بحق الاسلام •

وهذا ليس بشيء لأن الله تعالى يقول (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) ،
وقال تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) وتسليمها للقتل قتل ، وللهلاك هلاك
والله أعلم •

— ٤٧ —

المسألة الثانية

(في صلاة المسابقة)

المسابقة عبارة عن التحام القتال فان الصلاة في هذا الموضع إنما تكون بحسب الطاقة والإمكان •

فان أمكنه أن يصلحها قائماً بوظائفها وحدودها فليفعل •

وان لم يمكنه إلا بالأيما فليفعل وهو ماش أو راكب كما قال تعالى (فان خفتهم فرجالا أو ركبانا) •

ويحرم الى القبلة ان أمكنه وإلا فكيف ما أمكنه •

وان لم يمكنه من فعل الصلاة شيء فاليكبر لها خمس تكبيرات •

وقيل : أربع تكبيرات كصلاة الميت •

وقيل : ست تكبيرات ، وقيل : سبعا •

وقيل : تكبير الصلاة كله •

وهذا حكم الخائف كله في غير المواقفة ، سواء خاف على نفسه ودمه كما فعل جابر — رحمه الله تعالى — في صلاة الجمعة خلف الحجاج فانه صلى بالإيما حين خاف خروج الوقت •

وكذلك عند دفع المضار كلها عن نفسه أو غيره ، حيا كان أو ميتا اذا

— ٤٨ —

خاف على فسادہ ، أو كان يلزمه عزمه أو كان تلزمه في فسادہ معصيته
وما أشبه ذلك أو كان في تضييعه تفويت مصلحة دينية كمناهضة الحصون
فإنه لو ترك ذلك للصلاة ربما يفوته الفتح •

والحاصل : أن الصلاة إنما تتم بمجموع ثلاثة أمور :

أحدهما : فعل القلب وهو النية ، وهذا لا يسقط بالخوف لأن حال
الخوف لا يتبدل بسقوطه •

والثاني : فعل اللسان وهي القراءة ، وهي لا تسقط عند الخوف إلا إذا
تشوش باله ، واختلط أمره ، ولم يحضر قلبه •

فإنه إن لم يمكنه القراءة رجع الى التكبير • ولا يجوز له أن يتكلم بكلام
أجنبي أو يأتى بصيحات لا ضرورة اليها •

والثالث : أعمال الجوارح :

فأما القيام والقعود فيسقطان بالتعذر •

وأما الركوع والسجود فالإيماء بدل منهما •

وأما الشروط كاستقبال القبلة والطهارة فإن أمكنه شيء منها فعله
وإلا أدى ما أمكنه •

وان لم يقدر على الوضوء تيمم •

والأصل في هذا كله قوله تعالى (فإن خفتهم فرجالا أو ركبانا) أى إن
خفتهم فصلوا ماشين أو راكبين •

وقوله صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ♦

خالف أبو حنيفة فقال : لا يصلى الماشى بل يؤخرها حتى يأمن وان
فات الوقت ♦

واحتج على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم أخرها فى الخندق حتى
صلاها كاملة لما كان فيه من شغل الحرب ♦

فكذا الحال التى هى أشد ♦

وقال أنس : حضرت عند مناهضة حصن تستر عند إضاءة الفجر ،
واشتد اشتعال القتال فلم يقعدوا على الصلاة فلم نصل إلا بعد ارتفاع
النهار فصليناها ونحن مع أبى موسى ففتح لنا ♦

قال أنس : وما يسرنى بتلك الصلاة الدنيا وما فيها ♦

و (تستر) بمثنائين فوقيتين أولاهما مضمومة والثانية مفتوحة بينهما
سين مهملة ساكنة وآخرة راء مهملة مدينة مشهورة من كور الأهواز فتحت
سنة عشرين فى خلافة عمر ♦

وأجيب : بأن صلاة الخوف إنما شرعت بعد الخندق ♦

وأما حديث أنس فعند تعذر الإيماء ؛ فان الإيماء قد يتعذر
بسبب اشتغال الجوارح لأن الحرب اذا بلغت الغاية فى الشدة تعذر
الإيماء على المقاتل لاشتغال قلبه وجوارحه عند القتال ♦

نعم ، حديث أنس يدل على عدم التكبير فيكون حجة للأوزاعى
ومكحول الدمشقى فى عدم الاجتزاء به ♦

(م ٤ — معارج الآمال ج ١١)

— ♦ —

والمذهب أنه مجزئ عند تعذر الايماء ♦

وقد ذكر أبو ستة أنه مجمع عليه ♦

ولعل الإجماع عند أصحابنا دون غيرهم ، وحينئذ فنجيب عن الحديث
بأنه فعل صحابي لم ينقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو فعل
مجتهد ولغيره أن يجتهد ♦

فان قيل : القصة تدل على أن فاعل ذلك أكثر من واحد ، وأنه لم
ينكر عليهم فيكون اجماعا ♦

قلنا : لا نسلم أنه إجماع ، ولا يلزم الانكار على المجتهد في موضع
يجوز له فيه الاجتهاد والله أعلم ♦

— ٥١ —

(تنبيهان)

التنبيه الأول

(في ما يقطع صلاة المسابقة)

لا يقطع صلاة المسابقة المضاربة والمطاعة ، والتحرّف للقتال ،
والمشى الى العدو لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتل
الحية والعقرب في الصلاة اذا خافهما في صلاته .

قال أبو سعيد : وأجمع على ذلك قول أهل العلم إلا أنهم اختلفوا
في الإعادة ؛ فمطاعة العدو مثل ذلك .

قال ابن المنذر : كان الشافعي يرخّص في الصلاة في شدة الخوف في
الاستدارة والتحرّف ، والمشى القليل الى العدو ، والمقام الذي يقوم به ،
وتجزئه صلاته .

قال : ويضرب أحدهم الضربة بسلّاحه ، ويطعن الطعنة .

وهو في هذا كله موافق لنا لكن خالفنا في قوله : ان تتابع الضرب ،
أو طعن طعنة فردّها في المطعون ، أو عمل ما يطول فلا تجزئه صلاته .

ولعله قال ذلك حيث أنه زاد على قدر الحاجة في الدفع .

وهو وجه حق لا مخلص عنه .

وقال محمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة : ان رماهم المسلمون بالنبل والسياف قطع صلاتهم لأن هذا عمل في الصلاة يفسدها .

وقال غيره : كل ما فعله المصلي في حال شدة الخوف مما لا يقدر على غيره فالصلاة تجزئه قياسا على ما وضع عنه من القيام والركوع والسجود مع ما فيه من مطاردة العدو .

قال ابن المنذر : وهذا أصح ، وأنا أثبتته بظاهر الخبر مع موافقة النظر .

وأنت خير أنه عين مذهبنا المقدم ذكره ، والله أعلم .

التنبیه الثاني

(في الخائف اذا صلى كما أمكنه)

اختلفوا في الخائف اذا صلى كما أمكنه : هل عليه إعادة ؟

والمذهب عندنا أنه لا إعادة عليه وان أمن في الوقت لأنه أداها على ما يجوز له بنص الكتاب •

وقال مالك في من خاف أرضا أو سبعا صلى المكتوبة على دابته •

فإذا أمن أعاد في الوقت •

وقال محمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة : من لا يستطيع أن يقوم من خوف العدو ووسعه أن يصلى قاعدا يومئذ إيماء •

قال الشافعي : اذا صلى قاعدا يعيد •

قال الشافعي أيضا : اذا دخل الصلاة في شدة خوف ركبها ثم نزل فأحبّ الى أن يعيد •

فان لم ينقلب وجهه عن القبلة لم يعد لأن النزول خفيف •

قال أبو ثور : أساء في الحالتين جميعا ولا إعادة عليه •

وقال ابن المنذر مثله •

ولا وجه لهذه التقييدات لأنه إما أن يكون الفعل الأول مجزئاً عنه
فلا معنى للإعادة ، وإما أن يكون غير مجزئ فلا معنى لفعله ، والحال أنه
قد أبيح له فعله بنص الكتاب ، وربما يكون لازماً إذا خاف الفوت ؛
فلا معنى لجعله مسيئاً +

أما إذا أخل بشيء مما كان يقدر عليه أن لو فعله فإن عليه الإعادة
لأنه لم يأت ما استطاع ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا أمرتكم
بأمر فأتوا منه ما استطعتم » والله أعلم +

المسألة الثالثة

(في صلاة الطالب والمطلوب)

قد اتفقوا على أن حكم المطلوب حكم الخائف ما لم يأمن فهو
يصلى كيف ما أمكنه على حسب ما تقدم في صلاة المسابقة •

قال محمد بن المسبح : ان كان مطلوبا منهزما كبر خمس تكبيرات
صلاة المسابقة حيث كان وجهه ان لم يكن باغيا •

فان كان من البغاة فقد قيل : ان عليه الصلاة تامة •

وذلك لأن رخص الله لا يستعان بها على معاصيه •

وهذا في ما اذا لم يمكنه إلا التكبير •

واختلفوا في الطالب :

والمذهب عندنا أنه ان لم يخش كره العدو صلى صلاة نفسه فيتم
ان كان مقيما ، ويقصر ان كان مسافرا •

وان خاف الكره في حينه بأحوال ظهرت له فهذا خائف ويصلى صلاة
الخائف كيف ما أمكنه •

وان كانوا جماعة على هذا الحال والعدو ينهزم ويرجع فقد سوغ
لهم أبو سعيد صلاة المواقفة ، وهو وجه ظاهر •

وقال مالك : يصلى راكبا حيث توجهه اذا خاف فوت العدو إن نزل •

وهو مذهب الأوزاعي ، وكان لشيخنا الصالح — رحمه الله تعالى — ميل اليه •

ويحتج لذلك بقصة عبد الله بن أنيس قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خالد ابن سفيان الهذلي وقال : اذهب فاقمله • فذهبت فرأيتُه وحضرت صلاة العصر فقلت : انى أخاف أن يكون بينى وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمشى وأنا أصلى وأومىء إيماء نحوه ، فلما دنوت منه قال لى : من أنت ؟

قلت : رجل من العرب بلغنى أنك تجمع لهذا الرجل مجيئتك لذلك •

فقال : انى لفى ذلك فمشيت معه ساعة حتى اذا أمكننى علوته بسيفى حتى برد •

والجواب : أنه فعل صحابى لم ينقل فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء •

واحتج بعضهم لذلك بحديث صلاة العصر فى بنى قريظة حيث أنه صلى الله عليه وسلم لم يعنف الذين أخبروها عن وقتها وهم طالبون لا مطلوبون •

والجواب : ليس فى القصة دليل لأنهم لم يؤخروها لأجل الطلب ، وإنما أخبروها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة » ، وإنما لم يعنفهم لأخذهم بالظاهر من الأمر •

وبالجملة فالمسألة موضع رأى •

وان خاف فوت العدو دخل تحت حكم المناهضة للحصون لأن المعنى واحد إذ كل منهما يخشى فوت مطلوبه فيثبت لهذا ما ثبت للآخر والله أعلم •

المسألة الرابعة

(في صلاة المريض بالتكبير)

قد تقدم شرح أحوالها في الجزء الرابع عند الكلام على الأعذار المسقط للقيام •

وقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يصلى المريض قائماً ، فان لم يستطع فليصل قاعدا ، فان لم يستطع فنائماً ، فان لم يستطع فمستلقياً ، فان لم يستطع فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها » •

وقد رأى علماءنا أن يكبر ان لم يقدر على الإيماء لأن الصلاة ذكر ، والتكبير ذكر ، وأنه قد وجدت صلاة بالتكبير وهى الصلاة على الميت حتى قال بعضهم : ان تركه متعمدا لزمته الكفارة •

فان كان جاهلاً فالبديل وليس عليه كفارة •

وقد اختلفوا في قدر ما يجزىء من ذلك :

وأكثر قولهم أنه يكبر لكل صلاة خمس تكبيرات ، وله أن يجمع الصلاتين بالتكبير •

وقيل : لا يجمع •

وفي الأثر قال : أخبرنا زياد بن الوضاح أن والده الوضاح كان يلقن والده عقبة التكبير وهو مريض يومئذ •

قال : وكان يلقنه لصلاة المغرب والعشاء الآخرة والوتر خمس عشرة تكبيرة في ساعة واحدة لأنه يجمع *

قال زياد : ان أبا بكر الموصلي كان أمره بذلك *

قال : وقال بغير توجيه ولا تسليم *

قال هاشم بن غيلان : يوجه لذلك بسبحان الله وبحمده لقول الله تعالى (فسبح بحمد ربك حين تقوم) *

وقال أبو زياد : أحبّ الىّ أن يقول (سبحانك اللهم وبحمدك) *

وقال سليمان : يكبر المريض خمسا غير تكبيرة الإحرام *

وكذلك في الحرب فهي عنده ست تكبيرات *

وقيل : يكبر أربعا كصلاة الجنازة *

وقيل : سبعا *

وقيل : تكبير الصلاة كله فلصلاة الهاجرة احدى وعشرون تكبيرة ، والعصر مثلها ، والعتمة ، والمغرب ست عشرة تكبيرة ، والوتر مثلها ، والفجر إحدى عشرة تكبيرة *

ومال اليه أبو سعيد — رحمه الله تعالى *

ولا يكبر لشيء من السنن *

— ٥٩ —

- وقيل : يكبر لركعتي الفجر
- قال أبو المؤثر : لا يكبر لها
- ثم يسلم بعد هذا كله
- وقيل : لا تسليم عليه في صلاة التكبير
- وان لم يقدر على التكبير فلا صلاة عليه
- ولا يكبر له أحد من الناس
- وقيل : ان من تبع من يكبر له كبر له وهو يتبع
- وان لم يقدر ولم يفهم فلا تكبير عليه
- والأجنبي والولى سواء في هذا التلقين
- ويجوز أن يلقنه جنب أو حائض وان وجد غيرهما
- ولا يكبر المريض إلا بوضوء وطهارة أو تيمم ان كان له عذر
- واختلفوا : هل يقطع تكبيره وينقضه ما ينقض الصلاة ؟
- فقول : نعم ؛ لأن التكبير بدل من الصلاة
- وقال آخرون : لا يقطعه ممر شيء لأن كل صلاة ليس فيها سجود
- أو قعود فلا يقطعها شيء ، وذلك كصلاة الميت

وقد أجازوا للمبطون الذى لا يستمسك أن يتيمم ويكبر خمسا .
وهو قول هاشم *

وان كان يستمسك حتى تتم الصلاة صلى كما أمكنه *

قيل لهاشم : يكون المريض على المحمل فيثقل عليه النزول ، وتحصل
له به مشقة ؟

قال : يومئ على المحمل فان دين الله يسير *

قيل له : فان كان على فراش يشق عليه أن يستقبل القبلة ؟

قال : اذا لم يقدر فحيث كان وجهه فثم وجه الله *

وان كان على فراش نجس فان أمكنه التحول عنه تحول ، وان لم
يمكنه وقدر على أن يفرش عليه ثوبا لزمه ذلك *

وان لم يستطع صلى كيف ما أمكنه *

وقال أبو صفرة عن محبوب : لا يصلى عليه إن كان ليس بظاهر *

قال أبو عبد الله : كنت أرى أنه لا بأس أن يصلى عليه لشيء بلغنى
عن بشير حتى بلغنى عن والدى هذا القول *

قال موسى بن على : ان صلى عليه اضطرارا فلا نرى عليه نقضا *

والحجة على الجواز : قوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ،
وقوله (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *

— ٦١ —

وقوله صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ♦

وأما المنع فلا أعرف وجهه ♦

وانما تردد أبو عبد الله في قوله لما بلغه المنع عن والده مخافة أن يكون ذلك لشيء يحفظه عن الربيع ، والربيع عن أبي عبيدة ، وأبو عبيدة عن جابر ، وجابر عن الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان هذا السند كان طريق العلم عندهم — رحمهم الله ♦

والجواب : لا يلزم الرجوع عن محض رأى المجتهد لأجل شيء يخشى نقله وهو لم يصح أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل وقائله لا يرفعه مع أنه من مسائل الاجتهاد ♦

ثم ان ظواهر الكتاب والسنة تدل على خلافه فلا وجه للتردد والله أعلم ♦

(الباب الثامن من كتاب الصلاة)

وهو الثاني في كتب المدارج

(في صلاة العيدين)

عيد الفطر وعيد الأضحى هما من أعظم شعار الاسلام بين الخاص والعام •

وإنما سمي العيد عيداً لأنه يعود كل سنة •

وهو مشتق من العود ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها •

وقيل : كل اجتماع للسرور فهو عند العرب عيد لعود السرور بعوده •

وقيل : لأن الله تعالى يعود على العباد بالمغفرة والرحمة ولذا قيل :
(ليس العيد لمن لبس الجديد إنما لمن أمن الوعيد) •

وجمعه أعياد وان كان أصله الواو لا الياء للزومها في الواحد ،
أو للفرق بينه وبين أعواد الخشب •

وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة
الثانية من الهجرة ، وهى التى فرض رمضان فى شعبانها ، ثم داوم عليه
صلى الله عليه وسلم الى أن توفاه الله تعالى •

وقال أنس : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان
يلعبون فيهما فقال : ما هذان اليومان ؟

— ٦٣ —

قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية ♦

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد أبدلكم الله بهما خيرا
منهما يوم الأضحى ويوم الفطر » ♦

قال بعض شراح الحديث : ان اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما
يوم النيروز ويوم المهرجان ♦

والنيروز أول يوم السنة معرب (نوروز) وهو يوم تتحول الشمس
فيه الى برج الحمل ، وهو أول السنة الشمسية كما أن غرة شهر المحرم
أول السنة القمرية ♦

وأما مهرجان فالظاهر أنه يوم الميزان لأنه مقابل للنيروز ♦

وهما يومان معتدلان في الهواء لا حر ولا برد ، ويستوى فيهما الليل
والنهار فكان الحكماء المتقدمين المتعلقين بالهيئة اختاروها للعيد في أيامهم ،
وقلدتهم أهل زمانهم لاعتقادهم كمال عقول حكمائهم فجاء الأنبياء ، وأبطلوا
ما بنوا عليه الحكماء ♦

ونهى صلى الله عليه وسلم عن اللعب والسرور فيهما ، وأمر بالعبادة
في العيدين لأن السرور الحقيقي فيها ؛ قال الله تعالى (قل بفضل الله
وبرحمته فبذلك فليفرحوا) ♦

وفي الحديث دليل على أن تعظيم النيروز والمهرجان وغيرهما من
أعياد الكفار منهي عنه حتى قال بعض كبراء الحنفية : من أهدى في النيروز
بيضة الى مشرك تعظيما لليوم فقد كفر بالله تعالى وأحبط أعماله ♦

وقال بعضهم : من اشترى فيه شيئا لم يكن يشتريه في غيره ، أو
أهدى فيه هدية الى غيره فان أراد بذلك تعظيم اليوم كما يعظمه الكفرة
فقد كفر ♦

وان أراد بالشراء التعم والتتزه ، وبالاهداء التحاب جريا على
العادة لم يكفر لكنه ارتكب مكروها كراهة التشبه بالكفرة حينئذ فيحترز
عنه ♦

ووجه القولين : أنه عظم خصلة من خصال الشرك ، ومن فعل
ذلك فقد اعتقد عظمة الشرك ، ومن اعتقد ذلك فهو مشرك إجماعا ♦

وأما ان لم يعظم ولكن فعله على جهة العادة فقد تشبه بالكفرة ،
وهو من الكفر في خطر عظيم ♦

وشاركت الرافضة المجوسية في تعظيم النيروز متعللين بأنه في مثل
هذا اليوم قتل عثمان وتقررت الخلافة لعلی ♦

قال ابن حجر : وقد وقع في هذه الورطة أهل مصر فان لمن بهما
من اليهود والنصارى تعظيما خارجا عن الحد في أعيادهم ، وكثير من
أهلها يوافقونهم على صور تلك التعظيمات كاللتوسع في المآكل والزينة على
طبق ما يفعله الكفار ♦

قال : ومن ثم أعلن النكير عليهم في ذلك ابن الحاج المالكي في مدخله
وبين تلك الصور ، وكيفية موافقة المسلمين لهم فيها ♦

بل قال : ان بعض علمائها قد تحكم عليه زوجته في أن يفعل لها
نظير ما يفعله الكفار في أعيادهم فيطيعها ويفعل ذلك ♦

(الكلام فى بيان حكم صلاة العيدين)

ثم انه أخذ فى بيان حكم صلاة العيدين فقال :

الأربعون بلغنا ذكرانا
ليسوا عبيدا وطنوا مكانا

تلتزمهم أى سنة العيدين
ورفعها بواحد واثنين

يعنى أنه تلتزم سنة العيدين أهل الأمصار والقرى وذلك أن تكون
القرية فيها أربعون رجلا فصاعدا أحرارا بالغين عاقلين موحدين مقيمين ؛
فهؤلاء الذين تلتزمهم صلاة العيدين عند أبى اسحاق وتبعته فى النظم •

ثم ذكر أنه قال ذلك قياسا من غير أن يأخذه من آثارهم •

ولعله انما قاسه على صلاة الجمعة عند كمال الشروط •

فان بعضا قال : انها لا تجب على من دون الأربعين •

وهو قياس ظاهر لأن الجمعة أشد وجوبا لأنها فرض اجماعا ، واذا
ثبت فيها اشتراط الأربعين فاعتبارهم فى العيدين أولى ، وهذا فى الوجوب •

وأما الجواز فيجوز أن يصلوها من الثلاثة فصاعدا وهو معنى قولى
(ورفعها بواحد واثنين) هم ثلاثة أحدهم الإمام والاثنان وراءه •

(م هـ — معارج الآمال ج ١١)

ومعنى (رفعها) إسقاطها عن أهل الموضع ؛ فإنه ان صلاها ثلاثة فساعدوا سقطت عنهم •

وفيه إشكال من جهتين :

إحداهما : أنه قد ثبت أن المصّر شرط للجمعة والعيدين كما في بعض الأحاديث (أنه لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع) •

وقد اشترط الأصحاب للجمعة المصّر فما بالهم لم يشترطوه في العيدين والدليل واحد ؟

والجواب : أن صلاة العيدين ليس فيها إسقاط شيء من الواجبات ، وإنما هي إثبات عبادة أجمعوا على أنها طاعة فكان الحزم والاحتياط اثباتها •

وأما الجمعة فإنها بدل من الظهر اجماعا وهي ركعتان والظهر أربع فإذا أدبت لزم منها إسقاط ركعتي الظهر فكان الحزم والاحتياط اثباتها عند كمال الشروط المعلومة من الشارع ، والرجوع الى الأربع عند اختلال شيء منها •

والإشكال الثانى : اذا كان الأربعون شرطا للوجوب ؛ فكيف يسقط الواجب بمن دونهم على أنهم في حكم المنتقل ؟

والجواب : أن الوجوب قد تعلق بالكل ؛ فإنه حين حصل الشرط لزمهم الفعل ، سواء خرجوا كلهم أو بعضهم ؛ فالمدى انما أدى ما كان واجبا على الجميع كما هو شأن فرض الكفاية والله أعلم •

وفي المقام مسائل :

المسألة الأولى

(في حكم صلاة العيدين)

(على التفصيل)

قد اختلف أصحابنا وغيرهم في ذلك :

فذهب جماعة منا والشافعي وجماهير العلماء من قومنا الى أنها سنة مؤكدة ♦

وحكى أبو محمد الاجماع على أنها ليست بفرض ♦

وهو غير مسلم به ؛ فان الخلاف موجود ♦

وذهب البعض منا وأبو حنيفة الى أنها سنة واجبة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها من غير ترك ، وقد ترك الخروج الى التراويح مخافة أن تفرض فالمواظبة دليل الوجوب ♦

قال أبو عبد الله : من تخلف عن الخروج يوم الفطر ويوم النحر لم أقدم على ترك ولايته ♦

وقال غيره : لو تركوها كلهم لم تترك ولايتهم على حال ♦

وقيل : تترك ولايتهم لأن التخلف عنها لا يجوز الا من عذر ♦

والقول الأول مبنى على أنها سنة مؤكدة ♦

وقال آخرون منا وأحمد وأبو سعيد الاصطخري من الشافعية : انها فرض على الكفاية اذا قام بها قائم سقط عن غيره كالجهاد والصلاة على الجنائز • وهو قول أبى اسحاق — رضى الله عنه •

قال أبو محمد : ولولا الاجماع لكان التأكيد لها يوجب فرضها •

وقال أبو قحطان : أجمع فقهاء المسلمين أن صلاة العيدين سنة في الأمصار والقرى والجماعة ولا ينبغى أن تترك •

ولو اجتمع قوم من أهل الأمصار على تركها لكانوا قد تركوا أمرا واجبا يأتهمون فيه •

ولو تركه واحد أو جماعة بعد أن يقوم به غيرهم رجونا أن لا يكونوا مأثومين •

وهو من الواجب الذى يكفى فيه بعض عن بعض •

فهذا من كلامه يدل على أنها عنده سنة واجبة على الكفاية ، وهو الذى يقتضيه كلامى فى النظم فانى وصفتها أولا باللزوم ، وثانيسا بالسنة ، ثم صرحت بأنها تسقط بفعل البعض فهو قول رابع •

غير أن أبا قحطان لم يشترط وجوبها بالأربعين وقد شرط ذلك اقتداء بالأصل ؛ فأكون قد وافقته فى الحكم وخالفته فى الشرط •

ويحتمل الموافقة فى الكل وذلك أن تجعل الوجوب والفرض مترادفين فيكون قد عني بالفرض ما عنيته باللزوم ، وقد تقدم أنه مصطلح جمهور أصحابنا •

وقال أبو الحسن : انها سنة من فضائل السنن •

ومراداه أنها من أعظم السنن لنقله المواظبة والتحريض عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد أنها من الفضائل التي هي دون المؤكدات خلافا لمن توهم ذلك •

وقيل : ليس على من بمنى من الحجاج صلاة العيد ، وتلزم من لم يحج من أهل مكة •

احتج القائلون بوجوبها على الأعيان بما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم واظب عليها من غير ترك •

واحتج القائلون بأنها سنة مؤكدة بحديث الأعرابي فإنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين علمه الصلوات الخمس : هل على غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع •

وحديث (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة) •

وأیضا فان من علامة الفريضة الأذان والإقامة والسنن لا أذان لها ولا اقامة كالكسوف والخسوف والزلزلة •

وقد انتفقوا أنه لم يكن لصلاة العيدين في زمانه صلى الله عليه وسلم أذان ولا اقامة •

احتج القائلون بأنها فرض على الكفاية بقوله تعالى (فصل لأربك وانحر) فانها عندهم في صلاة عيد النحر •

وبقوله تعالى (قد أفلح من تركزى • وذكر اسم ربه فصلى) فإنها عندهم فى صلاة عيد الفطر •

قالوا : فالآيتان دليل على أنها فرض ، وحديث الأعرابى يدل على أنها لا تجب على كل أحد فتعيّن أن تكون فرضا على الكفاية •

وأجيب : بأننا لا نسلم أن المراد بقوله (فصل) أو بقوله (فصلى) صلاة العيد •

ولو سلمنا ذلك لكن ظاهره يقتضى وجوب النحر ، وأنتم لا تقولون به •

ولو سلمنا أن المراد من النحر ما هو أعم لكن وجوبه خاص به فيختص وجوب صلاة العيد به •

ولو سلمنا الكل وهو أن الأمر الأول غير خاص به والأمر الثانى خاص لكن لا نسلم أن الأمر للوجوب فنحمله على الندب جمعا بينه وبين الأحاديث الأخرى •

ولو سلمنا جميع ذلك لكن صيغة (صلّ) خاصة به فان حملت عليه وأمّته وجب إدخال الجميع ، فلما دل الدليل على إخراج بعضهم كان ذلك قادحا فى القياس والله أعلم •

المسألة الثانية

(في حضور الصبيان والنساء والعبيد)

وقد علم من قولى (بلغا ذكرانا ... الخ) لأن صلاة العيد لا تلزم الصبيان ولا النساء ولا العبيد ولا المسافرين •

ويستحب لهم جميعا الحضور فانه ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يخرجوا الى الجبان ويخرجوا النساء والعبيد والصبيان •

فأما الصبيان فليعرفوا شرائع الاسلام ، وليعظموا شعائر الله ، وليقتدوا بأهل الخير ، ولتشملهم بركة اليوم •

أما النساء فلشهودن الخير ، وحضورهن دعوة المسلمين ، ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته •

قالت أم عطية : أمرنا أن نخرج العواتق وذوات الخدور •

وفي رواية عن أم عطية قالت : أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيد وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ، وتعزل الحيض عن مصلاهن •

قالت امرأة : يا رسول الله ، إحدانا ليس لها جلباب ؟ قال : لتلبسها صاحبته من جلبابها •

وقد اختلف أصحابنا في وجوب الخروج عليهن :

— ٧٢ —

وأكثر القول أنه غير واجب بل مستحب •

وقيل : بوجوبه لظاهر الأمر •

ثم اختلف القائلون بالاستحباب في خروجهم اليوم •

فرخص فيه بعضهم •

وكرهه آخرون لخبر عائشة : لو علم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما أحدثت النساء بعده لمنعهن المساجد •

وقال أبو حنيفة : ملازمات البيوت لا يخرجن •

وردّه ابن حجر : بأن ذلك قد ثبت في السنة ، ومجرد احتمال
النسخ لا يجدى اذ لا بد في النسخ الذى زعمه من تحقق معرفة النسخ ،
ومعرفة تأخره عن المنسوخ •

وأجيب : بأن ذلك كان أول الاسلام والمسلمون قليل فأريد التكثير
بهن ارهابا للعدو •

ومرادّه أن المسبب بزوال السبب ولذا أخرجت المؤلفة قلوبهم من
مصرف الزكاة •

قال ابراهيم النخعى ويحيى الأنصارى : لا نعرف خروج الشابة •

وقال أصحاب الرأى : يرخص للعجوز الكبيرة •

وقتيده بعض المتأخرين : بأن تكون غير مشتهاة في ثياب بذلة بإذن

حليها مع الأمن من المفسدة بأن لا يختلطن بالرجال ، ويكن خاليات من الحلى والحال ، والبخور والشموم ، والتبختر والتكشيف ونحوها مما أحدثن في هذا الزمان من المفسد .

وقال أبو سعيد : لا أعلم أحدا من أصحابنا كرّه ذلك لهن ، سواء كانت بكرا أو ثيبا .

قلت : لكن ما ذكره من التعليل قاضٍ بالكراهية ، وقد تقدم قول عائشة في منعهن من المساجد باختلاف الأحوال .

وقد كره خروجهن بعض المتأخرين أيضا لخوف المفسد المتولدة من خروجهن على أن الشرع انما أمرهن بالخروج لما تقدم من المصالح ، وإذا كان خروجهن على خلاف ذلك اقتضى الكراهية بل المنع ، والأحوال تختلف ولكل نازلة حكم .

وإذا سلمت حالتهم من المفسد كان الخروج مأمورا به لا محالة حتى قال بعضهم : وإن كرهن الخروج ضربن .

وهو مبنى على القول بالوجوب .

وتؤمر أن تستأذن زوجها وأباها في الخروج . وليس عليها أن تستأذن غيرهما ولو كان عما أو أخا أو أما .

وليس للأب أو الزوج حبسها إن أمن المفسدة ، فإن لم يأذنا فلا تخالفهما .

وان ذهبت بغير رأيهما قيل : لم تأثم لأن الله قد أذن لها حيث أمرها بالخروج ، ولا يلزمها طاعتها في ترك أوامر الله .

وان لم تخرج حياء حتى تموت وهى لا تدين بمنع الخروج فلا تترك ولايتها لأنه غير لازم عليها •

وان كان فى قول واجبا فهو رأى ولا يخطئ مخالفه •

وان اجتمعن نساء فى يوم العيد وأردن الصلاة فانها تصلى كل واحدة لنفسها ولا يقدمن احداهن كما يفعل الرجال •

كذا قال أبو يحيى وغيره •

والحائض تخرج فى جملة الخارجات لما فى حديث أم عطية قالت : وأمر الحيفض أن يعتزلن المصلى ، ويشهدن دعوة المسلمين •

وقيل : ان كان الدم مستمسكا عن الحائض والنفساء استحب لها الخروج لصلاة العيدين ، ويكونان خلف الناس حيث يشهدان الخير ، ويسمعان الدعاء والذكر ، ولا يتقدمان أحدا من أهل الصلاة حيث يفسدان عليه صلاته •

وأما المسافر فحضور العيدين أوكد عليه من حضور الجمعة •

وقد قيل : تلزمهم فلو كانوا ثلاثة كلهم مسافرون فعليهم صلاة العيد على قول •

وقيل : اذا كانوا عشرين رجلا •

وقيل : عشرة •

وذلك اذا كان فيهم من يحسن الصلاة والخطبة •

وقيل : لا تلزم المسافرين ؛ فمن لم يحضرها منهم فلا شيء عليه •

وهو أصح عندى لأنه لا يكون فى اللزوم أشد من الجمعة •

وأما العبد فإنه يستأذن مولاه ان أراد أن يذهب الى العيدين •

فان لم يأذن له وذهب ففيل : لا اثم عليه لأن الخروج مطلوب من الجميع •

قلت : بل هو آثم لأن طاعة مولاه ألزم من فعل النافلة ، وليس له أن يتنفل ان منعه •

وعبد اليتيم يستأذن وصى اليتيم فان لم يكن لليتيم ضيعة يشتغل بها فلا بأس على الوصى أن يأذن له •

وان كان لليتيم ضيعة فلا ينبغي للوصى أن يأذن له •

ولا بأس على السيد بتخليف العبد على منزله يحرسه لأن ذلك عذر •

فلو تخلف بنفسه لحفظ منزله اذا خاف عليه لا كان فى ذلك بأس ؛ فكيف بعبده والله أعلم •

المسألة الثالثة

(في المكان الذي يؤتى منه العيد)

وقد اختلفوا في المكان الذي يؤتى منه العيد :

• ولم يعلم أبو سعيد في قول أصحابنا حدا

وقييد أبو الحواري عن أبي يحيى ابن أبي ميسرة على أهل القرى
الصغار الذين يجب عليهم الإتيان لصلاة الجمعة الى أقرب مكان منهم
أن عليهم الإتيان فيها الى العيد •

قال الناقل : ورأيت أبا الحواري أعجبه ذلك فقلت له : يا أبا الحواري ،
في مثل هذا ما يكون ؟

قال : مثل فرق وكرشى من نزوى •

قال : ولا تجب عليهم صلاة العيد إلا أن يكون بنزوى منبر ، وتجب
فيها صلاة الجمعة ؛ فهناك يجب عليهم أن يأتوا اليها ، ويصلوا صلاة
العيد •

وقد قال بمثل ذلك أبو زياد ومالك بن أنس والليث بن سعيد •

قال ربيعة : كانوا يرون الفرسخ •

وقال الأوزاعي : من آواه الليل الى أهله فعليه العيد •

وقد تقدم مثل هذا في الجمعة وكأنهما في الإثنين على حد سواء
غير أن لزوم الجمعة أقوى *

والمعنى الذى اشتركا فيه تكثير الجماعات وحصول الاجتماع ، وكون
كل منهما عيداً في الاسلام ، وأنهما لمن الشعائر العظام *

وقال أبو سعيد : لا أعلم من قولهم أنه تجب على أهل البلد إذا
عدموا الصلاة أن يخرجوا الى بلد آخر لصلاة العيد *

وإذا قدروا عليها صلوها في مواضعهم *

وأنت خير بما قيل من وجوب الإثنين فما ذكره أبو سعيد هاهنا
إخبار بما عنده من العلم — جزاه الله خيراً *

ولا شك أن الإثنين أولى وإن أمكنهم فعلها في بلدانهم لأن المدينة
كانت قرى متعددة ، ولم ينقل أنهم جعلوا في كل قرية عيداً *

وأما الموضع الذى تجب فيه ففيل : لا تجب إلا في مصر جامع أو مدينة
عظيمة كالجمعة لما تقدم موقوفاً على "على" ومرفوعاً (لا جمعة ولا تشريق
إلا في مصر جامع) *

والمراد بالتشريق صلاة العيد لأنها تؤدي بعد اشراق الشمس *

وأكثر القول عند أصحابنا أنها تجب على أهل البلدان ولو لم تكن من
الأصهار *

ورخص بعضهم لأهل المسافى والبلدان الصغار التي تكون حول
القرى الجامعة وقالوا : لا عيد عليهم اذا قام بها أهل القرى *

وقد تقدم عن أبى اسحاق وجوبها على بلدة فيها أربعون رجلا أحرارا
غير مسافرين ، وهى فى هذا كله كالجمعة *

لكن أكثر قولهم ها هنا وجوبها على أهل القرى حتى قيل : تصلى فى
البوادي والسفر لأنها عبادة لا تسقط بها عبادة بخلاف الجمعة فانها عبادة
تسقط عبادة لأنها بدل من الظهر والله أعلم *

المسألة الرابعة

(في الجماعة الذين تنعقد بهم صلاة العيد)

- ولا شك أن صلاة العيد تنعقد بالجمع الكثير .
- واختلفوا في أقل من ذلك :
- فقليل : اذا اجتمعوا ثلاثة : الإمام واثنان معه صلوا جماعة •
- وقيل : اذا كانوا رجلين صلوا لأنهم جماعة •
- وقيل : حتى يكونوا أربعة •
- وقيل : حتى يكونوا خمسة •
- وقيل : حتى يكونوا سبعة ، وقيل : عشرة •
- وقد تقدم قول في المسافرين أنها تلزمهم اذا كانوا عشرين •
- ولعل الخلاف المتقدم في الجمعة يخرج كله ما هنا لأن المعنى واحد
- غير أنهم لم يذكروا الأقوال المكثرة لكون العيد عندهم أكد •
- ولا أعرف لشيء من هذه الأقوال أصلاً يعتمد عليه •
- والحق أنها تقام بمن يصدق عليه اسم جماعة حقيقة أو حكماً
- فيدخل الرجلان والثلاثة •
- وقيل : لا بأس أن يصلى رجل وامرأة •
- وقد أجاز بعضهم للنساء اذا لم يكن معهن رجل أن يصلينها جماعة ،
- وتكون إمامتهن وسطهن قياساً على ما قيل به في صلاتهن الجنازة اذا لم
- تحضر الرجال •
- وقد تقدم عن أبى يحيى المنع وهو ظاهر والله أعلم •

(الكلام في بيان صفة صلاة العيد ووقتها)

ثم أخذ في بيان صفة صلاة العيد ووقتها فقال :

هي ركعتان فيهما التكبير
على وجوه جاء فالكثير

ثلاث عشر والأقل سبع
وأوسط الوجوه فهو تسع

كذلك إحدى عشر تكبّر
من بعد احرام بخمس تجهّر

والخمس في الأخرى اذا قرأتا
ثم الثلاث بعد أن ركعتا

وجائز سبع وست واذا
أردت إحدى عشر فاصنع كذا

فالسبت في الأولى اذا أحرمت
والخمس في الأخرى اذا تلوتا

وان تشاء تسعا فخمس بعدما
أحرمت والأربع في آخرهما

من بعد أن تتلو والسبع فقل
بأربع وبالثلاث كالأول

— ٨١ —

وخطبة من بعدها ووقتها
إن طلعت والاسـتواء فـوتها

هذا وإن خفى الـلال فمتى
ما صـح صلوا هكذا قد ثبتا

وقيل بل يؤخروها للغـد
وليخرجوا في وقتها المـدد

يعنى أن صلاة العيد ركعتان باتفاق ، والتكبير فيها مسنون باتفاق ،
وكذلك الخطبة بعدها •

وقد جاء التكبير فيها على وجوه أربعة ذكرها ابن عباس وقال :
كلها سنة •

وأكثر الوجوه ثلاث عشرة تكبيرة وأقلها سبع ، والمتوسط تسع
وإحدى عشر •

قال أبو محمد : ورفع أبو عبد الله محمد بن سليمان بن المهنا وجها
خامسا عن أبي مالك وهو سبع عشرة تكبيرة : سبع بعد الإحرام ، وسبع
بعد القراءة الثانية ، وثلاث بعد قول (سمع الله من حمده وربنا لك الحمد) •

وكان أبو موسى الأشعري يكبر بالبصرة أربعاً حتى كان أميراً عليهم ،
ورفع ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم •

ولم يثبت هذا الوجه عند أصحابنا •

(م ٦ — معارج الآمال ج ١١)

فمن أراد ثلاث عشرة تكبيرة كبر بعد تكبيرة الإحرام خمسا ثم قرأ
الفاتحة وسورة ثم ركع وسجد ثم قرأ في الركعة الثانية
الفاتحة وسورة ثم كبر بعد القراءة خمس تنبيرات ثم رقع بتكبيرة فاذا
رفع رأسه من الركوع كبر ثلاثا ثم خرّ ساجدا بتكبيرة وقضى صلاته •

قال أبو اسحاق : وان كبر في الأولى قبل القراءة سبعا ، وفي الأخرى
بعد القراءة ستا أجزاء •

قال ابن المسيب : وان شاء كبر بعد تكبيرة الاحرام ستا ، وكبر
في الركعة الثانية بعد قراءته سبعا ولم يكبر اذا رفع رأسه من الركوع
شيئا •

وقيل : ان كبر في الركعة الأولى قبل القراءة ثمانا ، وفي الركعة
الأخرى بعد القراءة خمسا جاز ذلك •

وان أراد احدى عشرة تكبيرة فانه يكبر بعد تكبيرة الاحرام ستا
فاذا فرغ من القراءة في الركعة الثانية كبر خمسا •

وان أراد أن يكبر تسعا كبر بعد تكبيرة الإحرام خمسا ، وكبر في
الثانية أربعاً •

كذا قال أبو اسحاق ، وتبعته في النظم ، وهو المروي عن ابن مسعود ،
وبه قال أهل الكوفة وسفيان الثوري •

والمشهور أن يكبر في الأولى أربعاً ، وفي الثانية بعد القراءة خمسا ،
وان شئت ستا في الأولى وثلاثا في الآخرة •

- قال بعضهم : وهذا هو القول المجتمع عليه .
- ولعله أراد اجتماع أهل زمانه على العمل به .
- وإن أراد أن يكبر سبعا كبر في الأولى أربعاً ، وفي الثانية ثلاثاً .
- والتكبير في الركعة الأولى كله إنما يكون بعد الإحرام ، وفي الركعة الثانية بعد القراءة .
- وهو معنى قولى (كالأول) أى كالترتيب المتقدم في الوجوه .
- وليس في هذه الصلاة تكبير بعد الركوع إلا من كبر ثلاث عشرة تكبيرة فإنه يكبر ثلاثاً بعد القيام من الركوع الثانى .
- وإلا على قول أبى مالك فإنه يكبر ثلاثاً بعد الركوع أيضاً على حد ما تقدم .
- قيل : ولا يكون التكبير على كل وجه في الركعة الثانية إلا وترا .
- وهذا على غير قول أبى اسحاق الذى مشيت عليه في النظم فإنه على قوله يكون زوجاً في التكبير الإحدى عشر والتسع .
- والمعتمد في هذه الوجوه القصد عند تكبيرة الإحرام ، فإذا أحرم على وجه من الوجوه لزمه اتمامه .
- فإن زاد عليه أو نقص فقليل : عليه النقض .
- وقيل : لا نقض عليه .

• وهو رأى أبى على وأبى عبد الله — رحمهما الله •

وقيل : بالنقض على من نقص ، ولا نقض على من زاد •

• وقيل : بالنقض ان تعمد ، ولا نقض عليه ان نسي •

واختاره أبو الحسن لأن التكبير سنة ؛ ومن نسي من السنة شيئاً
• فلا نقض عليه •

وقيل : ان زاد ثلاث تكبيرات أو نقص ثلاثاً انتقضت ولو كان جاهلاً
• أو ناسياً •

ولا تنتقض بتكبيرة تزيد أو تنقص إلا اذا تعمد ؛ فان تعمد انتقضت
• لأنه خالف السنة عمداً •

قال أبو سعيد : ويعجبني أن يسجد سجدة السهو على كل حال •

وقيل : له أن يرجع بعد الإحرام من بعض الوجوه الى بعض ؛
فان أحرم على ثلاث عشرة جاز له أن يكبر إحدى عشر وكذا العكس ،
وكذا سائر الوجوه على حد ما قيل في ركعات الوتر •

وعلى كل حال التكبير في صلاة العيد حد لا بد منه كسائر الحدود
فلو تركه صار في حكم من ترك حداً من الصلاة ، أو ترك بعضه
صار في حكم من ترك بعض الحد •

وأما وقتها فهو ما بين طلوع الشمس الى استوائها في كبد السماء
فاذا استوت الشمس في كبد السماء مات وقتها ، هذا في الحر الشديد •

وأما في الشتاء فانها تفوت بالزوال ؛ فاذا زالت الشمس فقد فات وقتها •

ولا يجوز تقديمها على الطلوع ولا تأخيرها بعد الزوال •

والأفضل فعلها في الربع الأول من النهار •

ويستحب تأخيرها يوم الفطر لانقاذ فطرة الأبدان ، وتقديمها يوم النحر ليرجع الناس الى نسكهم من الضحايا •

وقال مجاهد : كل عيد أول النهار •

قال أبو المؤثر : الأفضل في صلاة الفطر والأضحى حين ترتفع الشمس من المشرق •

وان لم يصح خبر الهلال إلا بعد الزوال فقليل : يؤخرونها الى غد ويصلونها في مثل وقتها •

وقيل : يصلونها متى صح الخبر ولو بالعشى •

وقيل : يصلونها ما لم تغب الشمس •

قال ابن المسيب : التعجيل أحب الى ما لم يصلوا العصر •

ووجهه : أن الصلاة بعد العصر منهي عنها والله أعلم •

وقيل : ليس عليهم صلاة لأن وقتها قد فات ؛ فكما أنه لا جمعة
بعد وقت الظهر كذلك لا صلاة عيد بعد الزوال •

والمختار أن يؤخروها الى غد فيصلوها في مثل وقتها بالأمس لحديث
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرهم بذلك •

قال ابن عباس — رضى الله عنهما — : غُثمَّ هلال شوال على الناس
مرة فأنصبجوا ضائمين فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس أن يفتروا
من يومهم ، وأن يخرجوا لعيدهم من الغد • والله أعلم •

(تنبيهات)

التنبيه الأول

(في الأذان والإقامة لصلاة العيدين)

لا أذان ولا إقامة لشيء من صلاة العيدين لما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصليها بلا أذان ولا إقامة •

وعن عطاء ابن عباس وجابر بن عبد الله قالا : لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي •

قال عطاء : أخبرني جابر بن عبد الله أن لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا بعد ما يخرج ، ولا إقامة ولا نداء ولا شيء •

قال ابن المسيب : أول من أذن لصلاة العيد معاوية •

وقال ابن المنذر : قال حصين : أول من أذن في الأعياد زياد •

وقيل : مروان ، وقيل : هشام ، وقيل : عبد الله بن الزبير •

وقيل : أحدثه معاوية وأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة •

وقال ابن المنذر : وروينا عن ابن الزبير أنه أذن وأقام •

وروى عطاء : أن ابن عباس قال لابن الزبير : لا تؤذن لها ولا تقم •

قال أبو سعيد : وإذا أذن تذكراً للناس لا قاضداً خلافاً ولا بدعة كان ذلك حسناً لأنه حث على السنة وذكر الله •

قال : وقد قال أصحابنا بالأذان لصلاة كسوف الشمس والقمر •

قال : وليس صلاة الكسوف بأجمع من صلاة العيدين ولا أوجب •

والجواب : أن الشارع قد حدد للعبادات حدودا وبين مواضعها ،
وتبديل السنن لا يصح وإن كان ذكر الله تعالى لأن ذكر الله إنما يكون
مقبولا حيث كان مأمورا به ، ومن المعلوم أنه لم يؤمر به في هذا الموضع •

على أنه صلى الله عليه وسلم يقول « ليس في العيدين أذان ولا إقامة »
ولو كان فيه فضل ما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم •

قال ابن المنذر : وكان الشافعي يقول في الأعياد (الصلاة جامعة) •

قال في الضياء : وكل صلاة لا يؤذن لها ولا يقام ينادى بها (الصلاة
جامعة) كسوف أو استسقاء أو غيرها •

قال : هكذا كان ينادى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وكره المالكية ذلك واستدلوا بحديث عطاء : ولا إقامة ولا نداء
ولا شيء •

وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال : كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يأمر المؤذن في العيدين فيقول (الصلاة جامعة) •

قالوا : وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوته
فيها •

فلو أذنوا أو أقاموا أو فعلوا الكل جهلا أو نسيانا ثم صلوا على
ذلك فلا نقض عليهم والله أعلم •

التنبيه الثانى

(فى التوجيه لصلاة العيد ومحلّه)

- ويستحب التوجيه لصلاة العيد ويؤمر به
- ومحلّه قبل تكبيرة الاحرام كما فى غيرها من الصلوات
- وقيل : بعدها كما مر ، وان حكى أبو سعيد الاتفاق على أنه قبله
الإحرام •
- قال : وأما الاستعاذة فيختلف فيها •
- ولما كان مذهب قومنا جعل التوجيه بعد الإحرام اختلفوا فيه هاهنا :
- فقال الأوزاعى : يقول اذا فرغ من السبع التكبيرات •
- قال الشافعى : يقوله بين الإحرام والتكبير والله أعلم •

التنبيه الثالث

(في القراءة في صلاة العيدين)

• وذلك أن الإمام يقرأ فيها مع الفاتحة سورة •

قال ابن المنذر : وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة (تسبح انتم ربك الأعلى) و (هل أتاك حديث الغاشية) •

• وقال بهذا الحديث عمر بن الخطاب •

زاد غيره : أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة العيد تارة بقاف و (اقتربت الساعة) وتارة بغير ذلك •

قال ابن المنذر : وكان الشافعي يرى أن يقرأ في الفطر والأضحى بهاف و (اقتربت) •

• وكان ابن سيرين يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى •

• وعن ابن مسعود كان يقرأ بأم القرآن وسورة من المفصل •

قال أبو سعيد : أكثر ما يقرأ أصحابنا في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الآخرة (والشمس وضحاها) أو (والضحى) وكل ذلك جائز والله أعلم •

التنبيه الرابع

(في جهر الإمام بالقراءة في صلاة العيد)

يجهر الإمام بالقراءة في العيدين كجهره في صلاة الصبح وغيرها اتفاقا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك •

وقال علي ابن أبي طالب : إذا قرأت في العيدين فأسمع من يليك ولا ترفع صوتك • وخالفه الفقهاء في ذلك •

قال أبو سعيد : ان لم يكن الجهر في صلاة العيد أثبت منه في غيرها لسعة الناس لم يكن أقل من ذلك •

قال : ولا أعلم في الجهر بالقراءة في العيدين اختلافا والله أعلم •

التنبيه الخامس

(في من قدم القراءة قبل التكبير)

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم : أما على الجهل أو النسيان
فأرجو أن تتم صلاته •

وأما على العمد لمخالفة الأثر فأحب أن يعيد •

وان فعل ذلك برأى رآه فلا نحب أن تتم صلاته •

وان فعل ذلك قبل تكبيرة الإحرام فأخاف أن لا تتم صلاته على حال •

وإنما رجي التمام على الجهل والنسيان لثبوت العفو عن النسيان ،
وقاس الجهل عليه ، وهو قول لبعضهم •

وقيل : الجاهل أشد •

وإنما شدد على صاحب الرأي لأنها عبادة توفيقية ، فالناس فيها
تبع لما نقل ، وليس للرأي مدخل •

ولقائل أن يقول : ان الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
تثبت في الشيء الواحد بالطرق المختلفة ، وربما يثبت في بعضها ما لا يثبت
في الآخرة ؛ فإذا تمسك متمسك بطريق من هذه الطرق كان متمسكا برأى •

ويجاب : بأنه لو ثبت ذلك لما كان رأيا بل أثر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم •

على أنه لم يثبت في شيء من الطرق التي علمناها تقديم القراءة على
التكبير وظهر وجه ما قاله — رحمه الله — والله أعلم •

التنبيه السادس

(في من وضع التكبير في غير موضعه)

كما اذا كبر التكبير كله في أول ركعة بعد تكبيرة الإحرام أو بعد القراءة أو قبل قول (سمع الله إن حمده) أو بعده أو في الثانية على هذا الحال •

فالموجود بخط أبي عبد الله محمد بن إبراهيم : ان كانوا جماعة فأخاف أن لا تتم على حال لأن ذلك عندي خلاف للسنة •

وان كان وحده فأرجو أن يجزيه ذلك لأن التكبير في صلاة النفل لا يفسدها عندي ، وصلاته وحده تقع نافلة لأن صلاة العيد لا تكون إلا جماعة •

كذلك جاءت السنة والله أعلم •

التنبيه السابع

(في من لم يسمع تكبير الإمام)

- عديم سماع تكبير الإمام إما أن يكون لصمم أو لمانع آخر .
- فإن كان أصم فقليل : يكبر غاية التكبير وهو ثلاث عشرة تكبيرة .
- وقيل : يكبر ما شاء من وجوه التكبير .
- وإن كان لأهل بلده عادة في ذلك سلكها .
- وإن أشار إليه من حوله بيده كلما كبر الإمام كان ذلك واسعا على قول بعض فيكبر عند الإشارة .
- وإذا لم يستدل على إحرام الإمام أمسك حتى يركع الإمام ثم يحرم ويتبعه ، ويبدل بعد تمام الصلاة ما فاتته من القراءة والتكبير .
- وإن كان غير أصم غير أن الإمام لم يبالغ في الجهر ، أو تطاولت الصفوف أو نحو ذلك فلم يسمعه فليكبر على حاله سبعا أو تسعا أو إحدى عشر أو ثلاث عشرة فهو يختار أيها شاء .
- وليس على من خالف الإمام في التكبير بأس إن لم يسمعه .
- ومن سمعه فليكبر كتكبيره لوجوب الاقتداء به .
- ومن سمع بعض التكبير ولم يسمع بعضا فكبر ما سمع قال أبو علي : لا نقض عليه كذلك قال أن نسي البعض .
- وقد تقدم الخلاف في زيادة التكبير ونقصانه والله أعلم .

التنبيه الثامن

(في من فاتته شيء من صلاة الإمام يوم العيد)

قال أبو زياد الوضاح بن عقبة عن هاشم ابن غيلان : اذا سلم الإمام قام فأبدل ما فاتته من التكبير وغيره •

وقال الوضاح بن العباس عن أبيه العباس : لا بدل عليه في ما فاتته من صلاة العيد ، يعنى من التكبير •

وقال أبو عبد الله : من سبقه الإمام بركعة وهو لا يحسن التكبير فليصل ركعة •

وقيل : له أن يشتغل بالتكبير الذى فاتته ثم يلحق الإمام ولو صار الإمام الى القراءة أو الركوع لأن التكبير حد في صلاة العيد ، وهو اختيار أبى الحوارى •

وفيه : أنه لا يشتغل بالحدود التى خرج عنها الإمام ، بل اذا أحرم تبع إمامه وإلا لزم المخالفة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » •

ودليل القول بالقضاء عموم قوله صلى الله عليه وسلم « فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقتضوا » فانه بحسب ظاهره متناول لكل صلاة في جماعة •

وأما القول بعدم وجوبه فلعدم تعيين التكبير على المأموم لأن

المتحقق وجوبه على الإمام فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى أن وجوب التكبير مختص بالإمام ، وأنه لغيره نفل •

ويحتمل أنه لا يرى ذلك لكن خصص القضاء بما فات من الركعات فقط لأن التكبير لم يبلغ في وجوبه مبلغ الركعات •

• وعلى كل حال فهو مشكل

• والصحيح الأول وعليه العمل •

فاذا قام الى البدل ولم يعرف تكبير الإمام فقليل : يبذل كما يعرف من عادة أهل بلده في عدد التكبير •

• فان لم يعرف عادة صلى بأحد وجوه صلاة العيد •

• وإن لم يعرف صلى ما فاتته كصلاة سائر النوافل •

• وهو معنى قول أبي عبد الله : ان لم يحسن التكبير صلى ركعة •

• وقيل : يكبر أكثر التكبير ليخرج من الشبهة الى الاحتياط والله أعلم •

— ٩٧ —

التنبيه التاسع

(في الخطبة يوم العيد)

والكلام فيها ينحصر في مقامين :

المقام الأول

(في ما يختص بالخطبة)

وقد اختلف في الخطبة :

فقليل : انها سنة مؤكدة ، وقيل : فريضة •

ودليل القولين مواظبته صلى الله عليه وسلم على فعلها ، ومواظبة
الخلفاء •

فمنهم من رأى ذلك دليل الوجوب لأنه لو لم تكن واجبة لترك
ولو مرة •

ومنهم من رآه للتأكيد لا غير ، والحكم بالفرضية لا يثبت عنده
إلا بدليل صريح في الوجوب •

وينبغي للخطيب أن يوجز في خطبته •

ولا ينبغي للمذكر في كل مجلس أن يحمل الناس على السأمة بالإطالة
إلا أن يكون يعلمهم أمر دينهم ، ويفقههم فيه فلا بأس •

(م ٧ — معارج الآمال ج ١١)

وقد قيل : من علامة فقه الرجل قصر خطبته ، وطول صلاته •

ويستحب أن تكون خطبة النحر أطول من خطبة الفطر لأنهم يخرجون قبل خروجهم يوم الفطر •

قال أبو سعيد : الذى يحفظ : أن قول (الحمد لله ولا إله إلا الله وصلى الله على محمد النبى وعلى آله وسلم ، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات) انه يجزيه عن خطبة العيد •

قال أبو محمد : أقل الخطبة التى تصح بها الجمعة ، وتنعقد بها صلاة العيدين ، ويتم بها النكاح ما حفظنا عن الشيخ أبى مالك — رحمه الله — وهى (الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ، اللهم اغفر لنا ولجميع المسلمين) •

قال أبو المؤثر : وأحبّ في خطبة العيدين أن يبدأ فيحمد الله ثم يكبر ان شاء ، وان بدأ بالتكبير فلا بأس •

قال أبو اسحاق : يبدأ بالتكبير في العيدين •

قال بعضهم : وقد تتبعت خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووجدت كل خطبة مفتاحها الحمد إلا خطبة العيد فان مفتاحها التكبير •

قال أبو المؤثر : ولا يقعد في خطبة على المنبر ، ولا يخص نفسه بالدعاء ، ولكن يقول (ربنا اغفر لنا ذنوبنا وافعل لنا) فاذا حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله تشهد وصلى على النبى وآله صلى الله عليه وسلم ،

— ٩٩ —

ثم يوصى بتقوى الله ويعظ المسلمين ، ويذكر الموت والقيامة ، والجنة والنار ثم يقرأ ثم يقول (صدق الله) سرا ، ثم يعود فيحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويستغفر لذنبه والمؤمنين والمؤمنات ، ويدعو بما فتح الله من أمر الدنيا والآخرة ، ثم يحض الناس على أمر دينهم •

• وان كان يوم الفطر وصف لهم زكاة الفطر ، وأمرهم بها •

• وان كان يوم النحر أمرهم بالرفق بضحاياهم وعلمهم بالسنة ما أحسن من ذلك •

وفي قوله (ثم يعود فيحمد الله ... الخ) تصريح بأنه يخطب بخطبتين •

• وقد صرح أبو اسحاق باستحباب ذلك •

• وأن الأولى منهما هي المفتحة بالتكبير عنده •

قال : والمستحب أن يفصل بين كل خطبتين بسكتة بلا جلوس •

• وفي كلام أبي المؤثر : أنه يقول في تلك السكتة (صدق الله) سرا •

• ولم يذكر أبو اسحاق ذلك •

ولا تجزئ القراءة عن الخطبة وان لم يحسنها المصلي أمر غيره فخطب بما فتح الله •

— ١٠٠ —

وان لم يكن فيهم من يحسن ذلك قرأ أحدهم سورة من المفصل
أو غيره •

كذا قال ابن المسيب وأبو الحسن •

ولا ينبغي أن يقرأ آية فيها سجدة في خطبة العيد وغيرها من الخطب
لأن فيها الاشتغال بالسجود عما هم بمصداقه •

وان قرأها سجد وسجد من معه والله أعلم •

المقام الثمانى

(فى أحوال الخطيب)

- وذلك أنه ينبغى أن يخطب بهم أكمل الرجال ، وأبلغهم عبارة •
- فلا يخطب العبد وان أذن سيده وإن فعلوا جاز •
- وان فعلوا بغير إذن سيده فقليل : عليهم إعادة الصلاة بناء على أنها فريضة ، وأن العبد عاصٍ فى خطبته حيث لم يأذن سيده •
- قلت : لا إعادة عليهم لأن الخطبة ليست من الصلاة ولا شرطاً لها •
- وان قيل : أنها فرض فهى فرض مستقل بنفسه فى الحكم تابع للصلاة فى الفعل •
- وأحبّ بعضهم أن لا يتولى ذلك غير الثقة ، وان فعل فهو مجز •
- ولا يخطب اثنان أو ثلاثة ؛ فان فعلوا فلا نقض عليهم •
- وينبغى أن يخطب بهم إمامهم فى الصلاة كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم •
- وان خطب غيره ممن شهد معهم الصلاة فلا بأس •
- وان كان لم يشهدوا فقليل : عليهم إعادة الصلاة لأن الخطبة من تمامها ، ولا يكون التمام إلا بأول •

والصحيح عندي : أن لا إعادة عليهم في الصلاة ، وأحب أن يعيدوا الخطبة •

وان أحدث الخطيب حال الخطبة في العيدين مضى على خطبته لأنه لا يشترط فيها الطهارة بخلاف الجمعة •

وينبغي أن يرسل يديه حال الخطبة ولا يرفعهما •

وجوزوا أن يشير بكفيه في خطبة العيدين ولا يرفعهما •

ولا يخطب إلا قائما مستقبلا للناس والناس مستقبون له ، ويتشأن ، على عود أو سيف أو عصا •

وقد تقدم نظير هذا كله مقرونا بأدلة في صلاة الجمعة •

واعلم أن السنة في خطبة العيدين أن تكون بعد الصلاة بخلاف الجمعة لأنها شرط في صحتها وشأن الشرط أن يقدم على المشروط •

وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الأضحى والفطر ثم يخطب بعد الصلاة •

وعن ابن عباس قال : شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة •

ثم اختلف في أول من غير هذه السنة فقدم الخطبة على الصلاة •

فقليل : مروان بن الحكم ، وقيل : معاوية ، وقيل : زياد •

قال بعضهم : والظاهر أن مروان وزيدا فعلا ذلك تبعا لمعاوية لأن كلا منهما كان عاملا له .

وقيل : بل سبقه اليه عثمان لأنه رأى ناسا لم يدركوا الصلاة فصار يقدم الخطبة .

وعن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى الى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم ؛ فان كان يريد أن يقطع بعثا قطعه ، أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف .

قال : فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في ضحى أو فطر أتينا المصلى اذا منبر بناء كثير بن الصلت فاذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلى فجبذت بثوبه فجبذنى فارتفع فخطب قبل الصلاة فقلت له : غيرتم والله .

فقال : يا أبا سعيد قد ذهب ما تعلم .

فقلت : ما أعلم والله خير مما لا أعلم .

فقال : ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها قبل الصلاة .

وقيل : ان الناس كانوا في زمانه يتعمدون ترك سماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب ، والإفراط في مدح بعض الناس .

— ١٠٤ —

وقيل : يحتفل أن يكون عثمان فعل ذلك أحيانا بخلاف مروان فإنه
واظب على ذلك فنسب اليه *

وفي الأثر : لما ولي عثمان بن عفان خطب قبل الصلاة ، فلما ولي
على ابن أبي طالب ردّ الأمر الى ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر وعمر ، فلما كان في دولة بنى أمية صيَّروها الى فعلة عثمان *

وفي الأثر أيضا : لو خطب الإمام ثم صلى بعد الخطبة لكان مخالفا
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم *

ولا نرى عليه نقضا ، ولا نحب أن يفعل هذا فانما هي بدعة
عثمان *

واعتذر بعض قومنا لعثمان بأنه رأى ناسا لم يدركوا الصلاة
فصار يقدم الخطبة ليدركوها معه *

قلنا : هذا اعتذار بارد فان السنن لا تغيّر لمثل هذه العلال
الواهية ؛ فان كان قد أراد إدراك الجماعة للصلاة كان سبيله الانتظار
أو يجعل مناديا ينادي (الصلاة جامعة) ، أو يأمر بخروج الناس في أول
الوقت مع أنه إمام مطاع والله أعلم *

— ١٠٥ —

التنبيه العاشر

(في من رأى الناس قد صلوا)

من جاء الى المصلى فرأى الناس قد صلوا إما أن يكون منفردا
أو معه جماعة •

فان كان منفردا فقل : اذا برز الى الجبان صلى صلاة الإمام •

وهو قول بعض أصحابنا وطائفة من قومنا منهم مالك والشافعي
وأبو ثور •

قال أبو سعيد : إلا أنه لا يجهر كما يجهر الإمام :

وقيل : يصلى ركعتين أى لا تكبير فيهما لأنها ليست صلاة عيد •

وقيل : يمضى حيث صلى الإمام فيصل ركعتين صلاة العيد •

وان انفتل الإمام قبل بروزه من القرية فليصل ركعتين فى بيته •

وهذا كله تطوع لأن المفروض قد قام بغيره •

غير أن القائلين انه يصليها صلاة الإمام كأنهم جعلوها قضاء
لما فات •

وردد بأنه لا قضاء فيها لأن لها شرائط لا يمكن المنفرد إتيانها منها
الجماعة والخطبة •

— ١٠٦ —

ثم ان القضاء إنما يكون للخارج وقته ، وهذه لم يخرج وقتها
غير أنه سبق إليها •

واستدل القائلون بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم مشيراً الى الركعتين
(هذا عيدنا أهل الاسلام) •

والجواب : أن المشار اليه الركعتان على الوصف المخصوص
لا مطلق الركعتين •

وبالجملة فليست هذه هي صلاة عيد ولا قضاء لها غير أنها
طاعة ونفل •

وان كانوا جماعة فقليل : (لا يجوز أن يصلوا العيد مرة أخرى
بجماعة في ذلك المكان لأن تعدد الجماعات مفض إلى التشتت والمقصود
الاجتماع ، وخصوصاً في مثل هذا اليوم •

وعلى أبو الحسن المنع بأن ذلك موضع معروف للإمام في صلاة العيدين
ذلك اليوم فهو عنده كالمسجد •

ورمى بأن المصلى ليس كالمسجد ، وأن المنع من حيث أن صلاة
العيد لا تكون إلا واحدة •

وقيل : لا بأس أن يصلوا جماعة وفرادى •

وقيل : ان أدركوا الإمام في الخطبة فليصلوا جماعة أى بغير خطبة •

وان كان قد فرغ من الخطبة صلى بهم أحدهم ، وخطب في
المكان الذي صلى فيه الأولون •

وعلى هذا فالسنة هي الجماعة الأولى ، وأما الآخرون فممتثلون •

وان قالوا للإمام الأول : صلّ بنا ففعل ففعل : لا تتم صلاتهم ، وهذا اذا نووها صلاة عيد لأن صلاة العيد قد أدت ، والأداء لا يتكرر •

وان نووها نافلة ففيها الخلاف المتقدم في الصلاة بعد صلاة العيد •

وذلك أن الإمام قد صلى العيد وتنفّل •

وان انتقضت الأولى أعادوها وهي لهم صلاة عيد ولم تتكرر لأن الأولى ليست بشيء •

وان انتقضت من قبل الإمام ولم يعلمهم غير أنه صلى بغيرهم فان الأولين أجر المصلين إذ لا تكليف عليهم بما غاب عنهم •

وهل يائثم هو بترك الإخبار لأنه غشهم ولو أخبرهم كان حجة عليهم أو لم يائثم لأن لهم أجر المصلين ، وأنه ليس عليهم أن يصدقوه بعد تمام الصلاة ؟

راجع النظر فيه ، وطالع الأثر ، والذي يظهر لى أنه آثم في ذلك لأنه حجة عليهم في ما غاب من أمر صلاتهم •

ولا يصح تعدد صلاة العيد بالجماعة في البلاد الواحد كما اذا افترق أهل بلد طائفتين فصلت طائفة في ناحية وأخرى في ناحية لأن الأمور به الاجتماع والتعدد ممنوع •

— ١٠٨ —

قال أبو الحسن البسباني : إلا أن يردعهم شيء في هذا الزمان فأرجو
أنه يجوز •

ومن لم يخرج لعذر صلى في بيته نفلا ان شاء ركعتين ، وان شاء
أربعاً •

وقيل : له أن يصلى في بيته صلاة العيد لموضع العذر •

وأنت خير أن صلاة العيد لا تكون إلا بجماعة فصلاته هذه نفل
على كل حال والله أعلم •

التنبيه الحادى عشر

(فى من انتقضت عليه صلاة العيد)

من انتقضت عليه صلاة العيد مع الإمام فإنه يعيدها كصلاة الإمام حتى ولو بعد أيام •

وان لم يحسن التكبير أعادها ركعتين بلا تكبير بناء على قول أبى عبد الله فى من سبقه الإمام بركعة : انه إن لم يحسن التكبير ضمَّ اليها ثانية بلا تكبير •

وقيل : عليه أن يعيدها كما صلاها أول مرة ، سواء كان فى الوقت أو بعده •

ومن ذكر أنه صلى على غير طهر ، أو بثوب نجس فإنه يؤمر أن يصلى ركعتين بدلاً •

وهذا أرخص من الأول لأنه لم تتعقد له صلاة لفسادها من أصلها ، والأول قد انعقدت صلاته ثم طرأ عليها الناقض فخطب بالبدل لدخوله فى الفعل والله أعلم •

(الكلام في سنن العيدين ومستحباتهما)

ثم انه أخذ في بيان سنن العيدين ومستحباتهما فقال :

سنن لها الإكثار أى ممن ذكر
وهكذا الخروج إلا من ضرر

والقبلتان لا خروج معهما
والفطر قبلها ولو بشرب ما

لا يوم نحر فالكفاف ندبا
فيه الى أن يؤت ما قد وجبا

والغسل والطيب وحسن الملبس
كذلك التكبير فلتقدس

بعد صلاة الظهر يوم النحر
كبر الى الثالث بعد العصر

عقيب كل واجب وقيل بل
أوله صباح تاسع جعل

وجملة التكبير فيما يستحب
فيها ثلاثون لها وللخطب

وان تكبر سبعة فالباقي
في خطبة وهكذا البواقي

يعنى أن من سنن العيدين الإكثار من الناس الخارجين إليها ♦

وأن يصليها من تلزمه ومن لم تلزمه ، والتأكيد على من تلزمه أكثر من غيرهم ، وهو معنى قولى (ممن ذكر) فإنه إشارة الى من سبق ذكرهم في البيت الأول من الباب ♦

ومن سننها الخروج الى الجبّان فلا تصلى في المساجد إلا من ضرر يمنعه من الخروج كمطر أو ريح أو نحو ذلك مما يكون عذرا لترك الحضور مع الجماعة ♦

وهذا في غير الحرم وبيت المقدس فان أبا اسحاق قد استثنى أهل مكة وبيت المقدس ♦

ومن سننها أن يأكل يوم الفطر قبل الصلاة ؛ فان لم يحضر أكل أفطر ولو بماء ♦

وأما يوم النحر فان الأكل لا يسن قبل الصلاة بل يسن الكف حتى يصلى ♦

ومن سننها الغسل قبل الخروج ♦

وقد تقدم بيانه في أنواع الاغتسال من الجزء الأول ♦

ومن سننها الطيب واللباس الحسن والتكبير عند الخروج إليها في العيدين معا ♦

ويسن التكبير أيضا في أيام التشريق دبر كل صلاة واجبة ♦

وأوله صلاة الظهر يوم النحر ، وآخره صلاة العصر من اليوم الثالث عشر ، وهو ثالث أيام التشريق •

وقيل : أوله صلاة الفجر من يوم عرفة ، وهو معنى قولى (صباح تاسع) ، وآخره صلاة العصر من آخر أيام التشريق •

فجملة الصلوات التى يكبر بعدها على القول الأول سبع عشرة صلاة •

وعلى القول الثانى ثلاث وعشرون صلاة •

وجملة التكبير المستحب فى صلاة العيد والخطبة ثلاثون تكبيرة ، فاذا كبر بوجه من الوجوه فى الصلاة أتمّ الباقي فى الخطبة ، فان صلى بثلاث عشرة كبر فى الخطبة سبع عشرة ، وان صلى بإحدى عشرة كبر فى الخطبة تسع عشرة ، وان صلى بتسع كبر فى الخطبة بإحدى وعشرين ، وان صلى بسبع كبر فى الخطبة بثلاث وعشرين والله أعلم •

وفى المقام مسائل :

المسألة الأولى (في تكثير الخارجين)

وذلك أنه يستحب يوم العيد أن يحضر النساء والعبيد والصبيان والرجال ، وأن يحشد المسلمون له ، وتكثر جماعتهم •

قال أبو المؤثر : نعم •

وكان ابن عمر يخرج من استطاع من أهله الى العيدين •

وعن أبي بكر وعلى ابن أبي طالب أنهما قالا : خذوا على كل ذات نطاق أن يخرجن الى العيد •

والأصل في هذا ما علموه من أحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى عنه أنه كان يأمر بإخراج العواتق والحيض وذوات الخدور حتى لا يدع صلى الله عليه وسلم أحدا من أهل بيته إلا أخرجه •

والحكمة فيه إظهار شعائر الاسلام فان في الجملة من الإظهار ما لا يكون في القلة ، ولا ترتفع هذه الحكمة بكثرة الخارجين من صنف الرجال فان المطلوب الإكثار من كل صنف •

وأیضا فكل قوم إنما تكون كثرتهم بحسبهم ؛ فاذا خرج من القرية الصغيرة مائة نفس مثلا كانوا كثيرا بالنظر الى قريتهم ؛ ولو خرج ألف من مدينة عظيمة فيها جمع لا يحصى كانوا قليلا بالنظر اليها فلم يؤدوا السنة في الإكثار •

وهذا مسقط لما اعتل به بعض الحنفية في ترك خروج النساء ، وأنه إنما سن للإكثار ، أما اليوم فقد كثرت الناس •

وقد تقدم الكلام في من يلزمه الخروج ومن لا يلزمه ، وما ذكرته هنا بيان للمسنون فقط والله أعلم •

المسألة الثانية

(في الخروج الى المصلى يوم العيد)

الخروج الى المصلى يوم العيد سنة بإجماع أهل الأمصار لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى فيصلى بالناس صلاة العيد •

ومصلى المدينة موضع خارج عن المدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع ، كذا قيل •

واستدل به على استحباب الخروج الى الصحراء لأجل صلاة العيد ، وأن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك مع فضل مسجده •

وهذا مذهبنا ومذهب الحنفية •

وقالت المالكية والحنابلة تسن في الصحراء إلا بمكة فبالمسجد الحرام لسعته •

وقال الشافعية : فعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل من الصحراء تبعا للسلف والخلف ولشرفهما ، وهو الذى يقتضيه كلام أبى اسحاق ، وثبعت في النظم •

زادت الشافعية علتين :

إحداهما : سهولة الحضور اليهما •

والثانية : اتساعهما *

ونحن لا نرى ذلك علة ؛ فلو صلوا في الصحراء مع وجود المساجد المتسعة كان مستحباً عندنا لأنه السنة ؛ وخلاف الأولى عند الشافعية لتركه المساجد الواسعة مع سهولة الحضور إليها *

وليس هذا بشيء ؛ فان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واسع ، الجمعة تصلى فيه ومع ذلك فقد خرج وأمر بالخروج ، والحال يدل أن المطلوب يومئذ غاية الظهور *

واستظهر بعض الحنفية أن يكون المعتمد من القول أن يصلى في مكة في المسجد الحرام على ما عليه العمل في هذه الأيام *

قال : ولم يعرف خلافة منه عليه الصلاة والسلام ولا من أحد من السلف الكرام فانه موضوع بحكم قوله تعالى : (إن أول بيت وضع للناس) لعموم عباداتهم من صلاة الجماعة والجمعة والاستسقاء والجنابة والكسوف والخسوف ، وهو وجه ما قيل : ان الصلاة على الميت غير مكروهة في المسجد الحرام *

قال : ولعله لهذا عبّر عنه بالمساجد في قوله تعالى : (ما كان للمشركين ان يعمرؤا مساجد الله) والمراد به هذا المسجد باتفاق المفسرين *

فايراده بصيغة الجمع إما لما ذكر أو لكون ما فيه — وهو الكعبة — قبلة المساجد ، أو لأن له جهات أربعاً فكان كل جهة مسجد *

وهذه الخصوصية له من بين سائر المساجد *

— ١١٦ —

والخروج الى الصحراء إنما يكون عند الأمن ورفع الضر ؛ فان خيف
ضرر من عدو أو ريح أو مطر أو تقية أو نحو ذلك صلوا في جامع البلد
لأنه موضع مجتمعهم ♦

والدليل حديث أبى هريرة أنه أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم
النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد ، ومثل المطر سائر
الأعذار ♦

فان لم يكن جامع فمسجد معمور من جملة المساجد ♦

وان صلوا حيث تجوز الصلاة من بيت أو غيره كان جائزا ♦

قال أبو سعيد : والبيت أحب الى من البراز في القرية ان لم يكن
مسجد ولا مصلى ♦

قلت : لكن البراز أحب الى لأنه أشبه معنى بالبروز في الصحراء ♦

ومن ضعف عن الخروج كالشيوخ والمرضى فقليل : يأمر الإمام من
يصلى بهم في المسجد لأن عليا استخلف أبا مسعود الأنصاري في ذلك ♦

واستحسنه الأوزاعي وأصحاب الرأي ♦

وكان الشافعي يرى ذلك ♦

وقيل : كان أنس اذا فاتته صلاة العيد مع الإمام جمع أهله وبنيه
وصلى بهم كصلاة أهل مصر وتكبيرهم ♦

— ١١٧ —

والقياس يقضى بعدم تكررها فلعل صلاتهم تطوع وأنه تشابه
الفعالن •

وذلك أن العيد أشبه شيء بالجمعة وقد منعوا تكرارها في المصر
الواحد ؛ فكذاك العيد في ما يظهر ، غير أن صلاة العيد لا محذور في
فعلها بخلاف الجمعة فان فيها ترك ركعتين من الظهر ؛ فلهذا كان الترخيص
في صلاة العيد دون الجمعة والله أعلم •

— ١١٨ —

(تنبيهات)

التنبيه الأول

(في المنبر في المصلى)

وقد تقدمت الرواية عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يخرج الى المصلى بلا منبر •

وفيه : أن الخطبة على الأرض قائما في المصلى أولى كما يفعل أصحابنا •

والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء فيتمكن من رؤيته كل من حضر بخلاف المسجد فإنه يكون في مكان محصور فقد لا يراه بعضهم •

ووقع في آخر الحديث ما يدل على أن أول من خطب الناس في المصلى على المنبر مروان •

واختار بعضهم عند كثرة المسلمين الخطبة على المنبر لأنه للتبليغ أبلغ ؛ فهو عندهم بدعة حسنة وإن كان للواضع نية سيئة •

وقيل : لا يخرج بالمنبر الى المصلى •

أما بناؤه فيه فقليل : حسن ، وقليل : مكروه لأنه على خلاف السنة ، وقليل : لا بأس به والله أعلم •

التنبيه الثانى

(فى صفة الخروج)

قال على : من السنة أن يخرج الى العيد ماشيا ♦

وعن سعد القرظى : أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى العيد ماشيا ♦

وكان عمر — رضى الله عنه — يمشى لصلاة العيد حافيا ، ويمضى صدر الطريق ويقول : الحافى أحق بصدرها من المنتعل ♦

واستدل الشافعية : بحديث (إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وأنتم تمشون) ♦

واختلفوا فى الركوب فى حال الاختيار :

ف قيل : لا بأس به لأنه مباح ♦

وكرهه النخعى خلاف السنة ♦

وقال الحسن : يمشى مكانا قريبا ، ومن تبعّد ذلك عليه فلا بأس أن يركب ♦

واستحسن أبو سعيد الركوب اذا كان أقوى له ، وأنشط لنفسه ، أو كان فيه عز وهيبة للسلطان القائم بأمر الاسلام اذا كان فى يوم يخشى فيه الوضيعة ♦

ولعمري ان عز السلطان وهيئته فى اقتفاء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتباع طريقته ؛ فلا ينبغي للسلطان ولا غيره أن يعدلوا عنها ولو الى أمر مباح إلا لعذر ظاهر ♦

وأما المعاجز فلا بأس عليه في الركوب لظهور العذر •

قيل : وكذا الراجع منها ولو كان قادرا ما لم يتأذ به أحد لانقضاء العبادة عنه •

وعن جابر بن عبد الله قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق أى رجع من غير الطريق الذى ذهب فيه الى المصلى ؛ فيستحب للناس أن يقتدوا به •

ثم اختلفوا في حكمة ذلك :

فقيل : خالف ليشهد له الطريقتان أو أهلهما من الجن والإنس ، أو ليثبرك به أهلهما ، أو ليستفتى فيهما أو ليتصدق على فقرائهما ، أو ليزور قبور أقاربه فيهما ، أو ليصل رحمه ، أو للتفاؤل بتغير الحال الى المغفرة والرضا ، أو لإظهار شعائر الاسلام فيهما ، أو ليغيظ المنافقين أو اليهود أو ليرهبهم بكثرة من معه ، أو حذرا من إصابة العين ؛ فهو في معنى قول يعقوب لبنيه (تدخلوا من باب واحد) •

وقيل : كان يذهب في أطولهما تكثيرا للأجر ، ويرجع في أقصرهما لأن الذهاب أفضل من الرجوع •

وردد : بأن الرجوع ليس بقربة •

وأجيب : بأن أجر الخطى يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب •

والظاهر أن هذه الحكم غير متنافية فيمكن اجتماعها في حال واحد فيكون في القصد الى جميع ذلك فضائل متعددة من جهات مختلفة والله أعلم •

التنبيه الثالث

(في وقت الخروج)

قال مالك بن أنس : مضت السنة أنه يخرج الإمام من منزله قدر ما يبلغ مصلاه وقد حلت الصلاة •

وقيل : السنة أن يخرج الإمام بعد طلوع الشمس •

وقال الشافعي : يوافي حين تبرز الشمس في الأضحى ، ويؤخر الغدو الى الفطر عن ذلك قليلا •

وكان ابن عمر يصلي الصبح في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يغدو كما هو في المصلى •

وكان رافع بن جريح وبنوه يجلسون في المسجد فاذا طلعت الشمس صلوا ركعتين ثم يذهبون الى المصلى في الفطر والأضحى •

قال أبو سعيد : كلما غدا الناس وباكروا مع صدق النيات من إمام وغيره كان ذلك أفضل ما لم يقع في ذلك تضييع شيء أفضل منه •

ولعله يستدل بقوله تعالى (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) هذا وقت الخروج •

وأما وقت الصلاة نفسها فقد تقدم في شرح الأبيات السابقة والله أعلم •

المسألة الثالثة

(في الأكل قبل الخروج يوم الفطر)

(وبعد الصلاة يوم النحر)

الأكل قبل الخروج يوم الفطر وبعد الصلاة يوم النحر معا سنة
لما روى عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو
يوم الفطر حتى يأكل تمرات •

وفي حديث آخر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج
يوم الفطر حتى يطعم ، ويوم النحر حتى يرجع فيأكل من نسيكته •

وقال على ابن أبي طالب : من السنة أن تأكل قبل أن تخرج •

وكان ابن عباس يحدث عليه •

ولعل ذلك يوم الفطر كما تقدم •

وعن ابن مسعود أنه قال : لا تأكلوا قبل أن تخرجوا يوم الفطر
أن شئتم •

ومعناه أن ذلك غير لازم •

قال أبو محمد : يستحب ذلك اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم •

قال : ويعجبني أن يؤخر الأكل يوم النحر الى أن ينحر لقوله تعالى :
(فصل لربك وانحر) •

قال : ولا أحب أن يفرق بينهما بأكل ، وكذلك قال أبو الحسن •

قلت : وفي الحديث (فيأكل من نسيكته) دليل على ذلك ، والشرب كالأكل •

فإن لم يفعل ذلك قبل خروجه يوم الفطر استحب له فعله في طريقه أو في المصلى إن أمكنه ، ولم يدخل في مكروه شرعا فإن الأكل في الطريق مغل بالمروءة ، وكذلك في مجامع الناس كالأسواق وسائر الاجتماعات ، ولا بأس بالشرب •

وإنما فرّق بين العيدين لأن السنة أن يتصدق في عيد الفطر قبل الصلاة فاستحب له الأكل ليشارك المساكين في ذلك ، والصدقة في يوم النحر إنما هي بعد الصلاة من الأضحية ، فاستحب له موافقتهم ، وليتميز اليومان عما قبلهما إذ ما قبل يوم الفطر يحرم فيه الأكل بخلاف ما قبل يوم النحر •

وقيل : إنما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكل يوم الفطر ليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته فإنه كان محرما قبلها أول الاسلام •

وعلى هذا فيكون الاستحباب محصورا على بيان الحكم ، وقد تبين الآن أنه مباح ، والصواب بقاءه لما تقدم •

وخص التمر لما في الحلو من تقوية النظر الذي يضعفه الصوم ، ويرق القلب ، ومن ثم استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقا كالعسل والله أعلم •

المسألة الرابعة

(في التّجمل باللباس الحسن يوم العيد)

التّجمل باللباس الحسن يوم العيد من السنن المرغب فيها تعظيماً
لشعائر الله ♦

وكذلك الطيب نظير ما مرّ في الجمعة لأن الجميع عيد للإسلام ♦

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحث على التّجمل بالثياب
الحسنة في العيد ♦

وكان له صلى الله عليه وسلم برد جبرة يلبسه في كل عيد ♦

وكانت الصحابة يلبسون ذكورهم الصغار يوم العيد أحسن ما يقدر
عليه من الحلّى والمصبغات من الثياب ♦

وكان ابن عمر يصلّى الفجر وعليه ثياب العيد ♦

وقال مالك بن أنس : سمعت أهل العلم يستحبون الزينة والطيب
في كل عيد والله أعلم ♦

المسألة الخامسة

(في التكبير يوم العيد)

العيد إما أن يكون عيد النحر أو الفطر ♦

فان كان الأول فقد أجمع الناس على ثبوت التكبير فيه وان اختلفوا
في تفصيله ، وسيأتى الكلام فيه ♦

وإن كان يوم الفطر فقد اختلفوا في الجهر به :

فذهب أصحابنا وأكثر أهل العلم الى استحبابه ، وكرهه
أبو حنيفة ♦

ثم اختلف القائلون باستحبابه في ثلاثة أشياء :

أحدها : أى العيدين أوكد في التكبير :

فقيل : النحر ، وقيل : الفطر ♦

وثانيها : في وقت التكبير :

فقيل : يكبّر في يوم الفطر دون ليلته ♦

قال ابن المنذر : قال أكثر أهل العلم : يكبرون اذا عقدوا الى المصلى ♦

وكان ابن عمر يفعل ذلك ♦

— ١٢٦ —

قال : وروينا ذلك عن علي ابن أبي طالب وأبي أمامة الباهلي وناس
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وقيل : وقته بعد غروب الشمس من ليلة الفطر *

قال أبو محمد : يستحب التكبير ليلة الفطر لقول الله تعالى :
(ولتكمّلوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) *

وقال ابن عباس : حق على المسلمين اذا رأوا هلال شوال أن يكبروا *

وثالثها : متى يقطع التكبير :

فقال أبو الحسن : يقطعه اذا بلغ الى المصلى *

وقيل : اذا بلغ الى أدنى المصلى *

وقيل : الى أن يخرج الإمام *

وقيل : الى أن يحرم الإمام *

وقيل : الى أن ينصرف الإمام *

والمختار الأول *

احتج القائلون بالاستحباب بقوله تعالى (ولتكمّلوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم) فان المعنى لتكمّلوا عدة شهر رمضان ، ولتكبروا
الله عند انقضائه على ما هداكم الى هذه الطاعة *

وعن سالم : أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي .

وعن نافع موقوفا على ابن عمر : أنه كان إذا غدا يوم الفطر ويوم الأضحى يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلي ثم يكبر حتى يأتي الإمام .

وقد تقدمت الرواية عن ابن عباس أنه قال : حق على المسلمين إذا رأوا هلال شوال أن يكبروا .

احتج أبو حنيفة على كراهة الجهر بذلك بأن رفع الصوت بالذكر بدعة يخالف الأمر من قوله تعالى (واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول) فيقتصر فيه على مورد الشرع .

وقد ورد به في الأضحى وهو قوله تعالى : (واذكروا الله في أيام معدودات) إذ جاء في التفسير أن المراد التكبير في هذه الأيام .

والأولى الاكتفاء فيه بالإجماع عليه .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خير الذكر الخفي » .

وروى عن ابن عباس أنه سمع الناس يكبرون فقال لقائده : أكبر الإمام ؟

قيل : لا .

قال : أفجنّ الناس ؟ أدركنا مثل هذا اليوم مع النبي صلى الله عليه وسلم فما كان يكبر قبل الإمام .

والجواب : أن عموم الأمر بالإخفاء لا يعارض قوله تعالى : (ولتكبروا الله على ما هداكم) لأن هذا خاص ، والأمر بالإخفاء عام ، والخاص مقدم على العام •

ثم ان حديثي سالم ونافع مصرحان بذلك •

ثم ان شعار العيد إظهار ذكر الله والتكبير على ما هدانا • فالقياس أن يتساوى العيدان في ذلك لاتحاد المعنى •

وأما أيام التشريق فمخصوصة بذلك •

وأما المروى عن ابن عباس فمعارض بما تقدم عنه أنه قال : حق على المسلمين ... الخ مع ما فيه من وصفهم بالجنون لما سمعهم يذكرون الله •

قال أبو سعيد : ولا يجوز ذلك •

ثم انه يحتمل أنه أوقف استحباب التكبير على كونه مسبقا بتكبير الإمام فلا يستحب لأحد أن يجهر قبل جهره ، وهو الظاهر من كلامه ؛ فيكون إن صح دليلا على استحباب ذلك بعد جهر الإمام لا قبله والله أعلم •

المسألة السادسة

(في التكبير يوم النحر)

في هذه المسألة أمور :

الامر الاول

(في ثبوته)

وقد أجمعت الأمة على أن التكبيرات المقيدة بأدبار الصلوات
مختصة بعيد الأضحية لقول الله تعالى : (واذكروا الله في أيام معدودات)
وهي أيام التشريق •

وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من التابعين •

وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنها أيام أكل وشرب
وذكر الله » •

وكان عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — يكبر في قبته بمنى
فيسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيرا •

وكان ابن عمر يكبر بمنى تلك الأيام وخلف الصلوات ، وعلى
فراشه ، وعلى فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعا •

وكانت ميمونة تكبر يوم النحر ، وكانت النساء يكثرن خلف أبان ابن
عثمان وعمر بن عبد العزيز ليألى التشريق مع الرجال في المسجد •

(م ٩ — معارج الآمال ج ١١)

— ١٣٠ —

والحق نهيهنّ عن رفع الصوت بذلك لأن الله تعالى قد نهاهن عن
الجهر بالقول •

وقد شرع لهن التصفيق في تنبيه الإمام دون التسبيح • ومن
المعلوم أن التسبيح أفضل غير أنه إنما أمرن بالتصفيق حفظاً لإخفاء
الصوت •

فالمناسب للشرع ملاحظة هذا المعنى في كل موطن ؛ فليس لهن أن
يجهرن حيث يكون الجهر مطلوباً من الرجال والله أعلم •

— ١٣١ —

الأمر الثاني

(في حكمه)

وقد اختلف العلماء في حكم التكبير :

فذهب أكثر الأمة الى استحبابه ولم يروه لازما ، وقد صلى
جابر بن زيد — رضى الله عنه — بأصحابه بمنى ولم يكبر .

ولم يكن موسى بن على وغيره من الفقهاء بإزكى يكبرون في أيام
التشريق .

وقال أبو حنيفة وبعض أصحابنا بوجوبه .

وهو عند أبي حنيفة على المقيمين بالمصر خلف الفرائض في جماعة
مستحبة فلا يجب عنده على أهل القرى ولا بعد النوافل والوتر ، ولا على
منفرد ، ولا نساء اذا صلين في جماعة .

وقال أصحابه : يجب على كل من يصلى المكتوبة لأنه شرع تبعاً لها ،
وهو قول بعض أصحابنا .

وقال بعضهم : يجب التكبير على المصلى ، سواء كان منفرداً أو
في جماعة خلف المكتوبات والنوافل ، من رجال ونساء ، من مقيم ومسافر
لعموم قوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات) ولم يستثن أحداً ،
واستحسنه أبو سعيد .

والحاصل : أن للعلماء القائلين بالوجوب والاستحباب في ذلك اختلافا : هل يختص بالمكتوبات أو يعم النوافل ؟ وبالمؤداة أو يعم المقضية ؟ وهل يختص بالرجال أو يعم النساء ؟ وبالجماعة أو يعم المنفرد ؟ وبالمقيم أو يعم المسافر ؟ وساكن المصر أو يعم أهل القرى ؟

• وخص الملكية استحبابه بالفرائض الحاضرة •

والصحيح عند الشافعية : أن استحبابه يعم الصلاة فرضا ونفلا ولو جنازة ، ومنذورة ومقضية في زمن استحبابه لكل مصلح حاج أو غيره ، مقيم أو مسافر ؟ ذكر أو أنثى ؟ منفرد أو غيره والله أعلم •

الأمـر الثالث

(في ابتداءه وانتهائه)

وقد اختلف الناس في ابتداء التكبير وانتهائه على أقوال :

أحدها : — وهو الذى عليه عمل أهل عمان — أن أوله بعد التسليم من صلاة الظهر يوم النحر ، وآخره بعد التسليم من صلاة العصر من آخر أيام التشريق وهو الثالث عشر من ذى الحجة •

والحجة فيه : أن الأمر بهذه التكبيرات إنما ورد في حق الحاج ؛ قال الله : (فاذكروا الله كذكركم آبائكم) ثم قال : (واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) وهذا إنما يحصل في حق الحاج فدل على أن الأمر بهذه التكبيرات إنما ورد في حق الحاج ، وسائر الناس تبع لهم في ذلك •

ثم ان صلاة الظهر هي أول صلاة يكبر الحاج فيها بمنى فانهم يلبون قبل ذلك ، وآخر صلاة يصلونها من أيام التشريق هي صلاة العصر فوجب أن تكون هذه التكبيرات في حق غير الحاج مقيدة بهذا الزمان لأن الثلاث كلها أيام منى •

القول الثانى : أن أوله بعد صلاة الظهر من يوم النحر كالقول الأول ومنتهاه الى ما بعد الصبح من آخر أيام التشريق •

وحجته هي حجة القول الأول •

والقول الثالث : أن أوله من بعد صلاة الفجر يوم عرفة ، وينقطع

— ١٣٤ —

بعد صلاة العصر من أيام التشريق فتكون التكبيرات بعد ثلاث وعشرين صلاة ♦

وهو قول أكابر الصحابة كعمر وعلى وابن مسعود وابن عباس ♦

وحجته : حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح يوم عرفة ثم أقبل علينا فقال : « الله أكبر » ومد التكبير الى العصر من آخر أيام التشريق ♦

وأیضا فالتكثير في التكبير أولى لقوله تعالى : (اذكروا الله ذكرا كثيرا) ♦

وأیضا فالزيادة في التكبيرات خير من النقصان منها فهو أحوط مما دونه ♦

وأیضا فان هذه التكبيرات تنسب الى أيام التشريق فوجب أن يؤتى بها الى آخر أيام التشريق ♦

وعورض بأن هذه التكبيرات مضافة الى الأيام المحدودات وهي أيام التشريق فوجب أن لا تكون مشروعة يوم عرفة ♦

ورّد بأن هذا يقتضى أن لا يكبر يوم النحر وهو باطل إجماعا ♦

وأیضا لما كان الأغلب في هذه المدة أيام التشريق صح أن يضاف التكبير اليها ♦

القول الرابع للشافعي : أنه يبتدأ بها من صلاة الفجر يوم عرفة

وينقطع بعد صلاة العصر من يوم النحر فتكون التكبيرات بعد ثمانى صلوات ♦

قيل : وهو قول علقمة والأسود والنخعي وأبى حنيفة ♦

المقول الخامس ونسب الى الشافعى أيضا : أنه يبتدأ به من صلاة المغرب ليلة النحر الى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ♦

وعلى هذا القول تكون التكبيرات بعد ثمانى عشرة صلاة ♦

والصحيح عند الشافعية : أنه يبتدأ من صبح عرفة الى عقيب عصر آخر أيام التشريق للاتباع ، وهو قول صاحبى أبى حنيفة ♦

وذلك هو القول الثانى من هذه الأقوال والله أعلم ♦

الامر الرابع

(في صفة التكبير)

وقد اختلف الناس في صفة التكبير :

فكان مالك بن أنس يقول : لا يحدّ فيها حدّا ، واستحسنه
أبو سعيد — رحمة الله عليه ♦

ومنهم من قال : انه يحدّ ، ثم اختلف هؤلاء :

فقال الشافعي : يستحب في التكبيرات أن تكون ثلاثا متتابة ♦

ونسب أيضا الى مالك ♦

وقال أبو حنيفة وأحمد : يكبر مرتين ♦

ثم قال الشافعي : ويقول بعد الثلاث : لا إله إلا الله والله أكبر
ولله الحمد ♦

ثم قال : وما زاد من ذكر الله فهو حسن ♦

وكان عمر بن الخطاب وابن مسعود — رضى الله عنهما — يقولان :

الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد ♦

وكان ابن عباس يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر تكبيرا الله أكبر
وأجلّ الله أكبر والله الحمد ♦

وكان قتادة يقول : التكبير : الله أكبر الله أكبر على ما هدانا
والله أكبر والله الحمد *

وكان ابن المبارك يقول اذا خرج يوم الفطر : الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا *

وأما أصحابنا من أهل مكة فيقولون : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله
والله أكبر كبيرا لا إله إلا الله والله أكبر على ما هدانا *

وان قال : لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد فحسن *

وان قال : الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر والله
الحمد فحسن *

وأكثر عملهم أن يقولوا : لا إله إلا الله والله أكبر كبيرا لا إله إلا الله
والله أكبر تكبيرا لا إله إلا الله والله أكبر على ما هدانا وأولانا والحمد لله
على ما عافانا *

وبعض يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير *

قال بعض المتأخرين : وفي وقتنا هذا يقولون : الله أكبر الله أكبر
الله أكبر كبيرا الله أكبر الله أكبر تكبيرا الله أكبر الله أكبر
الله أكبر بكرة وأصيلا الله أكبر الله أكبر الله أكبر والحمد لله كثيرا
الله أكبر الله أكبر الله أكبر والحمد لله على ما أعطانا وأولانا
الله أكبر الله أكبر الله أكبر والحمد لله على ما رزقنا وعافانا
الله أكبر الله أكبر الله أكبر سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر والله الحمد *

وقال غيره : كل ما ذكر المذاكر الله تعالى في جميع الذكر من تكبير
وتحميد وتسبيح وتهليل فهو ذكر وفضل وليس لذلك حدّ موقت بعينه
لا يجوز إلا هو ، وكلما زاد كان أفضل لقوله تعالى : (اذكروا الله ذكرا
كثيرا) ، وقوله : (فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا)
والله أعلم •

الامر الخامس

(في بقية أحكام التكبير)

يؤمر المكبر أن يجهر بالتكبير إظهارا لشعار الاسلام ، والإمام أولى بذلك •

فان أخفاه لمعنى واسع جاز له لأن الذكر في نفسه غير واجب بل مستحب عند الجمهور •

ومن سبقه الإمام بشيء من الصلاة فانه يكبر اذا قضى ما بقى عليه من الصلاة •

ومن عليه سجدة الوهم فان سجدهما ثم كبر جاز •

وان كبر ثم سجدهما جاز •

ومن جمع الصلاتين لمعنى جائز كسفر أو مرض فله أن يكبر لكل صلاة في عقبها ، ولا يخل ذلك بالجمع لأنه ليس بأشد من الإقامة والتوجيه •

على أنه قد قيل : ان قول (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) لا ينقض الصلاة ، سواء قالهن مجتمعات أو مفترقات ، فكيف بالتكبير بين الصلاتين •

وقد تقدم الترخيص في الكلام القليل فما ظنك بذكر الله ؟

— ١٤٠ —

قال العلامة المصباحي : وان كبّر بعد ما صلى الثانية فانه أحوط •

ومن نسي التكبير كبّر متى ما ذكر ولو كان يمشي ، وان لم يكبر
فلا بأس عليه •

وقيل : اذا ذكر قبل أن يخرج من المسجد كبّر •

وقيل : اذا ذكر قبل أن يقوم من مجلسه ، وقبل أن يتكلم كبّر
والله أعلم •

خاتمة

(في ما ينهى عنه يوم العيد)

ينهى عن حمل السلاح يوم العيد إلا اذا خيف العدو لما يحصل في ذلك من الضرر بكثرة الاجتماع ، ولأنه يوم سرور والسلاح إنما يحمل ليوم البأس ، ولأنها أيام أكل وشرب والسلاح لأيام الطعن والحرب •

قال الحسن البصري : نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدوا •

وعن اسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي عن أبيه قال : دخل الحجاج على ابن عمر وأنا عنده فقال : كيف هو : فقال : صالح •

فقال : من أصابك ؟ قال : أصابني من أمرٍ بحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله ، يعني الحجاج •

وعن سعيد بن جبير قال : كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح في إخمص قدمه فلزقت قدمه بالركاب فنزلت فنزعتهَا وذلك بمنى فبلغ الحجاج فجعل يعود فقال الحجاج : لو نعلم من أصابك عاقبناه •

فقال ابن عمر : أنت أصبتني •

قال : وكيف ؟ قال : حملت السلاح في يوم لم يكن يحمل فيه ، وأدخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم •

وهذا عند خوف التأذي به •

وأما إن كان في حمله زينة وتقوية من غير أذى فلا بأس بحمله •

فعن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطو إلى المصلى والعنزة بين يديه تحمل وتصب بالمصلى بين يديه فيصلى إليها •

والعنزة بفتحات آلة أقصر من الرمح ، في طرفها زج •

قال في تاريخ الخميس : وهذه الحرب كانت للنجاشي فوهبها للزبير ابن العوام ، وكانت تحمل بين يديه صلى الله عليه وسلم في الأعياد •

ويباح يوم العيد وغيره اللعب بالسلاح تمرينا للفتيان ، وتدرجا لمعرفة الحرب •

وفي حديث عائشة قالت : وكان يوم عيد يلعب السودان بالدرق والحراب •

فلما سألت النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : أتستنهين تنظرين ؟ قلت : نعم ؛ فأقامني وراءه خدي على خده وهو يقول : يا بني أرفدة ، حتى إذا ملبت قال : حسبك ؟ قلت : نعم • قال : فاذهبي •

و (أرفدة) بفتح الهمزة وإسكان الراء وكسر الفاء وقد تفتح وبالดาล المهملة جد الحبشة الأكبر •

ويجمع بين النهي والإباحة بأن تجعل النهي حال الخروج إلى المصلى ، والإباحة لما بعد الرجوع فإنه حينئذ يباح ما لا يباح قبل ذلك لانقضاء العبادة والله أعلم •

(الباب التاسع من كتاب الصلاة)

وهو الثانى من كتب المدارج

(فى ما ينقض الصلاة)

ولما فرغ من بيان أحكام الصلوات اللازمة أخذ فى بيان ما ينقضها
فرضاً كانت أو نفلاً •

وإنما ذكرته عقيب الفرائض لكونها الأصل فى الصلوات وسائر
النوافل محمول عليها •

ولا يشك هذا بصلاة العيد مع أنها سنة عند الأكثر لأننا نقول :
إن التأكيد فيها ، والحث عليها ألحقها بأحكام الفرائض حتى قال بعضهم :
إنها فرض كما تقدم •

ولثبوت الخلاف فى لزومها جعلتها آخر الفرائض •

ثم ان جميع الأبواب المتقدمة فى هذا الجزء إنما هى من جملة صفة
الصلاة ، والكلام فى النواقض إنما يكون بعد الفراغ من الكلام فى
صفتها •

ثم ان الناقض للشيء هو ما يفسد بناءه ؛ نقول : نقضت البنيان
إذا أفسدته شيئاً بعد شيء ، وهو هاهنا معنى إذا طرأ على الصلاة بطلت •

وهو راجع الى اختلاط شرط أو زيادة منهي عنها •

وإذا عرفت شروط الصلاة ، واتقنت ما يحرم فعله فيها سهل عليك

— ١٤٤ —

معرفة هذا الباب ؛ فان جميع المفسدات إما اختلال شرط أو فعل
محرم فيها •

ولما كانت شروط الصلاة أنواعها :

منها ما يرجع الى القلب وهو النية والإخلاص •

ومنهما ما يرجع الى الجوارح الظاهرة كالسمع والبصر واللسان واليد
والرجل •

:

ومنهما ما يرجع الى أحوال تختص بهيئة الصلاة •

لما كانت شروط الصلاة كذلك كانت النواقض متنوعة على حسب
هذا التنوع فلذا ميزت بينها في النظم وبدأت بالناقض القلبي •

(الكلام فى الناقص القلبى)

قلت :

وتفسد الصلابة بارتداد
وبانتقال نية العباد

كمثل إن تحولت للنفس
وبالذى يزيل نور العقل

نحو جنون وكنوم طالا
ونحو إغماء وشك آلا

حتى غدا لم يدر ما أداه
وبالرياء والعجب ان أتاه

وقيل ان ظن الذى قد فعله
يبنى عليه وليتم عمله

وإن يكن خلف إمام فله
تقليده وليمذون حذوه

وإن يكن قد شك فى إحرامه
فلا يجاوزه على إيهامه

وقيل إن كان طرا من بعد ما
أتى بحدد فهو عفوفا علما

وهكذا فى سائر الحدود
فهى كهذا المنهل المورود

(م ١٠ — معارج الآمال ج ١١)

كذلك من نوى الخروج منها
أو شغل النفس بشغل عنها

إن طال شغل نفسه أو اعتمد
له وإن لم يطلن فقد فسد
يعنى أن الصلاة تفسد بأمور :

(منها : الارتداد)

والمراد الارتداد من الاسلام الى الشرك ؛ فان الاسلام شرط لصحة
الصلاة وغيرها من العبادات حتى أنهم قالوا : ان من عارضه في صلاته
شيء من العوارض القادحة في الإيمان ، وصفات الباري سبحانه وتعالى ،
والوسوسة في تشبيهه بخلقه انه يشتغل بدفع هذا كله ويصلحه لأن
الاشتغال بدفع هذا وإصلاحه أكد وأوجب من الصلاة ، وأن اشتغاله
بالأكّد والأهم لا يضر .

قال الشيخ عامر : وكذلك جميع أعمال الديانات كلها التي لا يسعه
الوقوف فيها مثل تجويز الجائز ، وتحقيق الحق ، وإبطال الباطل ، وإثبات
النبوة للأنبياء ، والرسالة للرسول ، وولاية المسلمين ، وبراءة الكافرين فانه
يضمّر ذلك في قلبه كما يجب عليه أن يفعله .

ولا يضر ذلك صلاته لأنه أوجب من الصلاة عندهم .

وقال بعضهم في هذا كله : ان عمله تنتقض صلاته ما خلا اثبات
التوحيد لله عز وجل ؛ ففي الأشياء والأمثال عنه لا يضر صلاته .

وكذلك جميع ما يشرك به اذا شك فيه .

(ومنها : انتقال النية عن أصلها)

وهو إما أن ينوى الخروج منها رأساً ، وهو المراد بقولى (كذلك
إن نوى الخروج منها) وإما أن يحوّل صلاة الفرض الى النفل ، وكلا
الحالين مفسد لصلاته .

♦ أما الأول فظاهر لأنه أبطل عمله بالقصد الى تركه .

♦ وأما الثانى فلأن النية شرط لصحة الصلاة .

ولما كانت الصلاة أنواعاً منها الفرض والنفل وجب التمييز بينهما
بالقصد .

♦ فإذا قصد الفرض ثم بدا له فحوّل النية الى النفل فسد فرضه .

وكذلك ان نوى النفل ثم حوّل نيته الى الفرض فسد نفعه ، ولم
يجزه عن فرضه .

ومن دخل فى صلاة الظهر بنية صحيحة وبعد ركعة ظن أنها صلاة
العصر فاعتقد أنها صلاة العصر حتى صلى الثانية ثم ذكر أنها صلاة
الظهر فرجع بنيته اليها ففعل : تتم له ظهره .

♦ وقيل : يبتدىء صلاته لفسادها بانتقال نيته .

ومن قصد الى الظهر وعند الإحرام نسي فنواها العصر ثم ذكر
بعد الدخول فى الصلاة ففعل : يبنى على صلاته لأن هذا زلة ، وهو
من النسيان المعفو .

♦ وإن رجع فأحوط .

(ومنها : زوال العقل بجنون أو نوم أو إغماء)

المراد زوال العقل بجنون أو نوم طويل ، أو إغماء ، أو شك في صلاته حتى أنه لم يدر ما أدّاه من صلاته ؛ فإنها تنتقض بهذا كله .

• وكذلك ان زال العقل بالإسكار .

والأصل في هذا أن العقل عماد التكليف ، وهو محل النية والقصد ، وعنه تصدر الأشياء ؛ فصحة العبادات وغيرها مرتبطة بوجوده .

• أما الجنون فظاهر لأنه لا تكليف على المجنون إجماعاً .

• فلو طرأ الجنون في الصلاة ثم أفاق لزمه بدلها .

• وكذلك ان تغير العقل بصرع أو نحوه من الأحوال .

وأما النوم فإنه ناقض للوضوء ، والوضوء شرط لصحة الصلاة ، فإذا نام في صلاته لم يأمن أن يكون قد انتقض وضوؤه .

وقد تقدم الخلاف في النوم الناقض للوضوء فيجب أن يكون جارياً هاهنا لأن المعنى واحد .

ولهذا وصفت النوم بالطويل زيادة على الأصل فإنه ذكر نقضها بزوال العقل بالنوم من غير تقييد .

قال أبو زياد في رجل صلى مع قوم فنعس حتى سبقوه بركعة انه يهمل ما صلى ويدخل معهم في صلاته .

وقال أبو عبدالله في من نعس عن قراءة الإمام ان عليه النقض لأن عليه أن يستمع •

ومنهم من يرخّص في النوم في الصلاة وقالوا : انه لا ينقض الوضوء بخلاف النوم قبلها حتى قال بعضهم في من نعس في الصلاة فوق لجنبه انه يبنى على صلاته وهي تامة •

وحتى قال بعضهم في من نعس في صلاته حتى أدبر بالقبلة ان له أن يبنى على صلاته •

ولو فعل ذلك نسياناً لفسدت صلاته •

ودليلهم على ذلك حديث ابن عباس أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطّ ونفخ ثم قام يصلى •••• الحديث •

وأما الإغماء فإنه ناقض للصلاة ان طرأ عليها لأنه يزيل العقل ، ولا تصح الصلاة إلا به ؛ فيلزمه البدل ان أفاق •

وأما حدوث الإغماء قبل الدخول في الصلاة فسيأتى الكلام عليه في باب القضاء ان شاء الله تعالى •

وأما السكر فإنه ناقض للصلاة أيضاً ، فاذا طرأ على المصلى لزمه البدل لتغير العقل ؛ وقد قال تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) •

قال أبو محمد : وليس السكر بمسقط عنه فرض الصلاة التي خوطب بها في وقتها •

— ١٥٠ —

قال : وقد غلط قوم في قولهم : ان السكران نهى عن الصلاة في حين سكره •

واحتجوا بقول الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) •

قال : وليس التأويل على ما ذهبوا اليه لأن الله تبارك وتعالى لا يسقط عن المكلفين الفرائض لتشاغلهم عنها •

والمعنى في ذلك أنه نهاهم عن السكر الذي لا يعقلون معه الصلاة •

قلت : وكأنه يشير بقوله (وقد غلط ... الخ) الى قول الضحاك ؛ فانه فسّر السكر في الآية بالنوم ، والقلم مرفوع عن النائم حتى ينتبه •

فان كانت الاشارة الى هذا فالخلاف سهل لأن الله تعالى رفع القلم عن النائم والصبي والمجنون •

وان كانت الى غير ذلك فالله أعلم •

ولعل أبا محمد اطلع على فرع هذه القاعدة (وهو أن السكران لا تكليف عليه حال سكره) فشنع عليها بحسب الظاهر ، وهو ظاهر بشع غير أن أصله تفسير السكر بالنوم لا غير ؛ فيرجع الأمر الى متفق عليه •

وأما الشك فسيأتى عليه الكلام قريبا •

(ومنها : الرياء والعجب)

♦ فان الرياء والعجب ناقضان للصلاة لأنهما من كبائر الذنوب ♦

وذلك اذا أقرهما المصلى في صلاته ، ورضى بهما ، سواء دخل في الصلاة على ذلك أو طرأ عليه بعد الدخول ♦

وقال أبو الحسن : ان كان إنما دخل في صلاته على أنه لم يصلها إلا رياء أو نفاقاً وعجباً ولم يتعمدها بنية الأداء للفريضة ، ولا أحرم على ذلك فهذا عليه التوبة والاستغفار والبدل والكفارة ان كان قد فات وقتها لأنه قام على غير نية صلاة الفريضة وإنما قام يصلى للناس ♦

وان خالطه الرياء والإعجاب بعد الدخول في الصلاة حتى قضاها فهذا يتوب من ريائه وعجبه وصلاته تامة ، ولا إعادة عليه ♦

وهو ملاحظ في هذا معنى القصد الأول ؛ فان كان القصد طاعة فهو طاعة ، وان كان معصية فهو معصية ♦

وأنت خبير أن العصيان في أثناء الصلاة كالعصيان في أولها ♦

وله أن يقول : انه اذا دخلها على الرياء فليس بطاعة بخلاف ما اذا دخلها على قصد الصلاة ثم عارضتها المعصية فان الصلاة في نفسها طاعة ولا يضرها المعارض ♦

والجواب : أن أقل ما يلزمه في ذلك النقص بانتقال نيته عن القصد الأول الى الرياء ♦

فان قيل : لم ينتقل قصده وإنما قصد الى الصلاة أولاً وآخرها
غير أنه أحب أن يحمده عليها ، وجبه لذلك معصية لم تغيّر القصد •

قلنا : مسلم لكن يلزمه النقض من جهة أخرى وهو أنه أصحب
طاعته بمعصية فكان حقها الرد لأن الله إنما يتقبل من المتقين •

فان قيل : الرد غير النقض •

وذلك أن الرد عدم القبول ، وهو عبارة عن إعطاء الثواب على
العمل ، وهو أمر أخروي •

والنقض عبارة عن عدم الإجزاء وهو عدم الصحة •

فكل منتقض مطالب بفعله مرة أخرى ، وليس كل مردود كذلك •

قلنا : هذا رد مع إحباط لما روى أبو عبيدة قال : بلغني عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الرياء يجبط العمل كما يجبطه الشرك »
فهذا نص في موضع النزاع والله أعلم •

(ومنها : اشتغال النفس عن الصلاة بأمور خارجة عن الصلاة)

فان المصلى إن تعمّد الى ذلك انتقضت صلاته ، وإن لم يتعمده
لكن طرأ عليه بلا قصد فهو معفو عنه ان قل ، ويفسد ان طال كما اذا
صلى أكثر صلاته وهو مشغول القلب •

وقد تقدم أحكام ذلك في مسألة الخشوع في أول الجزء الرابع •

ويقال : اذا دخل العبد في الصلاة نشر الشيطان ثلاثمائة وستين صحيفة فيعرضها له فان قبل هذه وإلا عرض عليه غيرها حتى يأتى على جميعها ، ولا يسلم من ذلك إلا من عصمه الله تعالى •

(ومنها : الشك)

وأما الشك فيما أن يحدث على الإمام أو المأموم أو المنفرد فهي ثلاث صور :

الصورة الأولى

(في شك الإمام)

وذلك أن الإمام إما أن يشك في حال الصلاة فيتحير ولا يدرى موضعه ، واما أن يشك في حد قد مضى ، أو ركعة قد انقضت •

فان شك في موضعه من الصلاة كما اذا رفع رأسه من السجود ولم يعرف : أعليه القيام أم القعود ؟

فقيل : يجعل سمعه الى من خلفه ، فان أحس منهم قياما قام مثلهم ، أو أحس قعودا قعد ثم يسألهم عن القيام دون القعود إلا إن شك ولم يطمئن قلبه بهم فانه يسألهم في الحالتين معا •

والسؤال إنما يكون بعد الفراغ من الصلاة •

وأقول : لا فرق بين القيام والقعود ، فان ثبت السؤال في أحدهما ثبت في الآخر •

وان شك في حد أو ركعة قد مضت ف قيل : عليه أن يسألهم بعد الفراغ ، سواء كانوا قليلا أو كثيرا •

وقيل : ان كانوا جماعة لا يدخل على مثلهم الشك ؛ فليس عليه أن يسألهم حتى يعلم نقصانها •

وقيل : الأول في معنى الحكم ، والثاني في معنى الاطمئنانة •

ثم اختلفوا في الجماعة الذين لا يحتاج معهم الى السؤال :

فقيل : هم من العشرة فصاعدا •

وقيل : أقلهم تسعة ، وقيل : سبعة ، وقيل : خمسة ، وقيل : ثلاثة •

وخرَّج بعضهم أن يكون أقلهم اثنين ، فهما جماعة في هذا الموضع
كما أنهما جماعة في غيره من نحو صلاة الجماعة ، وعقد الإمامة ، وعقد
الترويع •

وان سألهم فقال بعضهم : انها تامة ، وشك الباقيون ، أو قالوا :
انها غير تامة فقيل : يؤخذ بقول القائل بالتمام اذا كان آمينا على ذلك •

وقيل : إنما يؤخذ به ان كان ثقة ؛ فلا يؤخذ بقول غير الثقة •

وقيل إنما يؤخذ به عند شك الباقيين لا عند منازعتهم •

وقيل : يؤخذ بقول من يوثق به اذا تنازعوا •

وقيل : بقول الأكثر •

والمطلوب من هذه غلبة الظن فان غلب في ظنه تصديق الأكثر
أخذ به ، أو الأوثق في دينه أخذ به •

وللأحوال شواهد : فقد يكون الكثير غير حجة ، وتكون الحجة
في القليل •

وان سألهم فلم يحفظوا شيئا :

فان كان قد عرض عليه الشك قبل أن يتم الصلاة أعادوا لأنهم خرجوا منها ولم يعرفوا صحتها •

وان كان قد عرض له من بعد أن قضى التحيات فليس عليهم إعادة لأن الشك بعد تمام الفعل لا يقدر في صحته •

وان أخبرهم رجل من غير الجماعة بنقصان صلاتهم أو تمامها فان كان ثقة قبلوه وجاز لهم الأخذ بقوله لأن خبر الواحد حجة في العمليات •

وان كان غير ثقة فلا يصح لهم الأخذ بقوله لأن خبره ليس بحجة •

وقيل : ان جعلوه يحفظ لهم صلاتهم جاز لهم الأخذ بقوله ما لم يتهم في ذلك لأنهم جعلوه حجة لهم ، وأمنوه أمر صلاتهم فهو مثل الإمام الغير الثقة لهم أن يقلدوه ما غاب به من أمر الصلاة ؛ فكذا هذا ، والناس في الصلاة شركاء فهم عليها أمناء •

وان كان وراءه جماعة فليس عليه سؤال لأن العادة تقضى بأن الجماعة لا يجرى عليهم كلهم السهو عن حفظ صلاتهم ؛ فللإمام السكوت عنهم اذا سكثوا •

وللشاكّ تقليدهم في ذلك ما لم يقع تنازع ؛ فاذا تنازعوا وقع الريب ، ووجب الأخذ بالحجة ، وان على قول •

ويناقش فيه : بأنه اذا صح تقليد الشاكّ إياهم فكل من شك منهم جاز له تقليد الباقيين من غير أن يعرف ما عندهم ، فيلزم على هذا

صحة أداء الصلاة على شك لأنه يمكن أن يشكوا كلهم من غير أن يتعارفوا فيكون كل واحد شاكاً مقلداً •

ويمكن أن يجاب بأن العادة قد جرت فيهم بأنهم لا يشكون معا ، حكمة من الله ؛ فعلى هذا المعنى جاز التقليد •

وأصل السؤال في هذا الباب حديث ذي اليمينين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم عن ركعتين فقال له ذو اليمينين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟

فقال : كل ذلك لم يكن •

فقال ذو اليمينين : بل كان بعض ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للجماعة : أصدق ذو اليمينين ؟

فقالوا : نعم ؛ فبنى على صلاته •

وكان هذا قبل تحريم الكلام في الصلاة والله أعلم •

الصورة الثانية

(في شك المأموم)

المأموم إما أن يشك في أمر يشترك فيه مع الإمام أو في أمر يخصه كالإحرام وقراءة الفاتحة •

فإن شك في الأول فله أن يقلد إمامه في ذلك ، سواء كان الإمام

ثقة أو غير ثقة لأنه قد تقلد أمر الصلاة ، وهو من أهل القبلة الدائنين
بالصلاة •

وقيل : عليه أن يحفظ صلاته حتى يعلم أنها تمت ، سواء كان
الإمام ثقة أو لم يكن •

وكان هذا القائل لا يرى التقليد في الصلاة شيئاً ولا بد من جوازه
لأن المأموم مقلد للإمام في ما غاب من أمر الصلاة •

وليس هذا بأشدّ على أنه أمر مشكوك فقط .

وان شك في شيء يخصه كما اذا كان يستمع القراءة فشك في
الإحرام والحمد فقليل : له أن يمضي على صلاته حتى يستيقن أنه لم
يحرّم ، أو لم يقرأ •

وان شك في الحمد قبل أن يفرغ منها فانه يرجع فيعيدها •

وان وجد نفسه في آخرها وهو مطمئن أنه لا يصير الى آخرها
حتى يبدأ بأولها جاز أن يمضي على صلاته •

وان لم يشكوا لكن قال الإمام بعد الفراغ انه على غير طهارة ،
أو صلى بثوب نجس أو نحو ذلك ناسياً فقليل : لا يقبل قوله حتى يصح
ذلك لأنه ادعى فساد ما كان صحيحاً في حكم الظاهر ، وقد سقط عنهم
التكليف في الظاهر فلا يكون قوله بذلك حجة تلزمهم التكليف بالإعادة •

وقيل : يقبل قوله في الوقت ولا يقبل بعده لأنه مادام الوقت قائماً

فالخطاب بالصلاة ثابت حتى تؤدي بصحة لا شبهة فيها ، وقوله هو ذلك شبهة توجب عليهم الإعادة •

وعلى كل حال فعليه هو أن يعيد لأنه قد انكشف له فساد صلاته •

وقيل : ليس عليه إعادة أيضا لأنه قد أداها على ما في ظنه من كمال الشروط وصحة الأداء ، وهو غير مخاطب بأكثر من ذلك •

وكان هؤلاء نظروا الى أن المقصود حصول الفعل على تمام الانقياد وقد حصل فلا إعادة •

وبيحث فيه : بأن تمام الانقياد لا يكون إلا بتمام الصلاة وقد انكشف الحال أنها غير تامة ؛ فوجببت الإعادة أو القضاء ، وأن الظن المجزئ إنما هو الظن الذي لم ينكشف خلافه ، فأما اذا انكشف ضده فليس بمجزئ والله أعلم •

الصورة الثالثة

(في شك المنفرد)

وقد يشاركه الإمام والمأموم وإنما خصصت بها المنفرد لكونه يختص بها غالبا وسنجلها في أمور :

الامر الاول

(في مطلق الشك)

الشك نوعان : شك التباس وشك معارضة •

فأما شك الالتباس فهو أن يكون الرجل مشتغلا بذكر الدنيا وهمومها •

فهذا اذا شك فلم يدر ما صلى تفسد صلاته وعليه الإعادة •

وأما شك المعارضة فهو أن يكون الرجل حافظا لصلاته ، مقبلا عليها ثم عارضه الشك في قراءتها وركوعها أو سجودها أو عدد ركعاتها ، فهذا الذى قيل فيه : انه لا يلتفت الى الشك ، وليمض على أوثق ما فى يقينه •

وقيل : ان الخلاف الموجود فى صلاة الشاك متناول للنوعين معا •

قال بعضهم : سمعت أبا مودود وأبا الوليد يقولان : ان من شك فى صلاته فان كان ذلك أمرا يعتاده من قبل إبليس — لعنه الله — وهو مقبل على صلاته فليمض على صلاته ، ويتهم إبليس •

وان كان من أهل الدنيا فليمض على أكثر ظنه حتى اذا قضى صلاته تلك فليعد الصلاة ، ولا ينصرف إلا عن حفظ •

قال : فذكرت ذلك لأبى الوليد بعد ما كتبته فقال : كذلك سمعنا •

ثم قال : وكان منازل يقول : يمضى على أحسن ظنه حتى يتم شفعا •

قال : وأعجبني قول منازل •

وقال أبو زياد : ان أبا عبيدة وأبا نوح اختلفا في رجل يصلى فتختلط عليه صلاته فلا يدري كم صلى :

قال أبو نوح : يهملها ويستقبل صلاته •

وقال أبو عبيدة : يمضى على أحسن ظنه ثم يستقبل صلاة أخرى ، ولا يعتدّ بالتى صلى •

وقال أبو المؤثر : برأى أبى نوح نأخذ •

وقيل : يمضى على أحسن ظنه حتى يتم ركعتين يسلم عنهما •

وقيل : يمضى على أقوى وهمه حتى يتم صلاته ، وليس عليه غير ذلك •

ورفع بشير عن أبيه قال : اذا كان الرجل يشك في صلاته صلى ثلاث مرات ثم يمضى على أحسن ظنه في الرابعة •

ونقل ابن المنذر عن سعيد بن جبير وميمون بن مهران أنهم كانوا اذا شكوا في الصلاة أعادوها ثلاث مرات ، فاذا كانوا في الرابعة لم يعيدوها •

— ١٦٢ —

وقال محمد بن جعفر : قالت لى عبيدة بنت محمد : ان أبا على موسى بن على — رحمه الله — رآها قد صلت العتمة وشكت فى صلاتها فأبدلتها ، ثم شكت فى البذل فقال لها : إنما البذل من الشك مرة واحدة ؛ فان شككت أيضا فلا ترجعى تبدلينها لأن ذلك من الشيطان •

قالت : قلت : فانى قد شككت فى البذل وأنا أصلى ؛ فالذى معى الساعة أنى أصلها •

قال : دعيها ونامى لأن ذلك من الشيطان •

قالت : فلم أصلها برأيه ونمت فذهب عنى الشك •

وقيل : يبذل مادام الوقت قائما فإن فات مضى على أحسن ظنه •

وقيل : لا يزال يبذل ما لم يستيقن ولو فات الوقت ، ولا يفارق الصلاة إلا على يقين •

قيل : وهذا فى من شك فى ركعة تامة •

وقيل : ولو شك فى حد من حدود الصلاة لأنه لا يجوز له ترك الحد كما لا يجوز له ترك الركعة •

قال أبو محمد : وللمصلى أن ينصرف عن صلاته اذا كان عنده أنه صلاها ولو لم يكن متيقنا لذلك ، واحتج بحديث ذى اليمين المتقدم ثم قال : وكان ذلك قبل نسخ الكلام فى الصلاة •

قال أبو محمد : وفى هذا الخبر دلالة على أن المصلى اذا انصرف

عن صلاته على أنه قد صلاها لما عنده من اليقين كان مؤدياً لفرضه ولو كان لا ينصرف عن يقين لا شك فيه كما قاله بعض أصحابنا لما كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن ركعتين حتى أخبره بعض أصحابه ، ولو كان انصرف عن يقين لم يصدقهم فلم يعد إلى الصلاة لأنه لا يترك اليقين إلى الشك .

وقال : وقد عظمت فائدة هذا الخبر وجل خطره لأن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عن الصلاة ولم يكملها وعنده أنه قد فرغ منها فجائز للناس أن يخرجوا من الفرائض إذا كان عندهم في الظاهر أنهم قد أكملوها وإن لم يعلموا ذلك يقيناً .

انتهى كلامه وهو من الحسن في مكان لا يخفى على متأمل منصف .

والحق في ترك الشك لأنه من الشيطان ، والقول بتكرير الأداء محتاج إلى دليل .

ولعل حجة القائل به أن التكليف بالصلاة متيقن ولا يسقط إلا بفعل متيقن .

قلنا : غير مسلم لقيام الدليل على سقوطه بغالب ظن الصحة ، والدليل ما مر من حديث ذي اليمين والله أعلم .

الأمر الثاني

(في الشك العارض على حدود الصلاة)

وقد تقدم أحكام ذلك عند الكلام عليها في صفة الصلاة ، والمقصود
• هاهنا جمعه في موضع واحد •

فمن شك في حد بعد أن خرج منه وصار في غيره قال موسى بن علي :
• يمضى على صلاته •

وكذلك قال غيره أيضا •

وقيل : يرجع حتى يستيقن •

ثم اختلف القائلون بأنه لا يرجع في شيئين :

أحدهما : في صلاته ان رجع :

فقليل : تفسد صلاته اذا رجع الى الشك لأنه في حكم المكرّر
• لحدود صلاته وهو خلاف المشروع •

وقيل : لا تفسد اذا رجع على قصد الاحتياط يظن أنه يجوز له •

وثانيها : تكبيرة الإحرام : هل هي تغييرها من الحدود ؛ فاذا شك
بعد أن جاوزها لا يرجع اليها أو أشد وعليه أن يعيدها لأن الأصل
أنه لم يكبرها لأنه لا يدخل في الصلاة إلا بها ؟

— ١٦٥ —

قولان ، ذهب الأكثر الى الأول •

واختار أبو محمد الثانى محتجا بأنه لو نسى تكبيرة الإحرام فسدت
صلاته بإجماع الأمة •

قال : ولو ذكر أنه نسى غيرها من التكبير لم تفسد صلاته •

قال : حتى قال أهل الخلاف : انه لو تعدد لترك ذلك كله كانت
صلاته ماضية •

وهذا الاحتجاج كما ترى غلط بيّن لأنهم لم يقيسوا تكبيرة الإحرام
على سائر التكبير وإنما جعلوها كسائر الحدود ، وأنت خير أن ترك
الحدّ في وسط الصلاة أو آخرها كتركه في أولها •

وإنما شدّد من شدّد في تكبيرة الإحرام لأن الدخول لا يكون
إلا بها لكونها تكبيرة •

ومن شك في الحدّ قبل الخروج منه :

فقيل : عليه أن يعود اليه فيحكمه •

وقيل : يمضى على عادته في ذلك •

مثاله من شك في فاتحة الكتاب قبل أن يجاوزها الى غيرها فقيل :
يبدأ بها لأن الحدود لا تجاوز الا بعد الأحكام •

وقيل اذا بلغ الى آخرها فلا يرجع الى الشك لأنه لم ينته الى

آخرها إلا وقد ابتدأ بأولها لأن العادة من الناس لم تجر أنهم يبتدئون
من أوسط فاتحة الكتاب ♦

وإذا كانت العادة قد جرت بخلاف ما شك فيه المصلى لم يكن
للمشك حكم يدفع العادة التي هي مثل اليقين ♦

وهذا الحكم مطرد في جميع أركان الصلاة ♦

قيل لأبي سعيد في المصلى إذا شك في قراءة السورة بعد الرفع من
الركوع فقرأها وركع ثانية قال : قد قيل : ان صلاته منتقضة إذ ليس
له أن يرجع لأجل الشك الى حدّ خرج منه ♦

قيل له : ولو شك في حين انحطاطه للركوع قال : في بعض القول :
له أن يرجع ما لم يستو راکعاً ♦

وقيل : ليس له ذلك لأنه قد خرج من الحدّ ♦

قيل له : فلو شك بعد أن استوى راکعاً ثم ركع فقرأ : هل يلحقه
الاختلاف ؟

قال : لا يبين لى في ذلك اختلاف على قولهم : انه اذا خرج من الحد
ليس له أن يرجع اليه ♦

وهذا كله على معنى قوله ♦

ومن شك في السجدة وهو في قعوده : هل سجد واحدة أو اثنتين ؟
زاد سجدة أخرى ليكون على يقين من أمره ♦

ومن كان في السجدة الثانية فشك في الأولى فليس له أن يرجع إليها إلا إذا علم أنه لم يسجد بناء على أنهما حدان •

وقيل : له بناء على أنهما حد واحد •

وان شك الإمام في السجدة الأولى فكره أن يحمل الجماعة على الشك فقليل : له أن يقوم من سجده برفق ثم يرجع يسجد من غير أن يعلم من خلفه فيكون قد احتاط لنفسه •

قال ابن المسيب : لا ينبغي له أن يفعل في صلاته شيئاً سراً فيكون قد خان من خلفه غير أنه إن شك زاد سجدة فمن علم أنه سجد سجدتين وقف ، ومن شك مثله سجد معه •

ومن شك بعد ما قام أنه سجد سجدة واحدة فقليل : ان لم يدخل في القراءة سجد أخرى ، فاذا أتم صلاته سجد سجدتي السهو •

ويخرج على قول آخر : أن ليس له الرجوع •

ومن شك في السجدة بعد أن قعد للتحيات فقليل : له أن يسجد ما لم يدخل في قراءة التحيات •

فان دخل فيها ثم شك فليس له أن يرجع •

فان رجع ففي صلاته الخلاف المتقدم آنفا •

ومن قعد للتحيات فلم يدر : أهو في الجلسة الأولى أم الآخرة ؟

قال أبو معاوية : يتم ثم يسلم ثم يستقبل صلاته •

قال أبو القاسم سعيد بن قريش : يقوم فيأتى بما بقى من الصلاة •

قال أبو عبد الله محمد بن سليمان بن المهنا : انه فعل كذلك •

ومن جاء الى قوم وهم فى الصلاة وقد سبقوه بشئ فلما سلم الإمام قام ليقتضى فشك : أدركهم فى القيام أو الركوع أو السجود أو السجدة الأولى أو الآخرة ؟

فقيل : يقتضى الى آخر عمله من ذلك لأن ذلك المتيقن من صلاته •

وقيل : يعيد الصلاة حتى يستيقن لأنه لا ينفع العمل على الشك •

ومن شك فى حال القعود : أنه صلى ثلاثا أو أربعا ؟

قال موسى بن على : يأتى بركعة بما فيها ليكون على يقين •

قال : وان كان قد صلى أربعا لم تضره تلك الركعة الخامسة لأنه قد بقى عليه التسليم •

وان كان قعد للثالثة فقد أتى بالركعة وقد تمت صلاته •

وقال غيره : هذا فى ما يكون من الصلاة ثلاث ركعات كالمغرب والوتر •

وأما الرباعية فانه إن شك فى ركعتين أتى بهما بعد ذلك القعود ، فان كانت زيادة فهى بعد التحيات ، وان لم تكن فقد أدى ما عليه •

قال ابن المسيب : اذا لم يدر ثلاثا أو أربعا أعاد صلاته •

وروى هذا القول عن ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمر وشريح والشعبي وعطاء وسعيد بن جبير •

ونقل الموضح عن أبي بكر الموصلى : أن من زاد ركعة في صلاته أعادها ، والصلاة كما فرضها الله لا زيادة فيها ولا نقصان •

وزاد قومنا ثلاثة أقوال أخرى :

الأول — وهو موافق لبعض ما عندنا : أنه يبنى على اليقين ويسجد سجدة السهو •

ونسب الى ابن مسعود وسالم بن عبد الله •

قال ابن المنذر : وبه أقول لحديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألق الشك وابن على اليقين وإذا استيقنت فاسجد سجدتين وأنت جالس » •

قال أبو محمد : نحب أن يعتبر معنى قولهم لأن أصحابنا قد وافقوا أهل هذا القول •

وفارقهم موسى بن على في عدد الركوع على غير الموصف الذى ذكرنا •

وثانيها : قول بعضهم : يعيد المكتوبة ويسجد سجدة السهو •

وروى ذلك عن سعيد بن جبير : قال بعضهم : إذا لم يدر كم صلى سجد سجدة الوهم •

وروى هذا عن أبي هريرة •

وهذان القولان عند قومنا زائدان على أقوال أصحابنا •

وأما الباقية فموافقة لما قلناه والله أعلم •

الامر الثالث

(في ما ينبغي فعله لمن ابتلى بالشك)

من ابتلى بالشك فإنه ينبغي له أن يحتال في دفعه حسب طاقته ، بل يجب عليه ذلك لأنه دفع عن دينه لأن الشك من الشيطان ، وأنه أراد أن يلبس على المؤمن إيمانه ، ويخلط عليه أمره ؛ فينبغي له أن يأخذ بأرخص الأقاويل ليقوى بذلك على دفع عدو الله ، ويقبل على صلاته •

قال محمد بن جعفر : كنت أعنى بالشك فأسأل محمد بن محبوب وسعيد بن محرز وسليمان بن الحكم والوضاح بن عقبة وغيرهم من الفقهاء فقال محمد بن محبوب — رحمه الله — : إنما القلب لحمه ؛ فإذا كثر عليك الشك انقطع الانسان فلم يعرف لنفسه متوجها كاللحمه كلما أكثرت مسها امتعت •

وقال : ان الكلمة اذا خرجت منك ليست بصورة فتبصرها ، ولا لها أثر فيعرفها ، وإنما هي تمضي فلا ترجع ، ولا تتردد في صلاتك ، وامض فيها ، ولا ترجع الى الشكوك •

قال : وكنت أسأل سعيد بن محرز فاذا أفتاني بشيء ربما رجعت اليه وأقول له : لم ذلك ؟ فيقول لي : اقبل ما أقول لك ، فلا أقنع حتى أعرف كيف حل ذلك الشيء أو كيف حرم فيقول : إنما أخبرك بذلك مخافة أن يدخل عليك في ذلك معنى آخر من الشك ، ويفتح لك الشيطان له أبوابا أخرى •

وقال محمد بن محبوب : يجوز للذي يشك في صلاته أن يجهر بجميع صلاته ، وبما فيها من قراءة وتسبيح وتحيات حتى يسمع ذلك من يحفظ عليه ليعلمه أنه قد أتم صلاته لحال حاجته الى ذلك •

— ١٧١ —

- قال : ويجوز أن يحفظ على المصلى صلاته الواحد الثقة •
- فان حفظت عليه صلاته أمة مملوكة ثقة فيقبل قولها ويأخذ به •
- وانما رخص له في هذا كله لحال الضرورة ، ويباح في الضرورة
ما لا يباح في الاختيار •
- والظاهر أن تبديل السر بالجهر لا يصح لا لشك ولا لغيره •
- وعلى الشاك أن يترك شكه ويأخذ بالجادة في أمره ، وإلا لعب به
الشیطان في كل موطن ، والله حسبنا ونعم الوكيل •

(الكلام في ما ينقض الصلاة من عوارض الفم)

ثم انه أخذ في ما ينقض الصلاة من عوارض الفم فقال :

ثم الكلام باللسان مفسد
إلا بذكر الله حين يرده

على الخطأ فالخلف فيه ذكرنا
والضحك فيها ناقض اذا طرا

يعنى أن الكلام مفسد للصلاة عمداً أو خطأً إلا اذا كان من ذكر
الله تعالى فانه اذا ذكر الله في الصلاة بغير ما يقال فيها خطأ قيل :
بتمام صلاته ، وقيل : بفسادها •

وكذلك الضحك مفسد لها ان كان عمداً أو خطأً والله أعلم •

وفي المقام مسألتان :

— ١٧٣ —

المسألة الأولى

(في الكلام)

في هذه المسألة أمور :

الأمر الأول

(في حقيقة الكلام)

الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به ، سواء كان كلمة على حرف
كواو العطف أو على حرفين أو أكثر أو كان أكثر من كلمة ، وسواء كان
مهملاً أم لا •

ثم اشتهر الكلام في المركب من حرفين فصاعدا •

وخصه النحاة بالفهم للفائدة •

وليس المقصود هاهنا اصطلاح النحاة ولكن ما عليه أهل اللغة •

فكل كلام في اللغة فهو ناقض للصلاة اذا كان على العمد •

قال محشى الايضاح : وانظر هل يدخل في ذلك اشارة الأخرس
لأنهم جعلوها كالكلام ؟ أولا لأنها ليست بكلام حقيقة ؟ وصلاته باطلة
لزيادته فعلا والله أعلم •

الأمير الثاني

(في تحريم الكلام في الصلاة)

اعلم أن الكلام في الصلاة قد كان في أول الاسلام جائزا ثم
• نسخ

قيل : بمكة ، وقيل : بالمدينة •

قال السبكي : أجمع أهل السير والمغازي أنه كان بمكة حين قدم
ابن مسعود من الحبشة في صحيح مسلم وغيره •

وقال غيره : صح ما يصرح بكل منهما في البخاري وغيره ؛
• فتعيّن الجمع •

والذي يتجه فيه : أنه حرم مرتين :

• ففي مكة حرم إلا لحاجة •

• وفي المدينة حرم مطلقا •

قال أبو محمد : خرج ابن مسعود الى أرض الحبشة ثم عاد فوجد
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فكلّمه فلم يتكلم •

قال ابن مسعود : فأخذني ما بعد وقرب فلما قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلاته قال : يا عبد الله ، ان الله يحدث من أمره
ما يشاء ، ومما أحدث أن حرم الكلام في الصلاة •

وفي رواية عن ابن مسعود أيضا قال : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا السلام ؛ فقلنا : يا رسول الله ، كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال : ان في الصلاة لشغلا .

وقال زيد بن أرقم : كنا نتكلم في الصلاة فيسلم الرجل فيردون عليه فيسألهم كم صليتم كفعل أهل الكتاب فنزل قوله تعالى : (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام والله أعلم .

الامر الثالث

(في الكلام بذكر الله تعالى)

وقد اختلف في الكلام بذكر الله تعالى اذا كان من غير ما يقال في الصلاة :

فقيل : ينقض صلاته لأنه أدخل في صلاته ما ليس منها •

وروى عن أبي عبيدة مسلم — رحمه الله — : أنه لم ير بأساً بالتحميد والتسبيح والتعظيم بعد تكبيرة الإحرام •

وقال غيره : من قال في صلاته (الحمد لله أو استغفر الله أو صدق الله) أو أشباه ذلك انتقضت صلاته وان كان ناسياً •

قال أبو معاوية : من قال (الحمد لله) فلا أرى عليه بأساً ، وأما ان قال (صدق الله) فقد اختلف في ذلك ، وأحب أن يعيد •

وقال آخرون : اذا تكلم بما في القرآن فلا إعادة عليه ما لم يرد بذلك أمراً أو نهياً ، أو خطاباً لغيره ، أو ردّ جواب لمن سأل ، أو استغفهما لغيره ، أو جرّ بذلك لنفسه منفعة ، أو دفع عنها مضرة ، أو عن غيره •

سواء كان ذلك في السورة التي يقرأ منها أو من غيرها •

قالوا : والسهو في هذا كله لا يفسد الصلاة لأنه لم يبلغ منزلة الكلام •

وقيل : لا بأس أن يسبح لرجل يستأذن عليه اذا أراد أن يدخل •

وكذلك قيل : له أن يرفع صوته بما فيه من الصلاة •

وقالوا : لو سبح مرارا لم يكن عليه بأس •

والمرأة تسبح أيضا أو تصفق بيدها على يدها أو فخذها •

ودليلهم في هذا : قوله صلى الله عليه وسلم : « من نابه شيء في صلاته فليسبح » •

وجاءت الرواية أن المرأة تصفق •

وأقول : ان هذا مختص بالإمام إذا سها •

ثم اختلفوا في من دعا ناسيا بشيء من أمر الدنيا بعد التحيات الأولى :

فقيل : يعيد الصلاة ، وهو الصحيح •

وقال أبو الحواري : لا يضره دعاؤه إذا كان ناسيا •

احتج المانعون بقوله صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ؛ فلا يصح في الصلاة شيء لم يثر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم •

احتج المرخصون بحديث حذيفة قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فابتدأ بسورة البقرة ، وكان لا يمر بآية العذاب إلا استعاذ ، ولا بآية الرحمة إلا سأل ، ولا بآية التنزيه إلا سبح •

والجواب : أن هذا محمول على الحال الذي كان قبل تحريم الكلام والله أعلم •

الامر الرابع

(في الكلام بغير ذكر الله تعالى)

اعلم أن كل من تكلم في صلاته عامدا لغير معنى بطلت صلاته
بإجماع الأمة ♦

واختلفوا بعد ذلك في ثلاثة أمور :

أحدها : من تكلم عامدا يريد بذلك إصلاح صلاته ♦

فذهب أصحابنا والشافعي وأصحاب الرأي الى فسادها وقالوا :
عليه الإعادة لقوله صلى الله عليه وسلم : « ان صلاتنا هذه لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس » ♦

وقالت طائفة من قومنا : ان تكلم لعذر فليس عليه شيء ، سواء
كان لإصلاح صلاته أو غيرها ♦

قالوا : ولو أن رجلا قال للإمام وهو جاهر بالقراءة في صلاة
العصر : انها العصر لم يكن عليه شيء ♦

ولو نظر الى غلام يريد أن يسقط في بئر فصاح به أو انصرف اليه
أو انتهره لم يكن بذلك بأس ♦

ولعل حجتهم حديث ذي اليمين ؛ فانه صلى الله عليه وسلم
تكلم وتكلموا لإصلاح صلاتهم ثم بنوا عليها ♦

والجواب : أن ذلك كان قبل نسخ الكلام ♦

ولو سلمنا فغاية ما فيه الكلام لإصلاح الصلاة ؛ فمن أين لكم أنه في إصلاح غيرها لا يفسد ؟

وثانيها : في من تكلم ساهيا :

فذهب أصحابنا وطائفة من قومنا ، منهم أبو حنيفة وأصحابه الى أنه يستقبل صلاته لأن الكلام مفسد على العمد والنسيان ، ودليل المنع لم يفرق بين حال النسيان وحال العمد •

وقالت طائفة من قومنا : يبنى على صلاته ولا إعادة عليه •

وهو قول الشافعي وأحمد ونسبه ابن المنذر الى عروة بن الزبير •

قال : وصوبه ابن عباس ، وروى ذلك عن ابن مسعود •

ولعل حجتهم : رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، والسهو مثل الخطأ ، وإذا رفع عنه ذلك فلا نقض عليه به •

والجواب : أن المراد رفع الإثم عن الخطأ والنسيان لا رفع جميع أحكامهما فان القائل خطأ تلزمه أحكام قتل الخطأ مع أنه لا إثم عليه إجماعا فكذلك هاهنا •

وتوضيح الجواب : أن الكلام من أسباب النقض للصلاة ، وأن الأسباب لا يراعى فيها العمد والنسيان ؛ فهو كالخارج من السبيلين ينقض كيف ما كان على العمد أو النسيان •

وثالثها : في من سلم ساهيا وعليه بقية من صلاته :

فذهب بعض أصحابنا الى أنه يستأنف الصلاة •

وذهب آخرون منا وكثير من قومنا الى أنه يبنى على صلاته اذا ذكر ،
ويسجد سجدة السهو •

حجة الأولين : أن السلام كلام فحكمه حكم الكلام في الصلاة لأنه
لا يفعل داخل الصلاة ، وانما يفعل للخروج منها ؛ فكان المسلم قد
خرج عن صلاته ، سواء كان ساهيا أو عامدا •

وحجة الآخرين حديث ذى اليمين المتقدم ، وفيه : أن ذلك كان
قبل تحريم الكلام ؛ فالسلام فيها كالسؤال عن حالها فانه صلى الله عليه
وسلم بنى بعد أن سلّم وسأل عن الواقع والله أعلم •

ثم اختلف القائلون بالبناء :

فمنهم من قال : يبنى ما لم يتحول من مقامه أو يقوم الى صلاة
غيرها •

ومنهم من قال : يبنى ما لم يدخل في صلاة غيرها •

ومنهم من قال : يبنى ما لم يصل من الثانية ركعة تامة •

ومنهم من قال : يبنى ولو صلى ركعة تامة اذا ذكر بناء على القول
بأن زيادة ركعة على غير العمد لا تضر بعد تمام التحيات •

وأما المعتبرون للتحويل أو القيام الى غيرها فانهم لاحظوا معنى الترك
للصلاة الأولى ؛ فهو بفعله هذا في حكم المنتقل عنها •

— ١٨١ —

وأما القول بالبناء ما لم يدخل في صلاة غيرها فقد ألغى معنى التحول والانتقال لأنه إنما كان عن غير قصد ، فإذا دخل في غيرها تبين التحوّل المحقق ، قصده أو لم يقصده •

وقد قيّد بعضهم هذه الأقوال بما إذا لم يدبر بالقبلة أو يتكلم بشيء من أمور الدنيا •

وهو قيد واضح لا بد من اعتباره والله أعلم •

الامر الخامس

(في ما يلحق بالكلام)

ما يلحق بالكلام أشياء :

منها : التثنيح : وهو إما أن يستعين به على إزالة شيء شجا حلقه ومنعه من القراءة أو من الجهر بها ، أو شغل باله أو نحو ذلك فانه لا بأس عليه لأنه من مصالح صلاته •

وينبغي له أن لا ينطق معه بجاءين فان أمكنه ذلك وإلا عذر في إزالته بما أمكنه •

وقيل : ان تثنيح حين تعايا في القرآن انتقضت صلاته إلا أن يكون لشيء وقع في حلقه •

وعلى هذا فالتثنيح ناقض إلا لإزالة ما يشجى الحلق وان كان لغير عذر •

فأما أن يريد به كلاما أو يسمع أحدا فهذا تفسد صلاته •

وأما أن يتثنيح لغير معنى ففيل : مكروه ولا نقض عليه •

وقيل هو من العبث ، وهو ناقض على قول •

ومثله التثنيح والطهير والنخير والأنين والنشيج •

وقال بعضهم : النشيج أشد من التثنيح •

— ١٨٣ —

قال : وأخاف أن يكون عملاً •

قلت : ليس هو بأشد منه ان لم يكن أخف منه لأن غالبه ضروري •

وقد اختلف قومنا في الأئين :

فقالت طائفة : يعيد صلاته •

وقال ابن المبارك : ان كان عالماً لم يعد •

ولعل معناه : أن العالم لا يفعل ذلك إلا لوجه يجوز له •

قال أبو سعيد : كان بعض الفقهاء لا يرى جواز الصلاة خلف من يطهر في الصلاة ، سواء كان ذلك بعمد أو غير عمد •

ومنها : اذا قال في صلاته : أخ ، أو قال : اه ، أو نفخ ففيل : ان صلاته منتقضة لأنه من جنس الكلام •

وقيل : كل كلام لم يتبين لا يفسد الصلاة إلا اذا تعمد ذلك •

قال الشيخ عامر : وسبب اختلافهم عندي : هل هو كلام أو لا ؟

قلت : والصحيح أن أخ واه كلام لأن كلا منهما مبنى على حرفين ، دال على معنى •

ومنها : ان عارضه في صلاته العطسة أو السعلة أو الفواق أو ما أشبه ذلك فانه لا بأس عليه في صلاته لأنه مغلوب ، وجائز له أن يعين

عليه حتى يزول لأن هذا إصلاح لصلاته ما خلا التثاؤب فإنه يرده ويقطعه بيده ، ويجعل يده على فيه ، ويغلق فاه حتى يزول لأن زوال التثاؤب إنما يكون برده ♦

وقال بعض : يجعل ظهر يده على فيه ♦
 وقيل : ليس له أن يجعل يده على فيه ♦
 وقيل : مكروه ♦

والصحيح الأول لحديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا تثاءب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع ؛ فإن الشيطان يدخل » ♦

وفي حديث آخر : « فليضع يده على فيه » ♦

وقال أبو هريرة : إذا تثاءب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع ولا يقل ما فإنما ذلكم من الشيطان يضحك منه ♦

وقال محمد بن محبوب : من ترايد في التثاؤب نقض صلاته وإن لم يسمعه من خلفه ، وإن لم يترايد لكن سمعه من خلفه من الصفوف نقض صلاته أيضا ♦

وقيل : لا نقض عليه لأنه مغلوب عليه ولیمسك عن القراءة حتى يزول التثاؤب ♦

وإن قرأ وبانت الحروف فلا نقض ولا يعود الى ذلك ♦

وقال الشيخ عامر : إن أتم حروفه في قراءته مع ذلك فليمض على صلاته كذلك ♦

— ١٨٥ —

وان شغله ذلك عن صلاته وتتمام حروفه فليقطع القراءة والعمل
الذى كان فيه حتى يزول عنه ذلك ما لم يقعد مقدار ما يتم فيه العمل
الذى استقبله •

وقال بعضهم : له أن يؤخر ما لم يزل عنه ذلك ، ولم يخف فوات
الصلاة •

فان خاف فوات وقت الصلاة فليقصرها كما أمكنه •

ومنها : البكاء وتنفس الصعداء •

واختلف في نقض الصلاة بهما :

فمنهم من قال : انهما ناقضان لها مطلقا وعليه الإعادة لأنهما ليسا
من أفعال الصلاة •

ومنهم من قال : ان كان ذلك لأمر آخرته فلا تنقض صلاته لأنه
ثمرة الخوف المشروط في الصلاة •

وان كان لأمر دنياء انتقضت صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم :
« ان في الصلاة لشغلا » •

وقيل : اذا لم يستطع إمساكه فلا نقض عليه ولو كان لغير أمر
الآخرة •

وقال أبو عبد الله : من بكى وتشنج لغير أمر الآخرة حتى سمعه من
خلفه انتقضت صلاته •

ثم اختلفوا في من بكى على ميت :

فقيل : تنتقض صلاته ♦

وقيل : لا نقض إلا أن يبكى حزنا على الميت ♦

والصحيح ان كان مغلوبا عليه فلا نقض عما لم يجاوز العادة من بكاء المصلى ♦

وان كان غير مغلوب عليه انتقضت صلاته ، سواء كان من خوف الله أو من أمر دنيوى لأنه جلبه باختياره ، وأما المغلوب فلا اختيار له وان جاوز صلاته ♦

وذلك كبكاء من يتوجع من الشئ ويظهر صوته كأن لم يكن في الصلاة ؛ فاذا بلغ البكاء الى هذا الحال أعاد صلاته ، سواء كان مغلوبا أو مختارا ♦

والدليل على عدم نقضه في الحالة الأولى قول تعالى : (ويخرون للأذقان يبكون) فانه أثنى عليهم في بكائهم حال الانحرار ♦

وعن عبد الله بن شداد قال : سمعت نسيج عمر بن الخطاب وأنا في آخر الصفوف يقرأ (إنما أشكو بثى وحزنى الى الله) ♦

وقد فسروا هذا النسيج بأنه بكاء من خشية الله من غير انتخاب ولا ظهور حرفين ولا حرف منهم ♦

وعن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرضه : مروا أبا بكر يصلى بالناس ♦

— ١٨٧ —

قالت عائشة : ان أبا بكر اذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء
فمر عمر فليصل * ♦

فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس * ♦

ففى هذا الحديث دليل على أن البكاء من الغلبة غير ناقض
والله أعلم * ♦

المسألة الثانية

(في الضحك في الصلاة)

الضحك ناقض للصلاة ، سواء كان تبسما أو قهقهة •

وعلى المقهقه الوضوء لما روى أن أعمى دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه فوقع الأعمى في بئر فضحك بعض المأمومين ، فقيل : منهم عمار بن ياسر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد صلاته ووضوءه •

وفي حديث آخر : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قهقهه في الصلاة انتقضت صلاته ووضوءه جميعا » •

وقيل : لا نقض على من ضحك أو كثّر ما دون القهقهة لا في صلاته ولا في وضوئه •

ونسب الى أبي على ، وبه جزم الشيخ عامر في الايضاح ، وعلمه بأنه لا يمتنع من ذلك •

قال المحشى : وفي بعض كتب الشافعية : والتبسّم لا يبطل الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم تبسّم فيها فلما سلم قال : مرّ بى ميكائيل فضحك لى فتبسّمت له •

قال : وانما كتبت له لموافقته •

قال أبو سعيد : الضحك يفسد الصلاة ، والتبسّم من الضحك ؛ قال الله تعالى : (فتبسّم ضاحكا من قولها) •

قال الربيع : من ضحك في الصلاة جنازة أو غير جنازة وهو إمام أعاد وضوءه وصلاته ♦

وقال سعيد بن محرز : من كثّر في الصلاة انتقضت صلاته ، ومن قهقهه انتقض وضوءه وصلاته ♦

وقيل : ما لم تكثّر أسنانه فلا نقض عليه ولو شدد شفته على أسنانه بيده كيلا يكثّر ، وهو قول أبي عبيدة — رحمه الله ♦

وفرع عليه بعض المتأخرين أنه ان عناه الضحك حين أخذ في الانخراط للركوع أو السجود فأمسك عن التكبير خوفا أن تظهر أسنانه فلما استوى راکعا أو ساجدا كثر حينئذ تكبيرة الانخراط فانه لا يبلغ به الى نقض صلاته ♦

ومنهم من قال في من عرض له الضحك في الصلاة حتى أمسك وبقي لا يضحك ولا يصلي حتى ذهب عنه الضحك ثم مضى في صلاته انه لا بأس عليه ما لم يضحك ♦

والقهقهة الضحكة التي يمتخض معها البدن ♦

والتبسّم ضحك لا صوت معه ♦

واختلفوا في حركة القلب بالضحك :

فقيل : هي بمنزلة القهقهة ♦

وقيل : لا شيء ، ولا تفسد الوضوء ولا الصلاة ♦

وحكم الضحك واحد في حال الغلبة والاختيار ، وليس هو كالبكاء ♦

وفرّق بينهما الصبحى بأن الضحك من أسباب المعاصي والبكاء من أسباب الطاعة والله أعلم ♦

خاتمة

(في البزاق والتخاع اذا اشغلا المصلي)

فأما البزاق فله أن يسيغه لأنه من مواد الفم ♦

ويجوز له أن يدفعه الى الخارج اذا تجمع وخاف أن يشغله ♦

وأما النخاع الطالع من الصدر أو النازل من الرأس فانه اذا شغله في صلاته ألقاه الى الخارج ، وليس له أن يبتعله لأنه مجلوب الى الفم ، وليس هو من مواده ؛ فان بلعه أعاد صلاته ، وهو قول أبي معاوية ♦

وقال بعضهم : لا إعادة عليه تنزيلا له منزلة الريق لأن كل واحد منهما لا يمتنع منه ♦

وقيل : اذا كانت من الصدر نقضت الصلاة ان سرطها ، وأما ان كانت من الحلق والرأس فلا نقض عليه بسرطها ♦

وقيل : اذا جاءت من صدره فسرطها على العمد انتقضت صلاته ، وأما على الخطأ فلا ♦

واذا أراد أن ييصق فلييصق على يساره ، ولا بأس عليه بصرف وجهه لهذا المعنى ♦

ولا ييصق على يمينه لنهي صلى الله عليه وسلم عن البزاق عن يمين الرجل ♦

قال أبو سعيد : ولأنه قيل : ان الملائكة تجيء على اليمين واليس —
لعنه الله — على الشمال ♦

ولا يبصق قدماه لأنه وجه قبلته •

وقال أبو معاوية : ييزق على يساره أو تحت قدمه اليسرى يحفر لها
ثم ييزق ويدفنه بقدمه ، ويحفر مرة بعد مرة حتى يسترها •

وان بصق على هيئته ولم يمد على يساره فلا بأس عليه •

وقال ابن محبوب : وان بزق على يمينه أو بين يديه فلا نقض عليه ،
وينبغي أن ييزق على يساره •

قال أبو جابر : من جاءته نخاعة أو بزاق أو مخاط فكبس وتمشط أو
بزق في ثعليه أو في الأرض ، أو كان على حصير وأمكنه أن يرفعه ويزق
تحتة فلا بأس عليه •

قال ابن المسيب : ان تقدم موضع سجوده نقض ، وان تأخر
حتى يسجد في موضع قدميه نقض ، هكذا قال ابن محبوب — رحمه الله •

وقيل : ان تقدم أو تأخر بقدر خمس خطوات فلا نقض •

وكره بعض المسلمين أن يجعل إحدى نعليه على الأخرى اذا بزق
إلا أن تكون من قبل فوق الأخرى فرفعها ثم بزق ؛ فله أن يردّها •

وقال أبو عبد الله : يضعهما كذلك ؟ فان فرقهما نقض •

ولا يتعد لوضع البزاق في النعل ولكن يتمايل ويأخذ النعل
فيضعها فيها ثم يردّها •

وان قعد كره له ذلك •

وان حفر برجله اليسرى وهو قائم ، أو بيده اليسرى وهو جالس
ودفن فلا بأس ♦

وقيل في من عناه مخاط فحفر له في الحصى ودفنه فعليه الإعادة ♦

وان تركه في الحفرة حتى صلى ثم دفنه فلا إعادة ♦

قال هذا القائل : ولا نحب له أن يفعل ذلك في المسجد ♦

وان بزق تحت قدمه اليسرى أو في ثوبه فلا بأس ♦

وقال أبو عبد الله : لا يبرز في ثوبه إلا أن يكون في الكعبة لأنه روى
عن ابن عباس أنه قال : لا تبرز في ثوبك إلا في الكعبة ♦

وقال أبو سعيد في من أحال البزاق أو النخاع بلسانه حتى ظهرت
على فمه فأخذها بثوبه أو بيده ان هذا يشبه معنى العبث ♦

وقال في موضع آخر : اذا كثر عليه البزاق فليسله سلكا ولا ينقله
تفلا ، وينبغي أن يسرطه ولا يدعه يجتمع ♦

وان لم يسرطه تركه على حياله يسيل من شفثيه ولا يمته بثوبه ♦

وقال غيره في المخاط : ان المصلى يمث منه ما خرج من منخريه
ولا يتعمد لقلع ما لم يخرج ♦

وقال أبو عبد الله : يقذف ما كان يتشج منه ♦

ومن وجد ريحا في معدته فتجشى فلا بأس عليه اذا كان يؤذيه تركه ♦

وقال أبو عبد الله : اذا اجتلب الجشا نقض ، وان جاء بغير
اجتلاب فلا بأس عليه والله أعلم ♦

— ١٩٣ —

(الكلام في ما ينقض الصلاة)

(من العوارض البدنية)

ثم أخذ في بيان ما ينقض الصلاة من العوارض البدنية فقال :

كذلك إن رمى بوجهه الى
بعض الجهات عامدا قد بطلا

وقيل لا حتى يرى السماء أو
يرى الذي من خلقه كذا حكوا

ومن يكن مستمعا بالأذن
وان نسي حتى يطول فافطن

كذلك ما يطرؤ على الانسان
ينقض ان طال على النسيان

وكل فعل لم يكن صلاحا
لها فنقضها به قد لاحا

يعنى أنه ينقض الصلاة الالتفات وهو : أن يرمى بوجهه الى بعض
الجهات المخالفة لقبليه •

وقيل : لا تفسد حتى يرى من خلفه ان نظر مدبرا ، أو يرى السماء
ان نظر الى فوق •

(م ١٣ — معارج الآمال ج ١١)

والمعنى أن الالتفات الذى دون ذلك وإن كان منهيًا عنه فلا يبلغ في شدته مبلغ هذا الالتفات •

وكذلك من يستمع بأذنه إلى شيء من غير أمر الصلاة متعمدا •

وإن استمع ناسيا فلا ينقض حتى يطول استماعه •

وكذلك كل ما طرأ على الإنسان على غير العمد فإنه لا ينقض إلا إذا طال •

فلو أشغل نظره بغير ما يخص الصلاة متعمدا نقض عليه ، وإن فعل ذلك ناسيا فلا نقض حتى يتناول •

وكذلك من أشغل قلبه عن صلاته ساهيا فإنه لا ينقض إلا إن طال •

وكذلك كل فعل لم يكن صلاحا لصلاته فإنه إن فعله عامدا انتقضت صلاته ، وإن كان ناسيا فحتى يطول والله أعلم •

وفي المقام مسائل :

— ١٩٥ —

المسألة الأولى

(في الالتفات)

الالتفات هو أن يرمى بوجهه يمينا وشمالا ♦

وقد اختلف في حكمه :

فذهب الجمهور الى كراهيته تنزيها ♦

وقالت الظاهرية ، والمتولى وأظنه من الزيدية : انه حرام إلا لضرورة ♦

وهذا ما لم يستدبر القبلة أو كله ♦

فإن استدبرها حرم إجماعا وفسدت صلاته لأنه ترك القبلة التي هي شرط الصلاة ♦

ولا نقض بما دون ذلك على أكثر القول إلا اذا خرج مخرج العمل
فان العمل عندهم ناقض ، والخلاف في النقض بالعبث ♦

قالت عائشة : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات
في الصلاة فقال :

هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد ♦

وعن أنس : يا بنى ، إياك والالتفات في الصلاة فان الالتفات في
الصلاة هلكة ، فان كان ولا بد ففى التطوع لا فى الفريضة ♦

وفي حديث أبي ذر : لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت ؛ فإذا صرف وجهه انصرف عنه •

وفي حديث عن جابر : إذا قام الرجل في الصلاة أقبل الله عليه بوجهه ، فإذا التفت قال : يا بن آدم ، إلى من تلتفت ؟ إلى من هو خير مني ؟ أقبل إلى ، فإذا التفت الثانية قال مثل ذلك ، فإذا التفت الثالثة صرف الله وجهه عنه •

والوجه في هذا الحديث الرحمة لحديث أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسه الحمى فإن الرحمة تواجهه » •

وعن أنس مرفوعا : المصلي يتناثر على رأسه الخير من عنان السماء إلى مفرق رأسه وملك ينادي : لو يعلم العبد من ينجى ما التفت •

فان قيل : لم شرع سجود السهو للمشكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقض الخشوع ؟

أجيب : بأن السهو لا يؤخذ به المكلف فشرع له الجبر دون العمد ليتيقظ العبد فيجتنبه والله أعلم •

(تنبيهات)

التنبيه الأول

(في ما يؤمر به المصلي في جعل نظره)

يؤمر المصلي أن يجعل نظره في موضع سجوده الى طرف قدميه ،
ويقتصر النظر عما فوق ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لأنس : اجعل
بصرك حيث تسجد ♦

وقيل : يستحب للمصلي أن ينظر في القيام الى موضع سجوده ،
وفي الركوع الى ظهر قدميه ، وفي السجود الى أنفه ، وفي التشهد
الى حجره ♦

وقال بعض قومنا : يسن لمن بالمسجد الحرام أن ينظر الى الكعبة ♦

وقال بعضهم : يجوز للنفل دون الفرض ♦

ورُدَّ القولان معا بأنه استثناء لم ينقل فكان في حيز الطرح
لخالفته الحديث ، وبأنه يلهى عن الخشوع ، وبما صحَّ عن عائشة :
عجبا للمسلم اذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف ، يدع ذلك
إجلالا لله تعالى ، دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف
بصره موضع سجوده ♦

وبما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نظر في صلاته فيها لحصل
سجوده ، فكذا خارجها إذ لا قائل بالفرق ♦

— ١٩٨ —

ولذا سن اللطائف أن لا يجاوز بصره محل مشيه لأنه الأدب الذي
يحصل به اجتماع القلب •

ثم اختلفوا في شيءين :

أحدهما : من نظر الى السماء من فوق رأسه :

فقال بعضهم : أخاف عليه النقض •

وقال آخرون : ينقض ان تعمد ، ولا نقض ان نسي •

وقيل : لا نقض مطلقا •

وأما ان نظرها من تلقاء وجهه فقال بعضهم : أرجو أن لا يكون
عليه نقض •

ولعل القائل بالنقض رأى أنه ترك القبلة بوجهه ، واستقبالها بالوجه
شرط لصحة الصلاة •

ولعل القائل بعدم النقض رأى أنه مادام مستقبلا بجسده لا يعد
مستديرا لها لأنه إما مستقبل وإما مستدير ، ولا يكون مستقبلا مستديرا
في حال واحد •

ولعل القائل بالنقض على العمد يرى أنه عمل ، وأنه معفو على
النسيان •

وثانيهما : من نظر الى كتاب بين يديه فاستبان حروفه ولم يشغله
عن صلاته :

— ١٩٩ —

فقليل : لا نقض عليه ♦

وقال ابن محبوب : اذا نظر حروفه انتقضت صلاته ♦

ومن نظر الى نقش الجدار متعمدا ، أو ذكر حسابا فحسبه فعليه
الإعادة ♦

وان لم يتعمد فلا نقض عليه رغما للشيطان ♦

ولعل معنى قول ابن محبوب أن الناظر الى الحروف ملازم للاشتغال
اذ لا يعرف حرفا من حرف إلا بعد أن يوجه همهته الى ذلك ♦

ولعل القائلين بعدم النقض رأوا أنه عمل خفيف فلم يتجاسروا
على النقض به ♦

وأما التعمد لنظر النقوش وتلفيق الحساب فهو أشد من الناظر
الى الكتاب لقوله تعالى : (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم)
والنقوش والحساب مما متع به أهل الدنيا والله أعلم ♦

— ٢٠٠ —

التنبيه الثاني

(في تغميض العينين في الصلاة)

يكره للمصلي أن يغمض عينيه لقوله صلى الله عليه وسلم : « اجعل بصرك حيث تسجد » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه » ♦

ثم اختلف الفقهاء في من غمض عينيه في صلاته :

- ♦ فقال بعضهم : لا فساد عليه مطلقا
 - ♦ وهؤلاء حملوا النهي على الكراهية
 - ♦ وقال آخرون : التغميض مفسد
 - ♦ وكان هؤلاء حملوا النهي على التحريم
- ثم اختلفوا :

فمنهم من قال : تفسد بقليل ذلك وكثيره لأن النهي لم يميّز تغميضا عن تغميض ♦

ومنهم من قال : بالعفو عن قليله لأنه عمل خفيف ♦

ثم اختلف هؤلاء في قدر الناقض منه :

فقال بعضهم : اذا غمض حتى جاوز على ذلك حدا تاما فسدت صلاته ♦

— ٢٠١ —

وقيل : حتى يجاوز ركعة ثامة ♦

وقيل : حتى يغمض في الصلاة كلها ♦

وذلك أن التغميض غير منضبط في نفسه فما لم يتم صلاته على ذلك لا يصدق عليه أنه صلى مغمضا ♦

وأما القائلون بالحد والركعة فلأن كل واحد منهما ركن لا تتم الصلاة بدونه ؛ فإذا أداه أحد على هيئة لا تتم معها الصلاة فسدت صلاته والله أعلم ♦

— ٢٠٢ —

المسألة الثانية

(في النقض بالانستماع)

وهو أن يصغى بأذنيه أو بإحدهما الى صوت يسمعه من غير أمر الصلاة كما اذا أصغى الى كلام أو صوت رعد أو غيث أو نحو ذلك حتى عرفه •

فقيل : تنتقض صلاته بذلك إلا أن يدخل سماعه بلا تعمد •

وقيل : لا نقض عليه اذا كان له معنى في استماعه من خوف أو رجاء •

قال أبو جابر : وقد كنت أصلى خلف موسى بن علي — رحمه الله — فصاحت صائحة وهو يقرأ في صلاة الفجر في ما أحسب فأمسك ما قدر الله حتى توهمنا أنه قد فهم ذلك ثم مضى في صلاته •

وقال آخرون : ان تطاول ذلك نقض وإلا فلا •

وقال أبو اسحاق : ان تعمد نقض ، وان نسي فحتى يتطاول •

وقال بعضهم : عليه الإعادة في الفرض ، وأما النافلة فأرخص •

ثم اختلفوا في قدر الطول :

فلم يسمع بعضهم فيه حدا •

وحده آخرون بقدر ثلاث تسبيحات •

— ٢٠٣ —

وسئل بعضهم — ولعله أبو سعيد — عن توقف المصلي عن القراءة للاستماع إذا توقف قدر عشر تسبيحات قال : هذا يكثر ويتباعد •

قيل له : فكم يعجبك ؟ قال : قدر ثلاث تسبيحات وهو أكثر ما يكون •

وجعل أبو سعيد حِدَّةَ النظر والاستنشاق مثل الاستماع فقال :
ان مد نظره لشيء حتى عرفه ، أو ألقى سمعه لشيء حتى يثقنه ، أو
استنشق رائحة حتى عرفها ، أو ما أشبه هذا إذا لم يشتغل به عن صلاته
فقليل : لا نقض عليه •

وقيل : يلحقه معنى النقض للصلاة إذا فعل ذلك على العمد ولو لم
يشغله عن صلاته لأنه يشبه العمل ، والى العبث أقرب إلا أن يكون
في ذلك معصية والله أعلم •

المسألة الثالثة

(في الفعل في الصلاة)

في هذه المسألة أمور :

الامر الأول

(في نفس الفعل)

- الفعل إما أن يكون عبثاً أو عملاً
- والعبث : هو الذى يفعله الانسان من غير أن يقصد به معنى
- والعمل : ما قصد به معنى
- والأول مكروه غير ناقض للصلاة
- وقيل : بل ينقضها على العمد ، ولا ينقضها على النسيان ولا الجهل
- وقيل : ينقضها على العمد والجهل ولا ينقضها على النسيان
- وعلى القول بالنقض فيكون محرماً وذلك مثل الالتفات لغير معنى
- والحركة والسكون مثل هز الرأس أو اليد أو الرجل أو التحامل على إحدى الرجلين أكثر من الأخرى فهذا وما أشبهه كله من العبث في الصلاة

وحجة القول بعدم النقص حديث معيقب عن النبي صلى الله

عليه وسلم في الرجل يسوّى التراب حين يسجد قال : ان كنت فاعلا
فواحد •

وحديث أبى ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« اذا قام أحدكم الى الصلاة فلا يمسح الحصى فان الرحمة تواجهه » •

فان ظاهر هذا النهى الكراهة للحديث المتقدم ولقوله : « فان
الرحمة تواجهه » ؛ وذلك يقتضى مواجهة الرحمة بالاشتغال عنها بالعبث •

وحجة القول بالنقض حديث أنس قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « يا بنى إياك والالتفات فى الصلاة فان الالتفات فى الصلاة
هلكة » فان الهلكة لا تكون إلا بفعل المحرم •

وأما عدم النقض بالنسيان فلحديث (رفع عن أمتى الخطأ
والنسيان) •

ومنهم من قاس عليه الجهل ؛ فعذر الجاهل كالناسى دون المتعمد
والله أعلم •

وأما العمل فهو حركة قصد بها معنى ؛ فان كان لصالح صلاته
وإلا انتقضت •

روى محمد بن هاشم عن أبيه عن الأخطل ابن المغيرة أن المصلى
لا يتحرك فى صلاته لشيء إلا أن ينحل إزاره فيثدّه أو يسقط رداؤه
فيرفعه •

قال الشيخ عامر : وعند علمائنا — رحمهم الله — أن الفعل الخفيف
لا ينقض الصلاة إلا إن فعله المصلى على العمد •

— ٢٠٦ —

قال : وكذلك قالوا : العمل الواحد لا ينقض الصلاة ♦

والإثنان فيهما خلاف ♦

والثلاثة تنقض الصلاة ♦

قال : ويعنون بذلك اذا زادها المصلى على السهو ♦

قال : ومثال ذلك أن كسر حبة تين في فيه وهو يصلى من غير عمد
فلا إعادة عليه ♦

وان كسرها وبلعها فسدت على العمد والسهو لأنه عملان ♦

وان حرك لسانه في فيه وهو يصلى أو أخرج لسانه من فيه أو عض
شفتيه أو عض على النواجذ فانه تفسد صلاته بهذه الوجوه كلها
على العمد ♦

وفيهما قولان على السهو ♦

قال : وسبب اختلافهم عندي : هل العمل الخفيف مقيس على غيره
في ذلك أم لا ؟

ولعله على هذا المعنى يخرج اختلاف الأشيخ في مسألة الأزر ♦

وذلك أن المنذر رأى الأزر بن على يصلى نافلة ويدخل يده في
منخره كأنه يخرج منه شيئاً فسئل عن ذلك سليمان بن عثمان فقال :
لا بأس عليه ♦

— ٢٠٧ —

قال أبو عبد الله : ان أخرج شعرة فعليه النقض •

وقال غيره : ولو أخرج شعرة أو غيرها فلا نقض اذا كان ذلك
من عذر •

وكذلك قول أبي عبد الله في من حرك خاتمه بإبهام يده التي فيها
الخاتم فلا بأس عليه في صلاته •

وان حركه بيده الأخرى أو بإصبع فيها نقض •

وأنت خبير أن الفعل بغير عمد نوع من العبث فانه لا يكون عملا
إلا مع قصد ، ولا قصد إلا مع تعمّد •

ويمكن أن يقال : انه قد يكون العمل مع سهو •

وذلك بأن يقصد العمل ويسهو عن الصلاة التي هو فيها ؛ فهو
يفعل ذلك ذاهلا عن الصلاة •

وذلك مثل من يأكل في رمضان فانه قاصد للأكل غير أنه ناسى
لصومه •

فالأحوال التي ذكرها الشيخ عامر خارجة على هذا المعنى فتكون
من باب العمل والله أعلم •

الامر الثانى

(فى ما يجوز فعله فى الصلاة)

ما يجوز فعله فى الصلاة نوعان : لأنه إما أن يكون من صلاح الصلاة وإما أن يكون خارجا عنها •

النوع الاول

(فى ما جاز فعله فى نفس الصلاة)

فالأول مثل شد العمامة ما لم تتحل كلها ، وشد الإزار ، وتسوية الرداء ، وإمالة الإذاء ، ومسح الحصى للسجود ، وتسوية الأرض لذلك ، والتحول الى المكان القريب من الوعثة الى حيث يتمكن من السجود ، ومثل الخطوة والخطوتين ما لم يرفع قدمه •

وقيل : له أن يتحول الى خمس خطوات •

وقال أبو عبد الله : من قنع رأسه أو كشف عنه القناع فى الصلاة من حر أو برد فلا بأس •

وقال الحسن بن أحمد فى المصلى ان طعنته سِلَاة أو أشغلته عن صلاته له أن يخرجها ويبنى على صلاته •

وان لم تشغله عن صلاته وأخرجها فعليه الإعادة •

ومن وضع خطام دابته تحت رجله ليمسكها فلا بأس •

وأجاز أبو المؤثر إمساكها بيده اذا خاف أن تذهب •

ولا بأس على المصلى أن يخرج ذرة أو غيرها من أذنيه أو عينيه
أو سائر بدنه إذا خاف منه الأذى أو الشغل عن صلاته •

ويخرج الدّبي وغيره من الدواب من بدنه في الصلاة ولا يقتله •

فإن قتله ففيل بالنقض •

وقال أبو عبد الله : إن مات بمسحه فلا نقض عليه •

وإن أخذه بيده ثم طرحه فعليه النقض لأنه عمل •

ولا بأس بصرف البعوض والنتاخي ولا يقتله في الصلاة •

وإن سألت دموعه وهو يصلى وخاف أن تدخل فاه فله أن يمثها •

وله أن يزيل نعليه عن موضع سجوده وركبتيه •

قال أبو عبد الله : يخلع نعليه من رجليه ويتم صلاته •

وإن رفع ثوبه على غيره ، أو ثوب غيره عليه ، أو وقع شيء في
موضع سجوده فله أن يزيل ذلك •

ومن كانت في فمه لغظة ففيل يحيلها حتى تصير على شفثيه ولا نقض
عليه ولو أخرجها بيده •

وقيل : إذا أخرجها بيده نقض •

— ٢١٠ —

- ♦ قال أبو عبد الله : ان مسحها لم ينقض
- ♦ وان أخرجها بيده فطرحها نقض
- ♦ وان أحالها في فيه حيث لا تشغله فلا بأس
- ♦ ووجه النقض أنه فعل شيئاً فوق ما يصلح صلاته
- ♦ وان وقع عليه ذباب وشغله عن صلاته طرده
- ♦ وان وقع على عينيه فغمضها فلا نقض عليه
- ♦ وان وقع على منخريه فننخ ليطرده فقليل بالنقض
- ♦ ومن أكله شيء في رجليه وهو يصلي فيمكه بأدنى حركة يقدر بها على إزالة ذلك ، وان حك رجله برجله الأخرى فلا بدك عليه
- ♦ وان حك بيده فجائز
- ♦ وان خاف أن يدميه أو وقع ثانية فطرده ثانية أو أكثر فجائز
- ♦ وان حك جسده حتى قلع شعرة أو جلدة فانه يعيد صلاته لأنه زيادة على ما يجزئه
- ♦ وقال بعضهم لا إعادة عليه حتى يدمى بدم فائض
- ♦ وقيل : يصلح بيده ما فوق الركبتين لأن اليد أقرب منه

- ويصلح ما تحت الركبتين برجله اذا كان قائما لأنها أقرب اليه •
- وأما حال القعود فانه يصلحه بيده لأنهما في القرب سواء •
- واليد بالإصلاح أولى لأنه أخف ، ولأنه المعتاد في دفع المضرات •
- وما كان داخل الفم فليصلحه بلسانه لأنه أقرب ، ولأن اليد لا تدخل في الباطن عند الإمكان •
- واليد اليمنى في هذا أولى من اليسرى إلا في مس العورة فان اليسرى به أولى لنهيته صلى الله عليه وسلم أن يمس الذكر باليمنى •
- وان استعمل يده في موضع استعمال رجله أو عكس ففيل يعيد صلاته لأن ذلك زيادة على ما يجزبه •
- وقيل : لا إعادة عليه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « فليدراه ما استطاع » •
- قال الشيخ عامر : وكذلك ان دفع المضرة التي في رأسه بغير يديه فهو على هذا الخلاف •
- ومثل ذلك بأن يدفعه بهز رأسه ، أو حك شفتيه بأسنانه ، أو نفخ بأنفه أو بفيه في الصلاة •
- قال : ومثله ان ضربه شيء في أضراسه كالطعام فانه ينزعه بلسانه ان أمكنه •

— ٢١٢ —

• وإن لم يمكنه فلينزعه بعود ولا ينزعه بيده •

قال : وكذلك ان كان الطعام في فيه وخاف أن يشغله عن صلاته فإنه يخرج من فيه بلسانه ، وليحذر أن يجاوز لسانه حمرة شفثيه لئلا يزيد في عمله •

• وإن جاوزهما أعاد صلاته •

• وإذا أخرجه بلسانه من فيه فلينزعه بيده بعد ذلك •

وأن ينظر في الصلاة الى الشمس اذا خاف طلوعها أو غروبها في موضع يتبين فيه ولو كان خلفه لأن هذا إصلاح لصلاته ، ولا ينظر اليها إلا مرة واحدة •

• وقال بعضهم : ينظر اليها ما لم يتم طلوعها أو غروبها •

• وهذا اذا لم يعتمد لتأخير الصلاة الى ذلك الوقت •

وأما ان تعتمد ففيل يمضى على صلاته ولو كانت تغرب أو تطلع عسى أن يتمها قبل طلوعها أو قبل غروبها •

قلت : لا فرق بين متعمد وغيره لعموم النهى عن الصلاة في ذلك الوقت •

• وعلى المتعمد التوبة والكفارة •

• وإن قابله في صلاته رجل أعمى فله أن ينحيه لئلا يقطع صلاته •

وان حدث عليه في صلاته مثل الريح أو المطر أو الدخان أو خاف أن ينهدم عليه البيت أو سقف المسجد فله أن يتحول الى مكان آخر ويمضى على صلاته حال تحوله فاذا أتم قراءته ركع وسجد •

وإن لم يمكنه الركوع والسجود في ذلك الموضع زاد في قراءته حتى يبلغ موضعاً يمكنه فيه الركوع والسجود ما لم يخف فوات وقت الصلاة •

فان خاف فواته استأنف الصلاة وقصرها كما أمكنه •

قال الشيخ عامر : وسواء في هذا الدخول في البيت والخروج منه ، والطلوع عليه والنزول منه ، وغض البصر وفتحه ما لم يكن داخلاً على الدخان والريح ، وذلك أن يكونا سابقين أو أحدهما سابقاً قبل أن يدخل في الصلاة فإنه إن دخل فيها على هذا فقد تعرض لفسادها ، وليس له ما للأول من الترخص •

ومن كربه غبار أو دخان حتى شغله عن صلاته فقل يعيد صلاته •

ولعل معناه اذا استمر مصلياً على ذلك •

ومن كانت في ظهره علة فربما ضرب بيده على ظهره بتقرج

قال موسى بن علي : إن كان ذلك من علة فلا بأس •

وحكى أن سليمان بن عثمان دخل في صلاة جماعة ففسدت صلاة الإمام فدفعت سليمان رجلاً ليتقدم بهم وبنى على صلاة الإمام •

وقيل : نعس رجل من الجماعة ويزائه فقيه فسدعه ليتبع الإمام •

— ٢١٤ —

ومن رأى أحدا يريد أن يمر بين يديه فله أن يشير إليه بيده ليعلم
أنه يصلى فينصرف عنه ♦

والإشارة — في ما قيل — يرفع يده رفعا ولا يردّها ردا ♦

وان كان المارّ من القواطع للصلاة فله أن يدفعه عن نفسه بغير
شدة علاج ، وله أن يخطو في ذلك الخطوة والخطوتين الى الخمس ♦

وقال محمد بن جعفر : سألت سليمان بن الحكم عن رجل يصلى
فوقع ثوبه من على عنقه قال : يأخذه من الأرض ويرده على عنقه ♦

وهذا مبنى على قول الأكثر منا : إن ستر الظهر والصدر واجب
في الصلاة ♦

ومن آله البول وهو يصلى فله عند أبى سعيد أن يضع يده على
ذكره لمصالح صلاته ♦

ولعل هذا في من طرأ عليه ذلك بعد الدخول فيها لثبوت النهي عن
صلاة المدافع ♦

ومن نشر ذكره في الصلاة فإن كان بسبب منه كما اذا تشهى أو
تذكر فانه يعيد صلاته ♦

وان كان بغير سبب منه ففيل : يدافع ذلك بالتفكر في أمر الآخرة ،
وما تبصير اليه عاقبته ♦

— ٢١٥ —

وزعم عمر بن الفضل أنه سأل بشيرا عن ذلك فذكر له قولا : انه
يقف حتى يفتر ثم يصلى •

وقال أبو عثمان : يمضى فى صلاته •

وان نشر قبل أن يدخل فى الصلاة فلا يدخلها كذلك إلا ان خاف
فوات الوقت •

وان خاف الفوت فليصل •

ومنهم من يرخص ما لم ينته انتشاره الى القوة •

وإن أحس شيئا فى ذكره فخاف أن يكون نجسا فله أن ينظر اليه ،
ولا يتأتى هذا فى الجماعة لتحريم كشف العورة •

وان أمكنه النظر مع الستر فعل •

وان لم يمكنه فليقبض بيده اليسرى على ذكره من فوق الثوب ثم
يلصقه بفخذة ثم يلمس الموضع من فخذة فان وجد شيئا وإلا مضى
على صلاته •

وأقول : انه يمضى وان خاف ذلك ، ولا يشتغل بمثل هذا لأنه من
طهارته على يقين ، وهو من نقضها على شك ، ولا يترك يقينه لشكه ،
على أن الشك طريق للشيطان يزل به الانسان •

وبالجملة : فجميع ما كان فيه إصلاح لصلاته فله أن يفعله •

وأصل هذا الباب كله حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أحدكم إذا قام يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه وليدراه ما استطاع فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان » ♦

وحديث عائشة قالت : « كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني ، وإذا قام بسطتهما ، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » ♦

وحديث ابن عباس قال : بت في بيت خالتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فقممت عن يساره فأخذ بيدي وراء ظهره فعدلني كذلك من وراء ظهره الى الشق الأيمن ♦

وحديث جابر قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فنجئت حتى قمت عن يساره فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء بن صخر فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدنا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه ♦

وحديث معقيب : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي التراب حين يسجد قال : « إن كنت فاعلا فواحدة » والله أعلم ♦

النوع الثاني

(في ما جاز فعله لأمر خارج عن الصلاة)

الأمر الخارج عن الصلاة أشياء :

منها : قتل الحية والعقرب لحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب » •

ثم اختلف العلماء في معنى هذا الأمر :

فمنهم من أجاز ذلك مطلقا •

ومنهم من أجازاه إذا خاف منهما •

ومنهم من قال : يجوز قتلهما بضربة أو ضربتين لا أكثر لأن العمل الكثير مبطل للصلاة •

ومنهم من قال بجوازه ما لم يحتج إلى المشي الكثير ك ثلاث خطوات متواليات ، ولا إلى المعالجة الكثيرة ك ثلاث ضربات متوالية •

والأظهر أنه لا تفصيل فيه لأنه رخصة ، ويؤيده إطلاق الحديث •

ثم اختلفوا من جهة أخرى :

فقال بعضهم : إذا قتلتهما بنى على صلاته لأنه رخصة من الشارع فهي خارجة عن سنن القياس •

ومنهم من قال : يستأنف صلاته قياسا على غيرها من الأفعال •

وعن محمد بن محبوب في ذلك روايتان : النقص وعدمه •

وفائدة الحديث عند القائلين بالنقص رفع الإثم عن قاتلها في الصلاة فان إفسادها لغير معنى لا يصح •

ثم اختلفوا :

فمنهم من قال : يجوز قتل الحيات مطلقا ، وهو الصحيح •

وقال بعض قومنا : لا تقتل الحية البيضاء فانها من الجن •

وقيل : ينذرهما فيقول : خلى طريق المسلمين أو ارجعى بإذن الله ؛ فإن أبت قتلها •

والصحيح أنه لا بأس بقتل الكل من غير إنذار لأنه صلى الله عليه وسلم عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهروا أنفسهم ؛ فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم •

قيل : وقد حصل في عهده صلى الله عليه وسلم وفي من بعده الضرر بقتل بعض الحيات من الجن •

فالحق أن الحل ثابت ومع ذلك فالأولى الإمساك عما فيه علامة الجان " لا للجرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم والله أعلم •

ومنها : إغاثة الملهوف أو تخليص أحد من الهلاك كالسقوط من

السطح أو حرق أو غرق ، وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له
أو لغيره فانه يباح له فعل هذا كله في صلاته ، ولكنه يستأنف الصلاة
ان فعله على مذهب أصحابنا المشاركة •

وأجاز له المغاربة البناء عليها ، وفرّعوا على ذلك فروعا :

منها : اختلافهم في الدخول مع الإمام في حال إصلاحه لذلك :

فمنهم من قال : لا يدخل معه لأنه مشغول بغير الصلاة •

ومنهم من قال : يدخل لأنه في حكم المصلي ثم ينتظره مع الجماعة
المنتظرين له حتى يصلح ذلك ويرجع اليهم ، ويكون حكمه حكمهم ،
والكل عندهم في صلاة •

ولهم قول آخر : وهو أنه ان اشتغل بإصلاح ما له أعاد •

وكأن هذا القائل رأى أن المال يبذل لإصلاح الدين ، وكأنه مبني
على قول من يوجب شراء الماء للوضوء إن لم يجده إلا بالشراء •

فهى ثلاثة أقوال ، وليس عند المشاركة إلا القول الأول •

وإذا لحظت معنى الخلاف في نقضها بقتل الحية والعقرب لم تجد
مخلصا من إجراءاتها هاهنا ؛ فان المعنى في ذلك واحد وان اختلفت الصور •

وخاصل القول : ان يقطع الصلاة بغير معنى حرام لقوله تعالى :
(ولا تبطلوا أعمالكم) ، وهو لهذا المعنى ونحوه جائز •

وكان موسى بن علي — رحمه الله — يصلي بالناس فسمع صائحا يصيح على صبي وقع في بئر عند المسجد فقطع موسى صلاته وانتقل هو ومن معه وذهبوا الى البئر وأخرجوا منها الغلام ، وابتدأوا الصلاة •

وان رأى رجلا يقتل رجلا فقال أبو سعيد : إنه مخير ان شاء قطع صلاته ، وان شاء ترك لأنه يمكن أن قتله بحق •

• وان علم ظلم القاتل وكان قادرا قطع صلاته ونصر المظلوم •

• ومن رأى صبيا أو مهدوفا أو غريقا أو ما أشبه ذلك لزمه قطعها •

وان مضى في صلاته وهو قادر على إنقاذه ضمن الدية في ماله ولا قود عليه ، وكان الواجب عليه أن يمضى اليه ويصلي كما أمكنه •

• وان لم يحفظ الصلاة للاشتغال صلاها بالتكبير اذا خاف الفوت •

واختلف في من يرى دابة منخقة أو تتلف في شيء من المتالف وهو يصلي فلم ينقذها :

فقيل : يضمن ، وقيل : لا يضمن •

وقال جابر بن النعمان : كنت أصلي ف وقعت شاة على عشاننا تأكله فلم أقطع صلاتي فذكرت ذلك لهاشم بن غيلان فقال لي : لو كنت مكانك لقطعت صلاتي ، وأحرزت عشانئى •

وقال جابر : سمعت هاشما يسأل سليمان بن عثمان عن رجل يصلي

وقد رَوَّحَ حَبَبًا فِي الشَّمْسِ فَوَقَعَتْ عَلَيْهِ شَاةٌ تَأْكُلُهُ : أَيْقُطَعُ صَلَاتَهُ وَيُطْرَدُ الشَّاةُ أَوْ يَمْضَى عَلَى صَلَاتِهِ ؟

قال سليمان : لا بأس أن يقطع صلاته •

ومنها : أن يعرض عليه أمر بمعروف أو نهى عن منكر مما يفوت وقد أحرم للصلاة فله أن يقطع صلاته إن كان لا يخاف فوت الوقت •

• وإن خاف فوت الوقت أتم صلاته ثم يرجع إليه •

• وإن كان الأمر لا يفوت أتمها ثم يرجع إليه •

• وهذا إذا كان قادرا على الأمر والنهي •

• ووجهه : أن الأمر والنهي عليه واجب يفوت ، والصلاة واجبة لا تفوت ، والواجب الفائت أكد من الواجب الواسع ، ولهذا قالوا : إن كان لا يفوت أتم صلاته •

• ومنها : أن يقطعها لأجل فضيلة الجماعة •

• وذلك أن ينتظر الإمام فلم يجيء فيدخل في صلاة نفسه ثم جاء الإمام والجماعة وأقاموا الصلاة فإن أمكنه أن يتم صلاته قبل أن يحرم الإمام ففعل : ليس عليه قطعها •

• وقيل : يقطعها منذ الإقامة ، ويجعل ما صلى نفلا ، ويسلم عن ركعتين إن أمكنه ، ولا ينبغي له أن يهمل صلاته •

— ٢٢٢ —

وقد تقدم هذا في باب الأوقات •

وأن الحجة فيه حديث « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » •

وأما ما قبله من الأشياء فبعضه مقيس على قتل الحية والعقرب وذلك مثل تنجية النفس فإنه اذا جاز قتل العقرب مع أنها مخوفة في الجملة فدفع ما كان خوفه متعيناً أولى •

ويدل على إحراز المال وإنقاذه حديث أبي برزة نضيلة بن عبيد •

وذلك أن الأرق بن قيس الحارثي البصري قال : كنا بالأهواز نقاتل الخوارج فبينما أنا على جرف نهر اذا رجل يصلى ، واذا لجام دابته بيده فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها •

قال شعبة : هو أبو برزة الأسلمي فجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ ، فلما انصرف الشيخ قال : سمعت قولكم وإني غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمانى غزوات وشهدت تيسيره ، وإني ان كنت أراجع مع دابتي أحب الى من أن أدعها ترجع الى مألها فيشق على •

وقال قتادة : إن أخذ ثوبه يتبع السارق ويدع الصلاة والله أعلم •

— ٢٢٣ —

تنبيه

(في من أمره والده وهو في الصلاة)

من أمره والده أو أحدهما أن يقضى لهما حاجة من حوائج الدنيا وهو في الصلاة فليس عليه أن يقطع صلاته ، بل ولا يجوز له إذا لم يكن في ترك ذلك شيء من الإضاعة ، بل يتم صلاته ثم يمضي لأمر والديه لأن طاعتهم فرع عن طاعة الله ؛ فلا يترك الأصل للفرع •

• وكذلك الزوجة ان أمرها زوجها •

• وكذلك المملوك اذا أمره سيده •

وما داموا لم يدخلوا في الصلاة أطاعوهم ما لم يخافوا فوت الوقت ؛ فاذا خافوا ذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق والله أعلم •

الامر الثالث

(في الفعل الناقض للصلاة)

الفعل الناقض للصلاة هو كل فعل فعله بتعمد ولم يكن لصالح صلاته .

أخبر أبو زياد عن هاشم بن غيلان عن الرامي — رحمهم الله : أن من رفع يده فوق رأسه في الصلاة انتقضت صلاته ان كان لغير مصالح الصلاة .

قال أبو المؤثر الرامي محمد بن عبد الرحمن من أهل إزكي نزارى .

وقال الحسن بن أحمد : من طعنته سيلة ولم تشغله فأزالها انه يعيد صلاته .

ومن طرح قملة من ثوبه بيده خيف عليه النقض .

قلت : وهو ناقض لأنه عمل .

وقد قيل فيها بنقض وضوئه لأن عاداتها تذرق عند المس .

وان طرحها يظن أن ذلك من مصالح صلاته ففيل : تفسد صلاته .

وقيل : لا .

ومن تعمم في الصلاة أو حلَّ عمامته انتقضت صلاته إلا أن

تسترخى عمامته فيشدها على حالها بيد واحدة •

ويكره للمصلى أن ينقر أنفه ، سواء أخرج منها شيئاً أو لم يخرج
أو يدخل يده في فمه أو أذنيه •

وبعض يرى النقض بذلك •

ومن أساغ طعاماً في فيه أو ألنخاعة بعد أن ظهرت على لسانه
وصار قادراً على لفظها فقليل : عليه النقض •

وقال أبو عبد الله : لا نقض بمثل إساعة الحبة أو ما يجري في المزاق •

وان عقد الآيات والتكبير بيده نقض صلاته في الفرض ، ولا نقض
عليه في العيدين والنوافل ولكن يكره ذلك •

ولا بأس ان عقد ذلك في نفسه •

ومن راح بين قدميه لغير معنى فهو من العبث ، وقد اختلف في
نقض الصلاة به كما تقدم •

وقال أبو سعيد : ذلك مكروه إلا من علة •

وان لم يرفعهما من الأرض فلا بدل عليه •

وجوز بعضهم الاتكاء على إحدى القدمين في الفرض والنفل •

— ٢٢٦ —

وجوز بعضهم للمرأة أن ترضع ولدها حال الصلاة وأن تحمله اذا
لم يكن فيه قذر وكان لا يشغلها عن صلاتها •

ومن أوما برأسه يريد جوابا لمن يكلمه بلا أو نعم فجوزّه بعضهم •

وهذه رخص والقياس فيها المنع •

ومن شبك أصابعه في الصلاة ففقل : مكروه •

وقال أبو عبد الله : ناقض •

ومن نقع أصابعه أو بعض أعضائه متعمدا فعن أبي سعيد أن
صلاته فاسدة •

وان فعله ناسيا ففيه خلاف •

وأحب بعضهم أن يعيد •

ومن مسح بثوبه في الصلاة من تراب أو عرق أو نفخ كفيه من
التراب فقل : ينهى عن ذلك •

وقال أبو عبد الله : ان نفخ كفيه انتقضت صلاته •

قلت : وكذلك نفخ ثوبه •

ومن نفخ الأرض أو قلب الحمى أو تمطى أو نقع أصابعه أو
غطى فاه انتقضت صلاته •

وكره بعضهم أن يغطي فاه أو يعقص شعره أو يقعى أو يتربع أو يجاوز بطرفه عن موضع سجوده أو يعبث بشيء من ثيابه أو جسده ، أو يثلم ، أو يكف شعره أو ثوبه ، أو يضع يده على خاصرته ، أو يمسح جبهته من التراب ، أو يسوى الحصى لسجوده ؛ فمن فعل شيئاً من هذا فقد أساء ولا نقض عليه عند هذا القائل •

وقيل : بالنقض في هذا كله لأنه من العبث ، وقد تقدم الخلاف فيه •

ومن نفخ أو أكل أو شرب فسدت صلاته لأنه عمل من غير معانى الصلاة ، صرح بذلك أبو سعيد •

واختلفوا في كف الشعر والثوب ف قيل : ناقض •

وقيل : لا ، وقيل : كف الشعر أشد •

ودليل النقض قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكف شعرا ولا ثوبا » •

ورأى عمر بن الخطاب ابنه يصلى ويكف شعره فأخذه عمر ودكله بالتراب وضربه •

وأما القائلون بعدم النقض فكأنهم تأولوا الحديث على معنى الكمال في التواضع ، وزيادة الفضل •

ومن شدد في كف الشعر لحظ شدة المعالجة في كفه فان الثوب أسهل كفا منه والله أعلم •

ومن خرج من خرسه شيء مثل حبة ذره ، أو دخن فأغرقه متعمدا
انتقضت صلاته في قول أبي الحواري •

وقيل : لا نقض عليه لأنه بمنزلة العبث •

وان سال من منخريه مخاط حتى دخل فاه فسرطه انتقضت صلاته ،
وصومه إن كان صائما •

وان سرطه مغلوبا ففيه خلاف •

ومن تعمم ولم يتلحّ ثم ذكر في الصلاة فنشر طرفا من عمامته
ولواه على رقبته يظن جواز ذلك فقليل : بتمام صلاته •

وكذلك من ظن لزوم ذلك •

وأما إن فعله عالما بحكمه غير أنه أراد الاقتداء بالسنة فقليل :
أكثر القول بالنقض •

وجهه : أن الاشتغال بالفرض ألزم من الاشتغال بالسنة •

ومن وضع إحدى رجليه على الأخرى متعمدا فعليه النقض •

وقال أبو معاوية : لا أرى عليه نقضا •

ومن حرك يده لعمل شيء لا يجوز له عمله في الصلاة ثم ذكر فكف
فعن أبي سعيد أنه بمنزلة العبث والله أعلم •

واذا تأملت فروع هذا الباب كلها رأيتها راجعة الى اعتبار الثلاثة الأحوال التى قدمنا ذكرها فى تقسيم الفعل وهى : العبث والعمل الجائر وغير الجائر •

فالجائر منه المفسد عند المشاركة كتنجية الغريق ، وإغاثة الملهوف ، ونصر المظلوم وحفظ المال •

ومنه غير المفسد وهو : كل عمل راجع الى إصلاح الصلاة •

وأن العمل الممنوع مفسد كله •

واختلفوا فى الخفيف منه على جهة النسيان ، وأن العبث مختلف فى النقض به •

وقد تقدم ذلك كله وإنما أعدته لك لئلا تنسى القاعدة لكثرة الفروع والله أعلم •

خاتمة (في الكف عن العمل)

الكف عن العمل في موضع يطلب فيه العمل ممنوع كالعمل في غير موضع العمل لأن المكلف مأمور بالامتثال فحيث ما أمر بالفعل وجب عليه الفعل ، أو بالكف فكذاك ♦

وان النقض يحصل بالكف كما يحصل بالعمل لأن في الجميع مخالفة للشارع ♦

وذلك اذا أحرم وترك القراءة ساعة فانه يستأنف صلاته ♦
ثم اختلفوا في مقدار الكف الناقض :

فقليل : اذا سكنت عن القراءة مقدار ما يتنفس وكان سكوته لغير التنفس فانه يعيد صلاته ♦

وهذا من الشدة بمكان والدين يسر ♦

وقيل : حتى يسكت مقدار ما يقرأ فيه ما يجزيه للصلاة ، وأقل ذلك ثلاث آيات ، وقيل : آية ♦

وكذلك ان ركع أو سجد وسكت عن التعظيم زمانا يمكنه أن يعظم فيه أعاد صلاته ♦

وعلى القول الأول يعيد بأقل من ذلك ♦

وقيل : لا إعادة عليه حتى يكف مقدار ثلاث تسبيحات في كل موضع ♦

ولم يحفظ بعضهم لذلك حدا إلا ان تطاول وتباعد ♦

وظاهر كلام أبي اسحاق أن اليسير غير ناقض بخلاف الطويل والله أعلم ♦

(الكلام في بيان ما ينقض الصلاة)

(بالأحوال الخارجة عن الأفعال)

ثم أخذ في بيان ما ينقض الصلاة من الأحوال الخارجة عن
الأفعال فقال :

وكل من صلى على اضطرابه
بناقض لو كان في اختباره

وطاق في أثنائها الزوالا
عليه أن يعيدها كمالا

وكل من درى بأنه فعل
في غير وقته ففعله بطل

كذلك إن مضى عليه الوقت
ولم يتمها عراه البت

البت هو القطع ، والمراد به النقض •

والمعنى أن كل من صلى في حال الاضطراب بشيء ناقض للصلاة
في حال الاختيار كالمريض يصلى بالثوب النجس حتى أنه لا يطيق زواله ،
وكمعدم الثياب إلا ثوبا نجسا ، وكالمصلى بالتيمم لعدم الماء ثم أطلق
المريض إزالة النجس ، ووجد المعدوم الثوب الطاهر ، والمتيمم الماء
قبل الخروج من الصلاة فإنه يعيد صلاته على الكمال ، ولا يبنى على
ما صلى •

وكذلك كل من علم أنه صلى في غير وقت الصلاة فإن صلاته باطلة وعليه أن يعيد ♦

وكذلك ان مضى عليه الوقت قبل أن يتم صلاته فإن عليه الإعادة ♦

وقيل : لا إعادة عليه في هذا الموضع لحديث « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » فإنه بحسب ظاهره متناول لمن أدرك ركعة مع الجماعة ولمن أدركها في الوقت ♦

ووجه النقض — وهو أكثر القول — أن الوقت شرط لصحة الصلاة فإذا أداها قبله أو بعده فلا صلاة له ♦

وان حكم جزئها كحكم كلها لأنها لا تتجزأ أى لا يصح أن يكون بعضها في الوقت وبعضها خارج الوقت كما لا يصح أن يصلى بعضها بالوضوء وبعضها بلا وضوء ♦

والحديث مجمل وهو عندنا محمول على من أدرك مع الجماعة ركعة ، أو كان نائماً فانتبه ، أو ناسياً فذكر قبل خروج الوقت بمقدار ركعة فإنه يدخل في الصلاة ولا قضاء عليه لأنه قد أدرك الصلاة ♦

والدليل على هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها » ♦

فهذا الحديث يدل على أن النائم والناسى بخلاف المتعمد ؛ فوقت صلاته وقت انتباهه وذكره إلا في الأوقات المنهى عنها فإنه عندهم يمسك عن الصلاة حتى يزول المانع ، وذلك لتعارض الأدلة ♦

وكذلك طهارة الثوب والتطهر بالماء هما شرطان لصحة الصلاة
فاذا ارتفعنا عن المريض والمعدم ثم أمكنه أعاد صلاته من أولها لاختلال
شرطها اذ لا يكون بعضها بالطاهر وبعضها بالنجس •

قال أبو محمد : وأما من كان مأمورا بالصلاة في الابتداء على وصف
لم يكن أمراً بغيره في ذلك الحال ثم انتقل الى حال آخر لزمه به زيادة فرض
كالأمة تعتق في صلاتها وقد دخلتها وهي مكشوفة الرأس ، وكالأمة
إذا فتحت له القراءة في الركعة الثانية أو الثالثة فان هذا لم تلزمه الإعادة
بل تغطي الأمة رأسها ، ويقرأ الأمة وبينان على صلاتهما •

وهو عنده مخالف للأول لأنه زيادة فرض في الصلاة ، وفي الحال
الأول اختلال شرط فمن هنا افترقا عنده •

وكذلك قال في من خفيت عليه القبلة ثم انكشفت له الأدلة بعد أن
صلى بعض الصلاة فانه يبنى على صلاته لأن فرض التوجه لزمه عند
العلم بالقبلة ، وقد كان قبل ذلك ساقطاً عنه •

واحتج على ذلك ببناء أهل قباء على صلاتهم حين بلغهم خبر
تحويل القبلة •

قال : فهذا زيادة فرض في الصلاة لم يلزم به استئنافها •

قال : وكذلك المقعد اذا حدثت له الصحة صلى قائماً إلا أن
يكون صحيحاً قبل ذلك فحدث له العجز فيه ثم استطاع القيام فهذا
ينقض الصلاة ويبتدىء •

ووجهه : أنه مخاطب بالقيام في أول صلاته ، وأن قعوده كان لعله

للعجز فلما استطاع ما وجب خوطب به *

والجواب : أن هذا الاستدلال لا يفي بالمطلوب فإن أهل قباء لم يلزمهم زيادة فرض وإنما لزمهم فرض مكان فرض *

وذلك أن الواجب عليهم في أول صلاتهم استقبال بيت المقدس ثم وجب عليهم بعد ذلك استقبال البيت الحرام فهذا فرض مكان فرض ، وليس في الصور المستدل عليها ما يكون كذلك *

أما الأمة فليس كشف رأسها في الصلاة بفرض بل جائز فقط *

وأما الأمي فإنه معذور بترك القراءة للعجز فهو نذير من عذر عن الوضوء واللباس للعجز عن الماء والثوب *

وكذلك من خفيت عليه القبلة فإنه معذور بتركها للعجز عن معرفتها *

وكذلك المريض العاجز عن القيام فإنه معذور في ترك القيام للعجز عنه *

والفرق بين من دخل الصلاة وهو عاجز عن القيام وبين من طرأ عليه العجز داخل الصلاة شكل جدا *

أما الخطاب بالقيام في أول الصلاة فقد سقط عنه بالعجز في أثنائها فإذا قدر عليه بعد ذلك توجه إليه الخطاب مرة أخرى فالإلزام الثانى غير الإلزام الأول *

والحجة : قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه

ما استطعتم » ، ويؤيده قوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ، وقوله : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) •

وإذا أمعنت النظر لم تر فرقا بين الصور التي ذكرها أبو محمد وبين صورة التيمم والمصلّى بالنجس •

وخالف بعض قومنا في التيمم إذا رأى الماء وقد دخل في الصلاة وقالوا : عليه أن يتوضأ ويستأنف لأنه إبطال للعمل •

وقد تقدم ذلك في باب التيمم من الجزء الأول •

وأما المريض فإنه ينتقل من القيام الى الاضطجاع ، ومن الاضطجاع الى القيام •

ومعنى ذلك إذا كان يصلى قائما ثم حدث عليه المرض فعجز عن القيام فإنه يتمها قاعدا ، فإن لم يقدر فمضطجعا ، وإن كان يصلى مضطجعا ثم وجد قوة على القعود أتمها قاعدا ، أو استطاع القيام قام وبني على صلاته •

وقال آخرون : لا ينتقل من قيام الى اضطجاع ، ولا من اضطجاع الى قيام بل يستأنف في الحالين لأن لكل واحد منهما هيئة مخصوصة في العبادة •

وكذلك لا ينتقل من اضطجاع الى قعود ، ولا من قعود الى اضطجاع •

وأما القيام والقعود فإنه ينتقل من أحدهما الى الآخر فينتقل من القيام الى القعود ومن القعود الى القيام مرة أو مرتين أو أكثر في صلاة واحدة •

قال الشيخ عامر : وسبب الخلاف عندى هو سبب اختلافهم : هل يرتفع البذل عند وجود المبدل منه بعد دخوله فى البذل وقبل إتمامه أو لا ؟

قال : ولم يختلفوا فى ما بين القيام والقعود لأن القعود وإن كان بدلا من القيام فهو من أفعال الصلاة فى حال القدرة ؛ ولذلك لم يستأنف الصلاة إذا قدر على القيام وهو يصلى قاعدا •

ومعنى قوله (فى حال القدرة) يعنى به صلاة المتنفل فإنه يجوز له أن يصلى قاعدا أو ماشيا •

قال : ولكن لا يعمل فى ما بين القيام والقعود شيئا حتى ينتهى الى ما يريده من ذلك فان حدث عليه المرض أو الصحة قبل أن يتم العمل الذى دخل فيه أتمته على الحال الحادث •

ومثل ذلك أن يحدث عليه المرض وهو راكم أو ساجد قبل أن يتم ركوعه أو سجوده فإنه إن لم يقدر على إتمامهما هوى الى القعود من غير أن يومىء حال انخراجه ، فإذا استوى كما هو أتم الحد الذى دخل فيه •

وكذلك من حدثت عليه الصحة بعد المرض وقد دخل فى شيء من الحدود فإنه يتمه فى حال الصحة ولا يعمل حال الانتقال شيئا ولكن يستأنف الذكر الذى بدأ به ولم يتمه كما إذا قال (سبحان ربى العظيم) فتبدلت الحال عند (سبحان) أو نحو ذلك فإنه يبتدىء به فى الحال الثانى •

فإن عمل شيئا حال الانتقال كما إذا قرأ أو ذكر متعمدا فقل : يعيد صلاته وإن لم يتعمد أعاد ما قرأ لأن الأول زيادة •

وقيل : لا نقض عليه بزيادة ما يعمل فى الصلاة •

وقد تقدم ذلك ، انتهى بتصرف فى الفاظه والله أعلم •

(الكلام في نقض الصلاة)

(بالنجاسة العارضة على المصلي)

ثم انه أخذ في نقض الصلاة بالنجاسة العارضة على المصلي
فقال :

وكل ما ينقض فرض الطهر
فانه ينقضها فلتدر

واستثنى بعضهم فلا تنتقض
بالقيء والرعاف حين يعرض

يعنى أن كل ناقض للوضوء من الاحداث كمس النجاسات ، ومس
الذكر ، والخارج من السبيلين والحاقوم فانه ينقض الصلاة اذا حدث
فيها لأن الوضوء شرط لصحة الصلاة ، واذا عدم الشرط عدم المشروط •

ومن فروع هذه القاعدة في الأثر ما قالوه في من مس كلب ثيابه
أو بدنه وهو يصلي انه تنتقض صلاته •

وفي كلب الصيد خلاف •

وفي أكثر القول أنه كغيره من الكلاب •

والخلاف مبنى على الخلاف في نجاسته •

وقد تقدم ذلك في الجزء الثانى •

وكذلك قولهم في من صلى وفي ثوبه بيضة دجاج فان أبا سعيد قال : تنتقض صلاته على قول من يقول : ان البيض نجس حتى يغسل ♦

وقال أبو الحواري : لا تنتقض بناء على القول بطهارته ♦

وكذلك قولهم في المصلي اذا طرحت عليه الريح ثوبا نجسا ومستته منه نجاسة فسدت صلاته ♦

وإن مسته الطاهر سنه فصلاته تامة ♦

وان صارت النجاسة التي في الثوب في حال يكون حاملا لها فسدت صلاته وان لم تمس بدنه أو ثوبه ♦

وليس هذا من نواقض الوضوء ولكنه من نواقض الصلاة فهو خارج عن القاعدة ، وإنما فسدت الصلاة به لأنه صلى وهو حامل للنجس ومن شروط الصلاة الطهارة على كل حال مهما وجد الى ذلك سبيلا ؛ فكل شرط لبقاء الوضوء شرط لصحة الصلاة ولا عكس ♦

واستثنى بعضهم من هذه القاعدة القىء والرعاف فقالوا : لا تنتقض الصلاة بهما وينتقض الوضوء ♦

وروا في ذلك حديثا عن ابن عباس أن النبي صلى عليه وسلم قال : « القىء والرعاف لا ينقضان الصلاة » فإذا انفلت المصلي بهما توضأ وبني على صلاته ♦

واعتمده الشيخ عامر في إيضاحه ولم يذكر فيه خلافا فكأنه معتمد المغاربة إذ في كتبهم عليه فروع كثيرة ♦

— ٢٣٩ —

منها : أن الإمام لا يستخلف على الجماعة إلا إذا انتقض وضوؤه
بقىء أو رعاف ♦

ثم ذكروا في صفة الاستخلاف أموراً يراعون فيها المحافظة على
الصلاة حتى قالوا : ان قال لأحد تقدم فإنه تفسد صلاته ، ويبطل
استخلافه ♦

ومنهما : أن الجماعة ينتظرونه إذا مضى ولم يستخلف حتى يخرج
من باب المسجد فإن خرج مضوا على صلاتهم ♦

ونحو ذلك من الفروع والله أعلم ♦

— ٢٤٠ —

(الكلام في نقض الصلاة)

(بالعوارض الخارجية)

ثم انه أخذ في بيان ما ينقض الصلاة من العوارض الخارجية وهي
المعبر عنها بالقواطع فقال :

أو مَرَّ شَيْءٌ بَيْنَهُ وَسَجْدَهُ
مِنْ حَيَوَانٍ ذِي دَمٍ كَوَلَدِهِ

أما الخنازير ونحو القردة
ننقض دون حدها في البعد

خمسة عشر وكذاك الجنب
وأقلف ومشرك مجتنب

وحائض أيضا ودون أذرع
ثلاثة باقى النجاسات فعى

إلا إذا مرَّ وراء سقرة
وإن تكن كشعرة في الدقة

وطولها مثل مؤخر الرجل
شبرين أو ثلاثة خلف نقل

يعنى من النواقض أن يمر بين المصلى وسجوده شيء من الحيوانات
الطاهرة ذوات الدم كما مر ولده أو غيره من الناس ، أو شاة أو سنور

أو غيرها من الحيوانات فإنه يستأنف صلاته ، وذلك إذا كان بينه وبين سجوده •

أما أن مرّ أبعد من ذلك فلا نقض •

وينقض الخنزير والقرد والمشرک والأتلف البالغ والحائض والجنب إذا مروا قدامه وأن بعدوا ما لم يكن بينهم وبين سجوده خمسة عشر ذراعاً •

فإن مروا من وراء ذلك فلا نقض عليه لأن هذا القدر من الذرع لا يمكن فيه الصلاة مع الإمام إلا عند اتصال الصفوف لطول الصلاة فلا تنتقض صلاته بما وراء ذلك كما لا تتعلق بما وراءه •

وأما سائر النجاسات من نحو العذرة والميتة والدم وغيرها فلا تنتقض إلا إذا كان دون ثلاثة أذرع ، وهذا لمن يصل إلى سترته •

فأما المصلى إلى سترته فإنه لا يضره ما وراءها وإن بلغت في الدقة كالشعرة •

وأقلها في الطول أن تكون مثل مؤخر الرجل بالحاء المهملة وهو آلة الشد على الركاب عند أهل الحجاز ، وبمنزلة الشداد عندنا غير أن هيئته غير هيئته •

والمراد (بمؤخره) العود الذي في آخره ، وهو الذي يستند إليه الراكب •

— ٢٤٢ —

واختلفوا في تقديره :

فقليل : ذراع ، وقيل : ثلثا ذراع ♦

وعن نافع أن مؤخرة رجل ابن عمر كانت قدر ذراع ♦

ولعلمهم أرادوا بالذراع العمرى وهو ثلاثة أشبار ، فإن الخلاف في
السترة عندنا على قولين :

أجدهما : أن يكون طولها شبرين ♦

والقول الثانى : ثلاثة أشبار ♦

فهذا أقل ما يجزىء من السترة والله أعلم ♦

وفي المقام مسائل :

المسألة الأولى

(في حكم المرات)

وقد اختلف العلماء في النقض بها :

فذهب أكثر أصحابنا الى أنها قاطعة للصلاة اذا مرت دون الحد
المخصوص ولم تكن في سترة •

وقال جابر بن النعمان : سأل طالوت السموأللى هاشم بن غيلان عن
المصلى : ما يقطع صلاته ؟

فقال هاشم : ليست الصلاة بحبل ممدود وإنما تعرج الى السماء
فيصلها بر القلب ويقطعها فجوره •

وهو قول الربيع بن حبيب وعبد الله بن محمد بن محبوب — رحمهم
الله تعالى •

وقال مالك والشافعى : لا تبطل الصلاة بمزور شيء •

ثم اختلف القائلون بالقطع :

فقال أكثر أصحابنا : يقطع ممر الكلب والحائض والمشرى والجنب
والأقلف البالغ والقروء والخنازير حتى قالوا : لو غسلت الحائض أو الجنب
إلا جراحة ثم مرا بين يدي المصلى انتقضت صلاته •

وزاد بعضهم السباع •

وقيل : انها غير قاطعة ♦

وخرج بعضهم الخلاف هاهنا على الخلاف المتقدم في طهارة سؤرها
وأكل لحمها ♦

وقال ابن محبوب : ان الجنب لا يقطع الصلاة ♦

قال ابن المسيب : هذا غلط عن أبى عبد الله ♦

قلت : ليس بغلط ولكنه مذهب له إن صح عنده وله دليل سيأتى
ان شاء الله تعالى ♦

وقيل : إن مر الحائض والجنب وهما مستتران بثيابهما ولم يظهر
من جسدتهما شيء فلا نقض على المصلى لأن الثوب الذى عليهما بمنزلة
السترة ♦

وان ظهر من بدنهما شيء ولو قلّ قطع لأنه لا سترة دونه ♦

وقال أبو بكر الموصلى فى المرأة تمر بين يدى المصلى : إنها لا تقطع
صلاته لأن أصلها الطهارة حتى يعلم أنها حائض أو جنب أو نفساء ♦

وقال بعض قومنا : يقطع الصلاة الحمار والمرأة والكلب الأسود ♦

قال أحمد : يقطعها الكلب الأسود ، وفى قلبى من الحمار والمرأة شيء ♦

احتج المثبتون للقطع بحديث أبى سعيد الخدرى أن النبى صلى
الله عليه وسلم قال : « إن أحدكم اذا قام يصلى فلا يدع أحدا يمر
بين يديه وليدراه ما استطاع فان أبى فليقاتله فإنما هو شيطان » ♦

وحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إن عفريتاً من الجن تفلت بالبرحة ليقطع على صلاتي فأمكنني الله منه
... الخ الحديث » •

وحديث أبي هريرة أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه سيفاً ، وإن لم يجد فعصاً ،
وان لم يجد فليخط بين يديه خطاً ثم لا يضره ما مر بين يديه » •

وحديث طلحة بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « إذا كان بين يدي المصلي مثل مؤخرة الرحل لم يبالي بما مر
بين يديه » •

ففي هذه الأحاديث دليل على أن المار يقطعها ولولا ذلك لما كان لذكر
المقاتلة والسترة فائدة •

ثم ان قوله « ليقطع على صلاتي » نص في موضع النزاع •

ثم ان قوله « لا يضره ما مر بين يديه » وقوله « لم يبالي بما مر بين
يديه » دليل ظاهر على ذلك •

احتج القائلون أنه لا يقطع الصلاة شيء بقوله صلى الله عليه
وسلم : « لا يقطع الصلاة شيء » •

وتأوله أبو محمد فقال : المراد لا يقطعها شيء غير ما ذكر من القواطع •

وبحديث عائشة قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني وإذا قام بسطتهما والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح •

وعن جابر بن زيد عن ابن عباس : أقبلت ذات يوم وأنا راكب على حمار وأنا يومئذ بمقنى فمررت بين يدي بعض الصف فلم ينكر علي أحد •

ويمكن أن يقال : ليس فيه دليل لأن الإمام سترة الصف •

وأيضاً فالكلام في الممرات التي هي الكلب وما بعده •

ويحتج لأبي عبد الله بحديث أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى الصلاة فلما كبر انصرف وأوحى إليهم أن كما كنتم ثم خرج فاغتسل ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم فلما صلى قال : « إني كنت جنباً فنسيت أن أغتسل » •

وقد أخذ منه بعض قومنا أن صلاة المأموم لا تبطل ببطلان صلاة الإمام لكن تأول قوله (فلما كبر) أي أراد أن يكبر تكبيرة الإحرام فيكون خروجه قبل الدخول في الصلاة وأوماً إليهم لينظروه •

ويؤيد هذا التأويل قوله : (ثم جاء فصلى بهم) لأنه إما أن يستأنفوا الصلاة فيثبت القطع وإما أن يستأنفوها هو فيلزم عليه تقدم إحرامهم على إحرامه ، ولا قائل بصحة ذلك ، وإما أن يبنى على إحرامه الأول ولا قائل به أيضاً •

فما قيل من التأويل أقوى فلا يكون فيه دليل لأبى عبد الله *

وإنما ذكرته دليلا له بحسب الظاهر إذ له أن يتمسك بظاهر الحال
كما تمسك به ذلك البعض من قومنا والله أعلم *

وأما القائل بقطعها بالحمار والمرأة فلا أعرف له حجة *

على أن حديث ابن عباس المتقدم يدل بظاهره على خلافه *

وأما قطعها بالكلب الأسود فلما ورد في بعض الأحاديث من الأمر
بقتله وأنه شيطان والله أعلم *

المسألة الثانية

(في القطع بسائر الحيوانات الطاهرة)

وقد اتفقوا على أنها لا تقطع ما لم تمر بين المصلى وسجوده
إلا ما تقدم عن بعض قومنا من الخلاف في مرور الحمار والمرأة •

وإن مر بينه وبين سجوده فقد اختلفوا في القطع بها :

فمن قال : إنه لا يقطع الصلاة شيء من المرات •

جزم بعدم القطع هاهنا لأنه أسهل من المشرك والجنب •

ومن فروع ذلك ما قيل : إن الطفل الصغير لا يقطع الصلاة ولو مر
بين يدي المصلى وبين سجوده •

وأكثر قولهم : إن كل ذي دم يقطع إذا مر بين المصلى وبين سجوده ،
وذلك كالأنعام والسنور والفأر والأماحي والعسالة والضفدع وما أشبه
هذا •

واختلفوا في ما كان من غير ذوات الدم كالخنفساء والعقرب والجراد
وما أشبهها •

واختار أحمد بن محمد السعالي أنها لا تقطع ، وهو الصحيح •

وأما الذباب والبعوض وما أشبههما مما لا يقدر على الامتناع منه
فإنه لا يقطع قولاً واحداً •

ثم اختلفوا أيضا في من كانت في قبلته دابة مستقبلة له فقيل :
لا نقض عليه •

وقال المختار بن عيسى : إنها تنقض •

ولعل حجته ما في مسند الربيع •

قال جابر : وقد ورد النهي لا يستقبل الرجل في صلاته حيوانا ؛
فحمل النهي على التحريم فجعله قاطعا ، وبذلك جزم الشيخ عامر في
إيضاحه •

ونقل المحشى عن القاضى عياض عن العلماء كراهة ذلك وهو وجه
القول بعدم النقض •

وأما إن استقبله عرضا فلا نقض لما روى ابن عمر عن النبى صلى
الله عليه وسلم أنه كان يعرض راحلته فيصلى اليها •

وان تعلق بالمرأة ولدها فانها تمضى على صلاتها وتغزله عند القيام
لحديث أبى قتادة قال : رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يؤم الناس
وأمامة بنت أبى العاص على عاتقه فاذا ركع وضعها وإذا رفع من السجود
أعادها ، وفي رواية : رفعها •

قال الخطابى : إسناد الإعادة والرفع اليه صلى الله عليه وسلم
مجاز فانه لم يتعمد تحملها لأنه يشغله عن صلاته لكنها لطول ما ألفته
على عادتها تتعلق به وتجلس على عاتقه وهو لا يدفعها عن نفسه •

وان جلس في حجرها أو بينها وبين سجودها فعلى الخلاف المتقدم •

وصرح الأثر بأنه لا يقطع عليها اذا جلس في حجرها أو حيث تسجد ،
وهو مبنى على قول من لا يرى القطع والله أعلم •

المسألة الثالثة

(في القطع بالنجاسات)

والخلاف المتقدم في المسألة الأولى جارٍ هاهنا أيضا لكن لما كان القول بثبوت القطع أكثر في المذهب جرت عليه الفتوى •

وقد اختلف القائلون بذلك أيضا :

فمنهم من قال : ان قليل النجاسة وكثيرها في القطع سواء •

ومنهم من قال : إن كانت رطبة قطعت وإن كانت يابسة لم تقطع •

ومنهم من قال : لا يقطع شيء من النجاسات إلا العذرة الرطبة •

وقال محمد بن محبوب : لو صلى وقدامه ميتة فذلك مكروه ولا يبلغ الى فساد •

وكذلك قال غيره في من صلى وقدامه ثوب فيه جنابة انه لا يبلغ الى فساد صلاته ، ويصرف وجهه عنه •

ومن صلى وقدامه بول أو عذرة أو ميتة أو ثوب نجس فصلاته فاسدة إن تعمد ذلك •

وان لم يعلم حتى فرغ فلا تقض عليه •

وهو قول خامس حاصله : أن النجاسة تقطع عند العلم بها دون الجهل لأنه في حكم الخطأ المعفو عنه •

- ٢٥١ -

وأما الأقوال الأول فلعلها مبينة على اعتبار شدة النجاسة وخفتها ؛
فإن الرطب أشد من اليابس •

وأما ابن محبوب فله لا يرى القطع بالنجاسات إلا إذا كانت بينه
وبين سجوده •

ولعله يرى فيه رأى هاشم والربيع وهو أنها لا تقطع ما لم تمسه •

ثم اختلفوا أيضا في النهر الجاري :

فقال بعضهم : يقطع الصلاة لأنه يحمل النجاسات •

وقال آخرون : لا يقطع لأن به الطهارات ، وهو الصحيح لأن حمله
للنجاسة مظنون •

وأيضا فالماء قد يغلب عليها •

وأيضا فما لم نعلم أنها غلبت على الماء فلا وجه للنقض •

وإن كانت النجاسة جسدا فحتى نعلم أنها مرت فيه •

ثم اختلف هؤلاء :

فمنهم من قال : إن الماء الجاري ستر للمصلى •

وعلى هذا فلو مرت النجاسة في وسط النهر أو في جوانبه لكن بقى
بينها وبين المصلى شيء من الماء الجاري فإنه لا نقض عليه لحصول
الستر •

ومنهم من قال : انه لا يكون سترة •

ولعل القائلين بأنه سترة أنزلوه منزلة الخط •

ولعل الآخرين لا يرون الخط سترة ، أو لا ينزلونه منزلته •

ومن وقعت عليه نجاسة فمر بين يدي المصلي فقل : يقطع صلاته ،
وقيل : لا يقطع •

والخلاف مبني على ما تقدم •

وقال أبو معاوية في المصلي إذا كان بين يديه نجاسة من دم أو بول
أو عذرة تحاذي صدره أو بين ركبتيه وبين سجوده فعليه النقض ولو
لم يمسه أو شيئاً من ثيابه •

وإن كانت عن يمينه أو شماله ولم يمسه فلا نقض عليه •

إن مسها فعليه النقض •

وهذه فروع مبنية على القول بثبوت القواطع •

وينبغي لك أن لا تنسى القول ببنقيض ذلك فإنه يتفرع عليه عدم
القطع مطلقاً ما لم تمس النجاسة جسده أو شيئاً من ثيابه •

وهو معنى ما قيل : أن من صلى وبين يديه عذرة بإزاء صدره
أنه لا نقض عليه ما لم يمسه جسده أو ثوبه والله أعلم •

المسألة الرابعة

(في قطع الصلاة بالصنم والنار)

(وما أشبههما)

ان كان في قبلة المصلى صنم أو نار وما أشبههما من جميع ما يعبد من دون الله تعالى فإنه قطع صلاته لما في ذلك من مشابهة المشركين في عبادة الأصنام ، والمجوس في عبادة النار ؛ ولهذا وصفوا النار بالموقدة •

قالوا : وإن كان جمرا أو سراجا فلا بأس •

وكره ابن محبوب استقبال النار الميتة •

قلت : واستقبال السراج أشد لأنه أشبه بالموقدة •

وكذلك العجل والتصاوير في الحيطان والتمثيل فإنها في حكم الصنم •

وقال محمد بن محبوب : ان استقبال النار الموقدة مكروه لا يبلغ الى فساد •

وكأنه — رحمه الله تعالى — نظر الى معنى ألعة التي لأجلها تقطع النار وهي التشبه بالمجوس فرأى ذلك شيئا بعيدا لبعد العهد بعبادة المجوس حتى أنه أشكل على بعض المتأخرين •

وجه قولهم ان النار قاطعة : فعلى مرة بنجاسة الخطب ، ومرة بالخوف من مرور المقتبس •

— ٢٥٤ —

وليس هذا بشيء ، بل لعة التشبه فقط ؛ ولذا حرمت الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها لأن ضنفاً من الكفرة يعبدونها في ذلك الوقت •

قال الشيخ عامر : وكذلك اللوح والمصحف والاستقبال للأموات من بنى آدم والنائم مضطجعا •

قال : وسواء في هذا تعمد استقباله أو لم يتعمده •

ثم قال : وقال بعضهم : لا يقطع الصلاة شيء من هذه الأشياء ما لم يسجد عليها •

وهو معنى قول من لا يرى القواطع •

ولا أعرف وجه القطع من استقبال الألواح والمصحف إلا أن يكون من جهة التعظيم فان فيها كلام الله إذ المراد بالألواح ما كان فيها ذلك مثل الألواح التي يكتب فيها القرآن ، وكالألواح التي جاء بها موسى عليه الصلاة والسلام من عند ربه •

وان كل ما كان معظماً يمنع استقباله في الصلاة إلا ما أمر الله باستقباله وهو البيت الحرام •

ووجه المنع : الخوف من مشابهة الكفار فانهم إذ عظموا شيئاً سجدوا له •

وجعل بعضهم استقبال القبور كاستقبال النار •

وقال ابن محبوب : الكل مكروه ولا يبلغ الي فساد •

— ٢٥٥ —

وأصله حديث أبي مرثد الغنوي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » •

• فمن جعلها قاطعة حمل النهي على التجزيم •

• وابن محبوب حمله على الكراهية •

وتقطع صورة الانسان إن كان مقبلا الى المصلى بوجهه لأنه في معنى الصنم •

• وقال أبو سعيد : مكروه ولا نقض •

ولا يقطع إن كان مستديرا لزوال هذه العلة ، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وجعل طلحة في قبلته وكان مدبرا به •

ومن هاهنا قال أبو سعيد في الرجل الجالس مدبرا : انه ستره ولا يقطع والله أعلم •

(تنبيهات)

التنبيه الأول

(في الحد الذي يكون القطع بالماء فيما دونه)

فأما الحيوانات الطاهرة مثل الأنعام وغيرها من ذوات الدم فقد تقدم القول فيها أنها لا تقطع إلا إذا مرت بين المصلى وبين سجوده •

فإن مرت بعد ذلك فلا تقطع من غير حد بقرب وبعد •

ويدل على ذلك ما في الحديث المتقدم « فليدراه ما استطاع » فإنه يدل على قرب منه •

وحديث القائلون بالقطع من قومنا فقال بعضهم : إذا مر بينه وبين مقدار سجوده •

وقال بعضهم : بينه وبين ثلاثة أذرع •

وقيل : بينه وبين قدر رمية حجر •

وأما النجاسات فأكثر القول فيها أنها تقطع في ما دون ثلاثة أذرع ، ولا تقطع في ما وراء ذلك •

وقيل : تقطع في ما دون خمسة عشر ذراعا •

وأما المشرك وأشباهه من القواطع والصنم والنار وغيرها من جميع

ما أشبههما فأكثر القول أنها تقطع في ما دون خمسة عشر ذراعا ،
ولا تقطع في ما وراء ذلك •

وقيل : تقطع في ما دون سبعة •

وقيل : في ما دون ثلاثة كالنجاسات ، ولا تقطع في ما بعد ذلك •

وقيل : ان النار الموقدة في ما دون سبعة عشر ذراعا •

وكذلك القبور ، ويجب أن يكون مثلها الصنم وما بمعناه •

واختلف في الميتة :

فقليل : كالكلب ، وقيل : كالنجاسة •

وان ذبح الكلب ومر بلحمه أمام المصلى فقليل : لا يقطع لأن النجاسة
في جلده •

ولا مستند لهذه التحديدات إلا محض الظن والاستحسان فان كل
قائل بحدّ منها يرى أن ذلك القدر كاف في التباعد عن المصلى على
حسب ما وقع في ذهنه •

ولم يوجد قول بأكثر من سبعة عشر لأن هذا القدر بعيد
بالاتفاق •

ولو قطع عليه من مرّ بعد ذلك لقطع عليه من مرّ بعد عشرين أو
ثلاثين وهكذا الى مائة أو مائتين •

ولا حدّ لذلك إلا أن يحصل سائر فيقضى الى منع الصلاة في
الصحارى وهو باطل قطعاً والله أعلم •

التنبيه الثانى

(فى المرور بين يدى المصلى)

اتفق الجميع على كراهية المرور بين يدى المصلى لما روى أبو عبيدة
عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
« لو يعلم المار بين يدى المصلى ماذا عليه لو وقف الى الحشر » ♦

وفى رواية (لو وقف أربعين خريفا) ♦

ثم اختلفوا فى هذه الكراهية :

فعند بعضهم : أنها للتنزيه ♦

وحملها آخرون على التحريم لأن معنى الحديث النهى الأكيد ،
والوعد الشديد ♦

قال ابن حجر : ومقتضى ذلك أن يعدّ فى الكبائر ♦

وهذا القول أنسب بمذهب من أثبت القواطع ♦

والقول الأول مناسب لمذهب من لا يرى ذلك ♦

وخصّ بعض المالكية هذا النهى بالإمام والمنفرد لأن المأموم لا يضره
ومن مرّ بين يديه لأن سترة إمامه سترة له ، أو إمامه سترة له ♦

ورددّ بوجهين :

أحدهما : أن النهى عام في كل مصلٍ ، وتخصيصه ببعض دون بعض محتاج الى دليل •

وثانيهما : أن السترة تفيد رفع الحرج عن المصلى لا عن المار •
 وذكر ابن دقيق العبد أن بعض الفقهاء قسم أحوال المار والمصلى في الإثم وعدمه الى أربعة أقسام :

يأثم المار دون المصلى وعكسه ، يأثمان جميعا وعكسه •

فالصورة الأولى : أن يصلى الى سترة في غير مشروع وللمار مندوحة فيأثم المار دون المصلى •

الثانية : أن يصلى في مشروع مسلك بغير سترة ، أو متباعدة عن السترة ، ولا يجد المار مندوحة فيأثم المصلى دون المار •

والثالثة : مثل الثانية لكن يجد المار مندوحة فيأثمان جميعا •

الرابعة : مثل الأولى لكن لا يجد المار مندوحة فلا يأثمان جميعا •

قال : فظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقا ولو لم يجد مسلكا بل يقف حتى يفرغ المصلى من صلاته •

قال أبو ستة : وظاهر مذهب أصحابنا يشير الى التفصيل المذكور •

قلت : ولكن على رأى من أثبت القواطع وهو أكثر القول والله أعلم •

التنبيه الثالث

(في مدافعة المار)

وقد أجمعوا على ثبوتها لحديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أحدكم إذا كان في الصلاة فلا يدع أحدا يمر بين يديه وليدراه عن نفسه ما استطاع فان أبي فليقاتله فإنما هو شيطان » ♦

واختلفوا في حكمها :

فقال الجمهور : إنها مندوب فقط ♦

وقال أهل الظاهر : بوجوبها لأن حقيقة الأمر للوجوب ما لم تصرفه قرينة ♦

ثم اختلفوا في العلة المثبتة للمدافعة : هل هي لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الإثم عن المار ؟

استظهر بعضهم الأول ، وهو مقتضى المذهب عندنا ♦

واستظهر آخرون الثاني لأن إقبال المصلي على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره ♦

وحجة الأول : ما روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته ♦

وروى أبو نعيم عن عمر : لو يعلم المصلى ما ينقص صلاته بالمرور
بين يديه ما صلى إلا على شيء يستره من الناس •

قالوا : فهذان أثران مقتضاهما الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلى ،
ولا يختص بالمار ، وهما وإن كانا موقوفين لفظاً فلهما حكم الرفع لأن
مثلهما لا يقال بالرأى •

ثم اختلفوا في صفة الدفع :

فقال بعضهم : يدفعه بالإشارة ولطيف المنع •

وقيل : يدرأ ما استطاع بلا علاج •

وقال أبو عبد الله : إن كان قائماً فليتقدم قليلاً حتى يعلم المار أنه
يريده •

وان كان جالساً أوماً إليه برأسه •

وإن أشار إليه بيده بغير معالجة فيكره له وصلاته تامة •

وقال محمد بن المسيب : يمد المصلى يده يدرأ بها عن نفسه قائماً
أو قاعداً •

وقال أبو عبد الله : إذا مر الكلب بين يدي المصلى فأشار إليه
بيده أو ثوبه كأنه يرميه بشيء فلا نقض عليه •

وإن رماه بشيء انتقضت صلاته •

وحكى ابن حجر الإجماع على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح
لمخالفة ذلك قاعدة الإقبال على الصلاة ، والاستغال بها ، والخشوع فيها •

ونقل ابن بطل وغيره : الاتفاق على أنه لا يجوز له المشي من مكانه
ليدفعه ، ولا العمل الكثير في مدافعته لأن ذلك أشد في الصلاة من
المرور •

وأطلق جماعة من الشافعية : أن له أن يقاتله حقيقة وقالوا : يردّه
بأسهل الوجوه فان أبى فبأشدّها ولو أدى الى قتله ؛ فان قتل فلا شيء عليه
لأن الشارع أباح له مقاتلته ، والمقاتلة المباحة في وقتها لا ضمان فيها •

ونقل عياض وغيره : أن عندهم خلافا في وجوب الدية في هذه الحالة •

وأما القود فلا قود عليه باتفاق العلماء •

كذا قال القاضي عياض •

واستبعد ابن العربي تجويز مقاتلته بما يفضي الى هلاكه وقال :
المراد بالمقاتلة المدافعة ، ثم ذكر رواية فيها (فان أبى فليجعل يده في صدره
وليدفعه) •

وقال : وهو صريح في الدفع باليد •

واستتبط ابن أبي حجرة من قوله : (فإنما هو شيطان) أن المراد
بقوله (فليقاتله) المدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال لأن مقاتلة الشيطان
إنما هي بالاستعاذة والاستتار عنه بالتسمية ونحوها والله أعلم •

المسئلة الخامسة

(في السترة)

السترة حاجز يجعله المصلى بين يديه فيسجد دونه •

وفائدته : حفظ الصلاة من قطع المهرات فانه اذا صلى الى سترة
لا يضره ما مر وراءها •

والحجة في إثباتها : حديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم
قال : « اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه سيفا ، وان لم يجد
فم عصا ، وان لم يجد فليخط بين يديه خطا ثم لا يضره ما مر بين يديه » •

وحديث طلحة بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « اذا كان بين يدى المصلى مثل مؤخرة الرحل لم يبال بما
مر بين يديه » •

وروى أنه صلى الله عليه وسلم غرز عنزة فصلى اليها •

قال العلامة الصبحى : وليست السترة من الأركان التى لا تتم
الصلاة إلا بها وإنما يؤمر بها بلا إيجاب اذا خاف على صلاته من
المهرات ، والكلام فيها ينحصر في ثلاثة أمور :

الامر الاول

(في صفة السترة)

وقد اختلفوا فيها على أقوال ، واختلافهم ينحصر في ثلاث جهات :

الأولى : في نفس السترة ، ما هي ؟

والثانية : في قدرها في الدقة •

والثالثة : في قدرها في الطول •

فأما الاختلاف الذي في نفسها ما هي ؟ فإنهم اتفقوا على أن كل ظاهر مرتفع من الأرض ارتفاعا مخصوصا على الصفة الآتية أنه سترة •

واختلفوا في ما ليس بمرتفع ، وذلك هو الخط والنهر :

فذهب الأكثر الى جعله سترة كما تقدم من حديث أبي هريرة •

وأنكره مالك بن أنس •

وكان الشافعي يقول في العراق بالخط ثم قال بمصر : ولا يخط المصلن بين يديه خطا إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتبع •

وهكى عن الكوفي أنه قال : لا يقطع الخط شيئا •

ثم اختلف القائلون بثبوته :

فمنهم من قال : إنه سترة عند العدم ، وهو الصحيح للحديث
المتقدم •

ورفع الى أبى جابر : أن الخط يجزىء عن السترة •

وقال الثورى : الخط أحب الى من الحجارة التى تكون فى الطريق اذا
لم تكن ذراع •

وقيل : ان الحجارة لو صغرت خير من الخط لما فى ذلك من معنى
الارتفاع •

وكذلك ما أشبه الحجارة فى هذا المعنى •

وأما الثورى فانه لحظ ترتيب الحديث فانه ذكر السيف ثم العصا
ثم الخط ، ولم يذكر الحجارة •

ثم اختلفوا فى صفة الخط :

فقيل : يكون مقوسا كهيئة المحراب •

وقيل : قائما بين يدي المصلى الى القبلة •

وقيل : من جهة يمينه الى شماله •

وأما الماء الجارى فقيل : انه سترة للمصلى •

وقيل : ليس بسترة •

— ٣٩٦ —

وقيل : إن كان نهرا كبيرا فسترة ، وأما الصغير فليس بسترة •

وقد اتفقوا على أن الماء الراكد ليس بسترة •

ولعل من جعله سترة شبيهه بالخط •

وأن من لم يجعله سترة رآه مخالفا له ؛ إما لأنه يحمل النجاسات أو لأنه لا يجرى إلا في ثقب فيكون أسفل من موضع السجود •

وأما القائل بالتفصيل بين الكبير والصغير فكأنه نظر إلى نفس الجرم فاعتبر الكثير ساترا دون القليل ؛ أو لأنه إذا حمل نجاسة يكون أقوى في حملها من الصغير ، وفي غالب أحواله أنها تتوسطه فيبقى بينها وبين المصلى ماء لا نجاسة فيه •

وهذا الوجه أظهر من الذي قبله فإن عظم الجثة غير معتبر في السترة والله أعلم •

وأما اختلافهم في دقتها :

فقيل : لا غاية لذلك ، وأنها تجزئ ولو كانت كالشعرة في الدقة •

وقيل : حتى تكون كالسهم فصاعدا ولا تجزئ دون ذلك •

وقيل : حتى تكون كالأسلة •

ولعل صاحب القول الأول يحتج بظاهر الحديث في وضع السيف قدامه فانه قد يقابل المصلى حد السيف دون عرضه ، وذلك الحد في غاية الدقة •

— ٢٦٧ —

ويبحث : بأنه لم يكن الحبد بنفسه بقترة إلا بانضمامه إلى السيف ،
وهو في ذلك الحال أفخم من الشعرة •

ولعل القائل بقدر السهم لحظ معنى العصا فإنه أقل ما يكون في
دقته كالسهم •

وفي حديث آخر « استقروا ولو بسهم » •

فإن صبح فهو حجة لهذا القول •

وأما القائل بالأسلة فكأنه رآها أقل شيء يمكن غرزه ، وأن المطلوب
من السترة غرزا أمام المصلى •

ويبحث : بأنه يمكن أن يمد خيط من أعلى إلى أسفل من غير غرز
إذ ليس الغرز نفسه مطلوبا ، وإنما المطلوب انتصاب السترة أمام المصلى
لكن لما لم يتأت انتصابها غالبا إلا بالغرز احتيج إليه والله أعلم •

وأما اختلافهم في قسدر طولها في الهواء فعلى أقوال :

ذهب أكثر أصحابنا أن طولها ثلاثة أشبار فصاعدا ، وذلك كأقصر
سيف وأقصر عصا •

وقال بعضهم : تكون ذراعا فصاعدا •

ولعل القولين مبنيان على اختلافهم في طول مؤخر الرجل :

فانه قيل : ذراع ، وقيل : ثلثا ذراع •

— ٢٦٨ —

فإن حملنا لفظ الذرع على الذراع العمرى ظهر المعنى فإن الذراع
العمرى ثلاثة أشبار فيكون ثلثاه شبرين *

وقال بغضهم : يجزىء قدر شبر *

وقيل : قدر المسواك *

وجوز بعض قومنا أن يعرض العصا ويصلى اليها *

ولعله أخذه من إطلاق الحديث وهو قوله : (فليجعل تلقاء
وجهه سيفاً وإن لم يجد فعصاً) فإنه ليس فيه التقييد بالنصب *

والجواب : أن القيد مفهوم من مقتضى الحال ، ومن رواية العنزة ؛
فإنه غرزاها ولم يعرضها *

وذكر أبو محمد قولاً : إن طول السترة بقدر قامة الإنسان على
طوله *

وهو قول لم أجده لأحد من الموافقين ولا المخالفين ، ولعله اطلع
عليه فمن حفظ حجة على من لم يحفظ *

وكأنه مأخوذ من معنى الرواية أنه صلى الله عليه وسلم صلى
وجعل طلحة قبلته وكان مدبراً *

ويرده الأحاديث المتقدمة ؛ فإن فيها أن السيف والعصا ومؤخر الرجل
مجزىء في ذلك *

ولعل هؤلاء يجعلون الرواية مثل مؤخرة الرجل بالجيم كما يفيد ظاهر
كلام أبي محمد *

فإنه ذكر خلافا في ذلك ، وعبر عن الرجل في موضع بالإنسان ؛
وإعجام الحاء لحن •

ولو سلم لعارضه حديث السيف والعصا •

وأيضا فهو محتمل للتأويل بأن يكون كمؤخره قاعدا لا قائما •

وأما أقوال قومنا فإنها تقارب أقوالنا في ذلك ؛ فإن عطباء قال في
طولها : يكون ذراعا خالصا على الأرض ، وبه قال سفيان الثوري
وأصحاب الرأي •

ومعنى ذلك أنه لا يعتبر بما غاص في الأرض منه •

وقال مالك والشافعي : قدر عظم الذراع فصاعدا •

وقال قتادة : ذراعا وشبرا •

وقال الأوزاعي : يجزئ السهم والسوط والسيف •

والمعاني في هذا متقاربة والله أعلم •

وفائدة الخلاف تظهر في ما إذا مر شيء من القواطع في الهواء مرتفعا
كما إذا قحم كلب حتى وقع في الجانب الثاني :

فإنه على قول من جعل السترة ثلاثة أشبار لا ينقصها إذا كان ارتفاعه
ثلاثة أشبار •

وان كان ارتفاعه قدر شبرين قطع عند القائلين بالثلاثة ، ولا يقطع
عند القائلين بالشبرين •

وكذا القول في ما زاد وقل *

ووجهه : أن ما فوق السترة غير قاطع إذ لو كان قاطعا لأمرنا بتطويلها
الى الحد الذي لا يكون قاطعا *

ومن هنا قال ابن محبوب في الكلب اذا مر على جدار في قبلة المصلى
انه اذا كان طول الجدار أكثر من ثلاثة أشبار لم يقطع وإن استفرغ
الجدار ولم يكن للمصلى سترة غيره *

وقال غيره : إن بقى من الجدار قدر الإصبع فلا يقطع ، وإن
استفرغه كله قطع حيث لم يكن للمصلى سترة غير الجدار *

وينبغي أن يحمل هذا القول على ما اذا كان الجدار دون السترة
في الطول *

ويحتمل أن هذا القائل جعل السترة نافعة عما وراءها لا عما فوقها
كما يفيدته معنى الحديث *

والجواب : أن في الحديث الإطلاق أنه لا يضره ما مرّ بين يديه فهو
يتناول ما فوق السترة وما وراءها *

ويبحث : بأن الإطلاق غير مراد وإلا لزم أن لا يضره ما مرّ بينه
وبين سترته *

ويجاب : بأن ذلك معلوم من الأمر بالدنو اليها *

وأیضا فان هذا الوجه يسقط فائدة السترة إذ لو قيل به لما كان
لنصبها فائدة بخلاف الوجه الأول ، فإن الإطلاق يقبله والله أعلم *

الامر الثاني

(في سترة الصفوف في الجماعة)

اعلم أن الإمام سترة لمن وراءه حتى قيل : لو مضى الكلب أو غيره من القواطع بين يدي الصف الأول فرجع قبل أن يتعدى الإمام إنه لا نقض عليهم لأن الإمام سترة لهم ، وذلك لتتزيل صلاتهم منزلة صلاة واحدة ، وجعل جماعتهم في حكم شخص واحد لأنهم كالبنين الواحد يشد بعضه بعضا ، فلو وقعت فرجة لاختل البناء ، وفسد الاجتماع على من وراءها •

وقال ابن محبوب : تفسد صلاة الذين مر بين أيديهم ، وذلك لأنهم أشخاص متعددون ، والإمام إنما يكون سترة لمن وراءه فقط وهو رجل واحد مثلا فيبقى من هاهنا وهاهنا لا سترة لهم •

وقال آخرون : ان مضى قدام الإمام لم ينقض على أحد من الصفوف •

وان مضى خلفه نقض على الذين مر قدامهم •

ومعنى هذا القول أن القاطع يكون مروره في المكان الذي يوازي المكان الذي هو امام الإمام ، أو يكون بالمكان الذي يحاذي ما وراء الإمام لا أنه يمر قدامه أو من ورائه حقيقة •

ووجهه : أنه اذا مر بالمكان الذي هو وراء الإمام فكأنه مر بينهم وبين سترتهم بخلاف المكان الآخر فإنه في حكم المار وراء السترة •

وان مر بين الإمام وبين سترته انتقضت صلاة الإمام اتفاقا من المثبتين للقواطع •

وفي صلاة من وراءه خلاف :

قيل : تنتقض بناء على القول بأن صلاتهم مرتبطة بصلاته صحة وفسادا •

وقال ابن محبوب : لا تنتقض ويتقدم منهم واحد يتم بهم صلاتهم بناء على القول بأنها غير مرتبطة بصلاته •

وهو الصحيح كما تقدم ، وأن الإمام سترة لمن وراءه فلم يقطع عليهم المار •

وان تعددت الصفوف فمر القاطع بين الإمام وبين الصف الأول انتقضت صلاة الصف الأول ولم يضر الإمام ولا غيره •

أما الإمام فلأنه مر خلفه •

وأما سائر الصفوف فلأن الصف الأول سترة لهم •

وإن مر على بعض الصف الأول حتى جاوز الإمام من خلفه فسدت صلاة من مر بين أيديهم دون من بقى من الصف الأول لأنه لم يمر عليهم •

وقيل : تفسد صلاة الصف الأول كله لأنه قطع بينهم وبين سترتهم •

وكذلك إن مر بين الصفوف فانها تنتقض صلاة الصف الذي مر بين أيديهم ولا نقض على من كان خلف ذلك الصف ولاقدامه لأن الناس سترة لبعضهم بعضا •

وأصل هذا الفصل كله استتاره صلى الله عليه وسلم لطلحة وبراحلته في الصلاة والله أعلم •

الامر الثالث

(في السترة عن الكنيف)

والكنيف عبارة عن اجتماع ثلاث عذرات فصاعدا ولو لم يتخذ
• كنيفا •

وقيل : لا يكون كنيفا حتى يتخذ لذلك •

فأما إن اجتمعت العذرات من غير قصد الى جعله كنيفا فهي في
حكم النجاسة الغليظة •

وجعل بعضهم الماء الذي فيه العذرة بمنزلة الكنيف •

والصحيح أنه في حكم النجاسة •

وأما مجتمع مياه البواليع وما يجتمع من ماء العذرة فهو في حكم
العذرة •

ولما غلظت النجاسة في الكنيف استحسنوا له سترتين بينهما هواء •

ولا يعتبر جدار الكنيف بل سترتان غيره •

وقال أبو المؤثر : اذا كان على الكنيف جدار أجزأ عن سترة واحدة •

وقيل : ان الثوبين يقومان مقام السترتين كالجدارين •

(م ١٨ — معارج الآمال ج ١١)

— ٢٧٤ —

واختلفوا في الحضارين والخشبطين والغمائف :

فقليل : لا يقومان مقام السترتين عن الكنيف *

وقيل : بل يقومان لأنهما سترتان *

وقيل : سترة واحدة *

ثم اختلف هؤلاء :

فقال بعضهم : سترة الكنيف كسترة غيره ، وليس هو عندهم بأشد
من المشرك والخنزير *

وقال آخرون : لا تجزئ السترة عن الكنيف إلا أن تكون قائمة في
الارتفاع تستر المصلى كله عرضه وطوله *

وهذا كله إذا لم يكن بينه وبين المصلى خمسة عشر ذراعا ، ولم
يكن الكنيف مرتفعا عن موضع المصلى مقدار ما يكون سترة ؛ فإذا كان
على هذا الحال من البعد والارتفاع فلا يكون قاطعا *

ولابد من جريان الخلاف المتقدم في قدر المسافة للقواطع الغليظة
وان لم يذكر هاهنا فإن المعنى واحد *

وان ارتفع المصلى عن موضع الكنيف قدر خمسة عشر ذراعا
فانه لا يقطع عليه لأنه في معنى المسافة في البعد *

١ ولم يجعل بعضهم المسافة في العلو كالمسافة في البعد *

قال بعضهم : وهذا شاذ من القول ، وخرّجه على قول من أجاز
أن يعلو أو يُعلَى •

وذكر محمد بن عبد الله بن ممداد : أن الكنيف إذا كان أسفل فحدّه
سبعة عشر ذراعا أو جداران •

ولعله خارج على معنى هذا القول الشاذ •

وحاصل المقام : أنهم شددوا في الكنيف ما لم يشددوا في غيره لأحوال
منها : غلظ النجاسة ، ونفرة النفس عنه ، والتشويش بريجه على المصلى ،
وتأذى الملائكة من قرب ، وكونه قائما لا يزول بخلاف سائر الممرات
فإنها تمر في لحظة ، وكون استقبال المصلى إياه لا يكون غالبا إلا عن تعمد
فاستحسنوا له لأجل ذلك سترتين على أن الشارع لم يأمر إلا بسترة واحدة
في مطلق القواطع ؛ فالزيادة استحسان •

والقائل بالسفرة الواحدة في الكنيف اعتبر الأصل وترك الاستحسان •

والقائل بتعظيم السفرة في حقّه أكثر من غيره نظر الى غلظ النجاسة
فاستحسن تغليظ السائر مراعاة للمناسبة ، وقضاء لحق الاحتياط
والله أعلم •

(بترك شيء من الشروط)

وتارك شيئاً من الشروط

فلا صلاة لانتقيا المشروط

يعنى أن من ترك شرطاً من شروط الصلاة التي لا تنتم إلا بها كالوضوء والوقت والاستقبال واللباس وغيرها فلا صلاة له لانتهاء المشروط بانقضاء الشرط .

ومعنى ذلك أنه إذا شرط تمام شيء بوجود شيء كما شرطت صحة الصلاة بوجود الطهارة فإنه إذا عدت الطهارة عدمت الصحة لأن الشرط ما يعدم بعدهم الوجود المقيد به .

وكذا القول في الاستقبال واللباس الطاهر وغيرها من الشروط فإنه
إن أخل بشيء من ذلك متعمدا فسدت صلاته إجماعا •

واختلفوا في الثوب يصلى فيه المرء ثم يعلم بعد الصلاة بنجاسة فيه :

فقال بعض أصحابنا وبعض قومنا : عليه الإعادة على حال .

وقال آخرون منا ومنهم : ان علم في الوقت أعاد وليس عليه بعد الوقت إعادة •

وذكر ابن المنذر قولاً ثالثاً وهو : أنه لا إعادة عليه مطلقاً .

ولم يبعده أبو سعيد لأنه قد صلى على السنة ، ولحديث العفو عن الخطأ والنسيان ، ولثبوت السنة في عذر الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً مع أن كل واحد منهما ناقض للصوم على التعمد .

فكذلك من صلى بالمتنجس فإنه لو تعمد فسدت صلاته إجماعاً كما لو أكل في رمضان فسد صومه إجماعاً ، والنسيان كالنسيان .

وأما القول بالإعادة فجاء على القاعدة .

وذلك أن القاعدة اشتراط الطهارة في الثوب والبدن وأن غير ذلك لا يصح ، وأن العفو في الخطأ والنسيان إنما هو لرفع الإثم فيهما دون الصحة والفساد .

وأما القول بأنه يعيد في الوقت فلأنه إذا خرج الوقت وهو على حال يرى أنه مؤدٍ لفرضه فلا يتوجه إليه الخطاب بعد الوقت .

ويبحث : بأنه كالناسي لصلاته يجب عليه الفعل متى ذكر .

والمعنى أن الخطاب متوجه إليه في الجملة بدخول الوقت ولا يرتفع إلا بالأداء الصحيح .

وكان هذا القول مبني على قول من يرى القضاء بأمر ثان غير الأول .

وكان القول الأول وهو وجوب إعادة ما مطلقاً مبني على قول من يرى وجوب القضاء بالأمر الأول .

وأما ان صلى قبل الوقت خطأ ثم تبين له بعد ذلك فعلية الإعادة ،
سواء عظم في الوقت أو بعده لأنه لم يؤديه على الوجه الذي أمر به •

ولم يذكر أبو سعيد في هذا خلافا •

وحكى أبو محمد الإجماع عليه بخلاف المصلي بالنجس ، ولا يجزىء
فيه ما يجزىء فيه لأنه لا يصلي قبل الوقت إلا وهو مقصر في الاجتهاد
بخلاف المصلي بالنجس ناسيا •

وبيان ذلك : أن تقديم الصلاة عن وقتها لا يحتمل النسيان بخلاف
تأخيرها عنه لأنه لا يصلي حين يصلي إلا وهو ذاك لصلاته ووقتها •

نعم ، يحتمل الخطأ بالغيم والظلمة وما أشبههما لكن يكون المخطئ
في هذا مقصرا في اجتهاده إذ يمكنه أن يؤخر حتى لا يشك ، وبذلك يؤمر ،
وهو فرضه •

وقد ذكر ابن المنذر خلافا في هذا على حصد الخلاف المتقدم لكن
قائلوه غير قائلية ، وليس في المذهب إلا قول واحد •

وأما المخطئ في القبلة فإن انكشف له خطؤه بعد أن صلى بالتحري
فقال قوم : لا إعادة عليه في الوقت وبعد الوقت •

وجزم به أبو محمد ، ونقل في موضع آخر الإجماع عليه ، بل قال :
إذا انكشف له الأدلة في صلاته توجه إلى القبلة ، وبني على صلاته •

واستدل على ذلك بفعل أهل قباء حين بلغهم تحويل القبلة •

— ٢٧٩٠ —

وفي الاستدلال نظر تقدم ذكره •

وكذلك في حكاية الإجماع نظر ؛ فان غيره نقل الخلاف في المسألة •

قال الشيخ عامر : إن تبين له أنه صلى الى غير القبلة فانه يعيد
عند بعضهم •

وقال آخرون : لا إعادة عليه •

واستحسن بعضهم أن يعيد في الوقت ؛ فان خرج الوقت فلا إعادة
عليه •

وذكر سبب الاختلاف ، وقد تقدم ذكره في باب القبلة من الجزء
الثالث والله أعلم •

تنبيه

(في من رأى على ثوبه قذرا)

(ولا يدرى متى أصابه)

من رأى على ثوبه قذرا ولا يدرى متى أصابه قال هاشم : يعيد
صلاته يوما وليلة •

قال أبو المؤثر : وقد قيل : يعيد آخر صلاة صلاها في ذلك الثوب •

قال : وبه نأخذ •

والأول مبني على الاحتياط ، والثاني على الحكم •

قال أبو المؤثر قال زياد بن الوضاح في رجل رأى في ثوبه دما أقل
من ظفر ثم نسي أن يغسله حتى صلى فيه قال بعض الفقهاء من أهل
خراسان : ان عليه إعادة الصلاة •

وقال سعيد بن محرز عن هاشم :

وقال سعيد بن محرز عن هاشم : لا إعادة عليه •

ومن صلى وهو لا يعلم أن فيه دما فلما صلى رآه في ثيابه فان
كان الدم رطبا بحيث يمكن حدوثه بعد التحيات على قول ، أو بعد
التسليم على آخر فلا شيء عليه •

وان كان يابسا فعليه النقض لأن ييسره دليل على سبق حدوثه
والله أعلم •

— ٢٨١ —

(الكلام في النقض بمسابقة الإمام)

ثم أخذ في نقض الصلاة بمسابقة الإمام فقال :

ولا صلاة للذي تقدما

إمامه أو قبله قد أحرم

ذكر في هذا البيت النقض بمسابقة الإمام لأن متابعة المأموم لإمامه شرط لصحة صلاته ، والمسابقة إخلال بهذا الشرط ؛ فهو داخل تحت القاعدة التي في البيت قبله .

وكذلك ينقض سبق الإمام للمأموم اذا تأخر عنه حتى سبقه سبقا مخصوصا على حسب ما سيأتى فالكلام في المقام ينحصر في طرفين :

الطرف الاول

(في سبق المأموم لإمامه)

سبق المأموم لإمامه ناقض بلا خلاف لقوله صلى الله عليه وسلم :
« إنما جعل الإمام ليؤتم به » •

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار » •

وحكى عن بعض المحدثين أنه رحل النى دمشق لأخذ الحديث عن
شيخ مشهور بها فقراً عليه جملة لكنه كان يجعل بينه وبينه حجاباً •
ولم ين وجهه فلما طالبت ملازمته له وزأى حرصه على الحديث كشف
له الستر فرأى وجهه وجه حمار فقال له : احذر يا بنى أن تسبق الإمام
فإنى لا مرّ بى فى الحديث استبعدت وقوعه فسبقت الإمام فصار
وجهى كما ترى •

وعن أبي هريرة أيضاً أنه قال : الذى يرفع رأسه ويخفضه قبل
الإمام فإنما ناصيته بيد الشيطان •

وعن أنس قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
يوم فلما قضى صلاته أقبل علينا بوجهه فقال : أيها الناس ، إنى إمامكم
فلا تسبقونى بالركوع ولا بالسجود ، ولا بالقيام ولا بالانصراف فإنى
أراكم أمامى ومن خلفى •

وقد أجمع العلماء أنه يجب على المأموم أن يتبع إمامه فى جميع
أقواله وأفعاله •

فهذه الأدلة قاضية بوجوب الاتباع ، وإذا وجب الاتباع كان تركه معصية ، ومن شرط الصلاة أن لا يعصى الله فيها •

ثم انه لا معنى للإمامة إلا اقتداء المأموم بالإمام ، فلو سبقه بطلت الإمامة ، وهو قد التزمها في صلاته ، وببطلانها تبطل الصلاة إذا كان ذلك من قبل المأموم لأنه قد تعرض للفساد •

واختلفوا في من يسجد مع الإمام ويرفع معه :

ف قيل : بفساد صلاته لأنه مقارن لا متبع •

وقيل : بصحتها لحصول الاتباع مع المقارنة •

وهذا الخلاف ناشئ عن اختلافهم في صفة الاتباع : ما هي ؟

فإن بعضهم قال : هي كون فعل المأموم بعد فعل الإمام ، ثم مثل أن يكون الإمام في السجود وهم بعد في القيام •

وقيل : لا يسجدون حتى ينقطع الصوت •

وقال آخرون : إن الاتباع مقارنة فعل المأموم لفعل الإمام في التكبير والركوع والسجود والرفع منهما •

وإنما يراعى في التكبير على هذا القول آخره لأنه بآخره يقع عليهم الاسم •

ومعنى ذلك أن يفرغ من التكبير بعد فراغ الإمام •

وعند هؤلاء أنه إذا قارن فقد فعل ما يجزئه لكن فاتته فضل الجماعة .

والصحيح الأول لحديث البراء بن عازب قال : كنا نصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال (سمع الله لمن حمده) لم يحسن أحد منا ظهره حتى يضع النبي صلى الله عليه وسلم جبهته على الأرض .

احتج الآخرون بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا قرأ فأنصتوا » .

ومن سبق الإمام متعمدا فسدت صلاته مطلقا .

وقال أصحاب مالك : إذا سبق بالإحرام والسلام بطلت ، وإن سبق بغيرهما فلا تبطل .

وذلك أنهم اعتبروا المبدأ والنتهى ، واغتفروا الوسط .

وليس بشيء لأن أدلة الاتباع قاضية بالمتابعة في جميع الأركان ولا معارض فلا يمكن ترك ما يقتضيه الدليل لغير دليل .

ومن أحرم قبل إمامه فعليه أن يعيد إحرامه إذا أحرم الإمام اتفاقا بل إجماعا ، سواء كان متعمدا أو ناسيا لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا كبر فكبروا » .

فإن لم يعيد إحرامه لزمته إعادة صلاته .

وإن علم في الركوع أنه كبر قبل الإمام ففيل : عليه أن يبتدىء

الصلاة بتوجيه وإحرام ، ويلحق الإمام حيث أدركه ، وأما قبيل ذلك
فليس عليه إلا إعادة الإحرام *

وقيل : عليه التوجيه أيضا *

قال أبو سعيد : وإن قال قائل : إن عليه التسليم والتوجيه على نحو
ما حكى عن الشافعي فليس ببعيد عندي *

ولعل وجهه اعتبار إحرامه على النسيان لحصول العذر فيخرج
من صلاته بالتسليم لئلا يكون إهمالا *

والظاهر أنه لا صلاة له فلا معنى لثبوت التسليم *

وإن سبقه في القراءة فإن كان في قراءة السر فلا بأس عليه لأن
المتابعة فيها غير واجبة لوجوب السر ، ولا تلزم المتابعة إلا حيث تمكن ،
ولا إمكان في الخفي *

وإن كان في قراءة الجهر فإن سبقه ناسيا فقليل : يقف حتى يلحقه
الإمام ثم يتبعه ويبني على قراءته لأنها قد حصلت له وهو معذور في
السبق بالنسيان *

وقيل : يبتدىء القراءة لأنه قرأ في غير موضع القراءة وعليه سجدة
الوهم *

وقيل : لا يبتدىء ولو تعمد لذلك ولا فساد عليه لأنه لم يسبق الإمام
في حد وإنما سبقه بما يقال في الحد *

ثم اختلف هؤلاء :

فقال بعضهم : أما الركعة الأولى فلا يقرأ حتى يقرأ الإمام •

وأما الثانية فلا بأس •

وقال بعضهم : إن ذلك في الركعة الأولى مكروه من غير فساد •

قال بعضهم : وكذلك عن أبي سعيد في ما قيلت عنه •

وإن ركع قبله متعمدا فسدت صلاته •

وإن كان ساهيا فقال بعضهم : عليه أن يرجع إلى القيام ثم يركع ليكون تابعا •

وقال آخرون : ليس عليه ذلك وإنما يتبع الإمام إذا وصل إليه لأنه قد ثبت له الركوع ، وعفى عنه في السبق للسهو •

وكذا القول إذا سجد قبله •

وأما ما يقال من التعظيم في الركوع والسجود فعلى قول من يقول (يرجع) فإنه يعيد التعظيم مرة أخرى •

وأما على قول من يقول (يمسك مكانه) فإنه لا يعيد •

ومنهم من يقول : يعيده على هذا الوجه أيضا •

وكذلك إن رفع رأسه قبل إمامه من ركوع أو سجود فإنه إن تعمد لذلك فسدت صلاته •

وقال محمد بن المسيب : لا ينقض عليه حتى يرفع رأسه مرتين متواليتين أو غير متواليتين ثم ينقض .

وهو قول انفرد به ، ولم أجده عن غيره .

وكأنه رأى المرة عملاً قليلاً فيقبل العفو بخلاف المرتين فإنه فعل المصريين .

والجواب : ان لم تفسد المرة لم تفسد المرتان لأن النقص إنما كان لترك المتابعة لا للإصرار ، ولا فرق بين تركها مرة أو مرتين كما أنه لا فرق بين خروج الحادث مرة أو مرتين ، وموجبات النقص يقوم قليلاً مقام كثيها .

وان رفع رأسه ساهياً أو خطأ فقال أبو زياد عن هاشم : انه يردّه إلى الأرض .

وقال عمر : أيما رجل رفع رأسه قبل الإمام في ركوع أو سجود فليضع رأسه قبل رفعه إياه أى قبل رفع الإمام رأسه .

وقال الحسن البصري وأبراهيم النخعي : يعود في مسجده قبل أن يرفع رأسه .

وقال الأوزاعي : يعيد رأسه فاذا رفع الإمام رأسه فليمكث بعده مقدار ما ترك .

قال أبو سعيد : يرجع وان لم يعلم حتى لحقه الإمام لم يضره ومضى مع الإمام .

... وان رجع فوافق الإمام قد رفع وقف على هيئته التي هو فيها حتى يصير الإمام في الحد الثاني ثم يتبعه •

وان سبقه في التحيات فلا يضره لأنها سر فهي في حكم قراءة السر •

وان سبقه بالتسليم فيخرج فيه الخلاف المتقدم :

فعلى قول من يقول : ان السلام ركن تفسد صلاته ان تعمد •

وان نسي أعاد التسليم بعد أن يسلم إمامه •

وعلى قول من يقول : ليس بركن فلا إعادة عليه وقد فعل خلاف ما يؤمر به فإنه على كل حال مأمور بالتسليم بعد تسليم الإمام •

ثم ان تسليم الإمام إياحة للخروج من الصلاة والمسلم قبله تعجيل الأمر قبل أوانه والله أعلم •

الطرف الثانى

(فى سبق الإمام للمأموم)

وهو إما أن يسبقه بأول الصلاة فيلزم المأموم أن يحرم ويدخل مع الإمام فى الحد الذى هو فيه لحديث على ومعاذ بن جبل قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام » فلو اشتغل بعد الإحرام بعمل لم يكن الإمام فيه فسدت صلاته •

وذلك كما اذا اشتغل بالقراءة والإمام فى الركوع ، أو اشتغل بالركوع والإمام فى السجود فإنه لا تتم صلاته ولو لحق الإمام فى بعض أركان الصلاة •

وأما اذا أحرم مع الإمام ثم سبقه الإمام بشيء من الحدود فان كان السبب فى ذلك أنه نعس فقليل : انه يدخل مع الإمام حيث ما أدركه ثم يقضى ما فاتته حال نعاسه ، وهو فى حكم المسبوق بأول الصلاة •

وان لم ينتبه حتى سلم الإمام فإنه يبنى على صلاته •

وان كان السبب إبطاءه فى القراءة ، أو تخفيف الإمام ، أو الاشتغال بدفع الوسوسة فقليل : ما لم يكن بينه وبين الإمام حد من الصلاة فلا نقض عليه •

وان كان بينهما حد لم يكن فيه أحدهما فعليه النقض •

وعبر فى الإيضاح عن الحد بالعمل •

(م ١٩ — معارج الآمال ج ١١)

— ٢٩٠ —

قال : وقال بعضهم : لا إعادة عليه ما لم يفته بعملين •

قال : ثم إنهم اختلفوا في مقدار العمل في الصلاة :

قال بعضهم : القراءة وحدها عمل •

وقال بعض : القراءة والركوع •

وقال بعض : الركعة وجميع ما يعمل فيها عمل •

وقيل : إذا أدرك الإمام في حد من الصلاة — أى حد كان —

فلا فساد عليه ، وإن لم يدركه حتى خرج من الصلاة فسدت صلاته •

وهو أرخص ما قيل •

ثم خرّج الشيخ محمد بن إبراهيم على معنى هذا القول أنه إذا أدرك الإمام قبل أن يفرغ من تحيات نفسه إلى (محمدا عبده ورسوله) فإن ذلك هو الحد •

قال : ولعل بعضا يقول : إذا أدرك مع الإمام القعود إلى أن يقرأ هو إلى (محمدا عبده ورسوله) قبل أن يسلم الإمام فقد أدرك الحد مع الإمام •

قال : والأول أحبّ إلى •

وذكر الشيخ عامر أن سبب الاختلاف عنده : هل من شرط فعل المأموم أن يكون مقارنا لفعل الإمام أو ليس من شرطه ذلك وإنما شرطه أن يكون بعده فقط ؟

وإذا كان بعده فمتى يكون فعله مخالفا لإمامه ؟ انتهى والله أعلم •

(الكلام في النقض بمخالفة المأمور به في الموقف)

ثم أخذ في بيان النقض بمخالفة المأمور به في الموقف ، وهو أيضا
من شروط الصلاة في الجماعة فقال :

ولا لمن صلى على اليسار
من بعد علمه بنهي الباري

قيل ومن صلى وراء الصفوف
منفردا في الموضع المعروف

ولم يكن خلف الإمام وقفا
مصليا لكنه تطرفا

وهكذا إن قطعت السبل
إلا إذا صفوفهم تتصل

ومثلها في ذلك الأنهار
إن فصلت بينهم والنار

ومن يكن صلى وراء إمامه
بحيث لا يسمع من كلامه

مع مدّ صوته فلا فرض له
إن كان أعلى أو محاذيا له

وقيل لو سمعه فلا يصح
أن يعلو الإمام وهو متضح

وأن تصلى امرأة مع أجنبى
فى نحو ست أذرع أو أقرب

يعنى أنه لا صلاة لمن صف عن يسار الإمام اذا كان عالما بالنهى
عن ذلك فان السنة قد مضت فى الرجلين اذا أم أحدهما الآخر أن
بكون المأموم عن يمين الإمام •

وقد حول رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عباس عن يساره
الى يمينه ؛ فاذا خالف أحد هذا النهى بعد العلم به فسدت صلاته •

ونقل ابن المنذر عن ابن المسيب أنه يقيمه عن يساره •

ولعله لم يصح معه الحديث •

وأجاز أبو عبد الله محمد بن محبوب وأبو المؤثر الصلت بن خميس
وأبو عبد الله محمد بن رزح وأبو الحواري أن يصف عن قفا الإمام •

واتباع السنة أولى وأحق •

وكذلك لا صلاة لمن صلى وحده وراء الصفوف •

وذلك أنه يؤمر أن يدخل فى الصف فان لم يمكنه جر رجالا اليه
حتى يكونا صفا مستقلا ، فان لم يفعل أعاد الصلاة •

وهو قول مزادة ، ولم ير موسى بن على بذلك بأسا •

وهذا اذا وقف وراء الصف محاذيا للإمام •

فأما اذا تطرف فصلى وراء مَنْ عن يمين الإمام أو وراء الذين عن شماله فان القائلين بتمامها عن قفا الإمام اختلفوا في صلاته ان تطرف :

فمنهم من قال بفسادها •

ومنهم من قال بتمامها •

وقيل : تتم على الجهل والنسيان دون العمد والعلم •

وقيل : تصح على النسيان دون الجهل لأن العفو عن النسيان ثابت ، ولم يعذر الجاهل •

وقيل : تصح ما لم يرد خلاف السنة •

قال هاشم : أخبرني رجل من مسجد بشير أنه سأل عن رجل دخل والقوم في صلاتهم فقام خلفه وحده ولم يجزّ أحدا ولم يدخل في الصف ، وصلى بعض صلاته ثم جاء واحد فقام معه قال بشير : صلاة الأول فاسدة لأنه يصلى مع رجل لا صلاة له •

قال هاشم : فأخبرت بذلك سليمان قال : بل الذي دخل أصلح للأول صلاته •

وكذلك لا صلاة لمن صلى وبينه وبين الإمام أو الصف الأول طريق أو نهر أو نار ، سواء كان المصلي هنالك واحدا أو جماعة فان هذه الأشياء من القواطع الحائلة بين الإمام والمأموم •

فان اتصلت الصفوف بعضها وراء بعض حتى أخذت في الطريق جازت صلاتهم للضرورة •

وقال ابن المسيب : لا تجوز الصلاة في الطريق إلا أن تكون مثل
الأدوية أو الظواهر التي تمر فيها الناس حيث شاؤوا •

قال : فإن اتصلت الصفوف في مثل هذا فلا بأس •

ووجهه : أنها في حكم الصحراء وليست في حكم الطريق لاتساعها
فلا يكون مرور الناس فيها مانعا لما يباح منها •

وكذلك لا صلاة لمن تباعد عن إمامه حتى صار في أكثر من مد
الصوت •

وهو معنى قولى (بحيث لا يسمع من كلامه) وسواء كان وراء إمامه
محاذيا له أو كان أعلى منه على رأى من أجاز أن يعلو الإمام •

وفي قول آخر : لا يصح أن يكون المأموم أعلى من إمامه ، وهو
واضح •

وقيل : لا تفسد حتى يكون أرفع من إمامه بقامة فصاعدا •

ذكر هذا كله أبو اسحاق في خصاله ، وتبعته في النظم ، وهو
خلاف ما تقدم عن الأشياخ ؛ فإن الموجود عنهم تحديد البعد بخمسة
عشر ذراعا ، وأن الخلاف في الارتفاع على الإمام وارتفاعه على المأموم
ثابت على غير هذا الوصف الذى ذكره أبو اسحاق •

وقد تقدم ذلك كله في صفة الصف خلف الإمام من الجزء الرابع •

وكذلك لا صلاة لمن صلى وقربه امرأة أجنبية تصلى في ما دون
سته أذرع ، سواء كانت تصلى بصلاته أو بضلته نفسها •

فان كان بينهما أكثر من ذلك صحت صلاته وصلاتها •

وقيل : اذا كانت تصلى بإزائه فانها تفسد عليه ما لم تكن منه بقدر عرض البيت •

وفسر بعضهم عرض البيت بستة أذرع أو مثلها •

وقيل : اذا كانا يصليان بصلاة واحدة فأكثر القول أنها تقطع صلاته ما لم تكن ذات محرم منه •

وان كان كل واحد منهما يصلى لنفسه فأكثر القول أنها لا تقطع عليه ولو كانت أجنبية ما لم يمس منها محرماً •

قال ابن المسيب : يكره أن تصلى امرأة أجنبية مع رجل فاذا فعلت فلا بأس •

وقيل : اذا صلت بحذائه انتقضت صلاتها دون صلاته •

وقيل : تفسد صلاتهما معا اذا صلت دون ستة أذرع حيث ما كانت •

وقيل : لا فساد عليهما معا •

ورخص بعضهم في الزوجة وذوات المحارم دون الأجنبية •

وقال أبو عبد الله : أقل ما سمعت اذا صلى رجل وامرأته أنه لا يجاوز سجودها منكبيه ، وتكون متأخرة عنه •

فان جاوز سجودها منكبيه فأخاف عليه فساد صلاته •

قال ابن المسيب : لا عليه ولا عليها فساد •

وقد تقدم لهذه المعاني بسط في الجزء الرابع فلا نطيل بسطها مرة أخرى والله أعلم •

(الباب العاشر من كتاب الصلاة)

وهو الثاني من كتب المدارج

(في القضاء)

القضاء فعل ما خرج وقته تداركا لما فات ، ويسمى في عرف أصحابنا المشاركة (البدل) •

أما فعل الفرض في وقته مرة ثانية لخلل وقع في الفعل الأول فهو إعادة •

وأما الفعل الواحد في الوقت فيسمى بالأداء •

وفي ذكر القضاء بعد النواقض مناسبة ظاهرة ؛ فان من انتقضت صلاته لزمته إعادتها ان كان الوقت قائما ، وقضاؤها ان كان فائتاً •

أما وجوب الإعادة فظاهر لأن المطلوب منه الامتثال كما أمر ، ولا يكون ذلك إلا بالأداء الصحيح ؛ فما لم يؤد الفعل كما أمر فهو غير مؤدٍ ، والخطاب بلزومه متوجه اليه إذ لا يرتفع الخطاب بنفس الدخول في الفعل ، وإنما يرتفع بالخروج منه •

وذلك أنه مخاطب بأدائه جملة ففعل بعضه لا يجزىء عن كله •

وأما وجوب القضاء فقال بعضهم : ان وجوبه بالأمر الذي وجب به الأداء •

وذلك أنه مأمور بالفعل في وقته ، فإذا فوت الوقت صار عاصيا ،
أو فات بلا عمد صار معذورا ، وبقي في الحالتين الخطاب بالفعل قائما .

وقال آخرون : ان وجوب القضاء بأمر غير الأمر الذي وجب به الأداء .

وذلك أن الأمر الأول إنما أوجب الفعل في وقت مخصوص فلا يدل
على الفعل بعده لكن قام الدليل بوجوب ذلك من جهة أخرى وهو قوله
صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
فذلك وقتها » .

وأنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه في رجوعهم من بعض
الغزوات فما أيقظهم إلا حر الشمس فصلها بهم كما كان يصلونها في وقتها .

وأنه صلى الله عليه وسلم قضى يوم الخندق الظهر والعصر والمغرب
حين حبسه المشركون بشدة الحصار حتى مضى من الليل ما شاء الله .

قال ابن عباس : وكان ذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف
(فان خفتهم فرجالا أو ركبانا) .

وتأول بعضهم في ذلك قوله تعالى : (أقم الصلاة لذكري) فان المعنى
عنده (صل متى ذكرتها) .

فهذه أدلة على وجوب القضاء ، وهي غير الدليل الذي وجب به الأداء .
وزعم قوم : أنه لا قضاء على تاركها عبدا بخلاف من نسيها أو
نام عنها .

وذلك أنه لم يثبت عندهم دليل على القضاء في غير الناسي والنائم .

والجواب : أنه قد ثبت ذلك وهو القضاء يوم الخندق ؛ فان فوت الصلوات كان لشدة الحصار وهو غير النوم وغير النسيان والله أعلم •

وبخروج الوقت يلزم القضاء
إن فات أو فوت فعل فرضا

وما على المشرك مما لزمنا
قط قضاء إن يكن قد أسلما

إلا اذا ارتد ووقتـــــــــــــــــه حضر
أو كان قبل شركه قدما نذر

و كان قد طاف ولم يركع وضل
عليه أن يقضيه اذا انتقل

يعنى أنه يلزم القضاء بخروج الوقت المقدر شرعا ، وسواء فات الفعل بنوم أو نسيان أو غيرها من الأعذار ، أو فوتته المكلف عمدا فان القضاء واجب على الكل لثبوت الدليل في قضاء النائم والناسى والمؤخر لعذر ، واذا لزم القضاء مع الفوات لعذر فهو مع التقويت بالعمد ألزم ، لكن هذا إنما يكون في حق المسلم لصحة الأداء منه لو فعل •

أما المشرك فانه لا يجب عليه قضاء ما ترك في شركه إجماعا لأنه لو صلى حال الشرك لم تصح صلاته إجماعا حتى على قول من جعله مخاطبا بفروع الشريعة لأن الاسلام شرط لصحة الصلاة وغيرها من العبادات •

ويستثنى من ذلك المرتد عن الاسلام الى الشرك فانه اذا رجع الى

الاسلام وجب عليه قضاء الصلاة التي أشرك بعد أن حضر وقتها لأن الخطاب قد توجه عليه بها بدخول الوقت وهو على حالة يصح منه الأداء لو فعل *

وكذلك يجب عليه قضاء ما نذر من الصلاة قبل ارتداده فإنه اذا نذر أن يصلى ثم ارتد ثم أسلم وجب عليه قضاء ما نذر *

وكذلك يلزم قضاء ركعتى الطواف اذا كان ارتداده بعد أن طاف وقبل أن يركعهما *

وهذا كله لتوجيه الخطاب اليه فى حال يصح منه الأداء لو فعل ؛ فقولى (وضل) عبارة عن أشرك ، والضمير من قولى (يقضيه) عائد الى معنى الركوع المفهوم من قوله (ولم يركع) *

والمراد بقولى (اذا انتقل) الانتقال من الشرك الى الاسلام والله أعلم *

وفى المقام مسائل :

— ٣٠٠ —

المسألة الأولى

(في من يجب عليه القضاء)

في هذه المسألة أمور :

الأمر الأول

(في حكم القضاء وسببه)

أما سببه فهو خروج الوقت الذي قدره الشرع للأداء •

واختلفوا في الوقت الذي ينتبه فيه النائم ، ويذكر فيه الناسي :

فمنهم من قال : انه وقت أداء فلو تركها مقبداً ما يمكنه فعلها
هالك عندهم •

ومنهم من قال : انه وقت وجوبها ؛ فهي عليه في حكم الدين •

والتعجيل أولى عند الكل •

فعلى القول الأول لا يكون خروج الوقت سبباً للقضاء ما فات بنوم
أو نسيان إذ ليست قضاء بل أداء بخلافه على القول الثاني فانه قضاء •

والسبب في وجوبه خروج الوقت فاذا لم ينتبه من حينه عذر في
تأخيره الى حال الذكر والانتباه ؛ فاذا انتبه أو ذكر تعين عليه الفعل •

وبيان ذلك : أن أول الوقت سبب لوجوب الأداء وان أخره سبب

لوجوب القضاء ، وأن النائم والناسي في جملة مَنْ خوطب بالأداء في أول الوقت غير أنه لم يتعيّن عليهما الفعل لاستحالة منهما لحصول المانع الذي هو النوم أو النسيان فعذروا في التأخير إلى حال الانتباه والذكر .

• فان انتبهوا في الوقت وجب عليهم الأداء بالخطاب الأول .

ولو أدركوا في الوقت ركعة واحدة فانهم يجعلون ذلك الفعل أداء لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » .

وإذا لم ينتبهوا حتى خرج الوقت توجه اليهم الخطاب بالقضاء وعذروا في تأخيره إلى وقت الانتباه .

ويظهر لك هذا المعنى في قولهم : إن مَنْ نسي صلاة سفرية أو نام عنها ولم ينتبه ولم يتذكر إلا في الحضر فانه يصليها حضرية ، خرج الوقت أو لم يخرج لأنها لم تجب عليه إلا في وقت الذكر والانتباه .

وكذلك ان نام عنها أو نسيها وهو في الحضر ولم يتذكر ولم ينتبه إلا في السفر فانه يصليها سفرية لأنه وقت الوجوب .

فهذا من قولهم يدل على أن ذلك الوقت وقت أداء لا قضاء ، فانه لو كان قضاء لوجب عليه على الصفة التي نسيها أو نام عنها لا على حكم الوقت الذي ذكرها فيه .

ومن المعلوم أنها ان نسيت في الحضر كانت أربعاً أو في السفر فركعتين .

فمخالفة ذلك الحال إنما كانت لظاهر الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فذلك وقتها » *

واختلفوا في الطفل اذا بلغ ، والمجنون اذا أفاق ، والحائض والنفساء اذا طهرتا وقد بقى من الوقت شيء لا يسع الفعل كله :

فقال بعضهم : لا قضاء عليهم ما لم يدركوها بجميع وظائفها لأن الخطاب بها لا يكون إلا جملة ، واذا لم يسع الوقت الفعل فلا يتوجه الخطاب لأنه يكون تكليفاً بالمحال فهم بخلاف مَنْ كان في حدّ التكليف بها من أول الوقت لأن الخطاب قد توجه اليه والوقت واسع للفعل وغيره *

وقال آخرون : من أدرك ركعة والوقت قائم فهو مدرك للوقت ولا يكون مدركاً ما لم يكن متطهراً *

وحجة هؤلاء قوله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » *

وأما حكمة فان العلماء اتفقوا على وجوب القضاء على الناسى والنائم واختلفوا في غيرهما كالمتعمد والمعنى عليه وغيرهما *

أما المتعمد فقليل : لا قضاء عليه لعدم الدليل الموجب لذلك *

وقد تقدم الجواب عن قولهم أن الدّين لا يسقط بمضى الأجل فالعبادة أولى أن لا تسقط بمضى الوقت لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أحق ما وفيتم به دين الله تعالى » *

وشدد بعضهم في الذي يصلى زماناً ويترك زماناً *

ورخص في من لم يصل حتى تاب ، وشبهوه في ذلك بالمشارك *

وأما المظالم فعليه أداؤها لأنها حقوق العبادة والله أعلم *

فهرس

الموضوع	الصفحة
المسألة الرابعة فيمن جمع بين الصلاتين وفسدت عليه إحداهما	٥
الكلام في بيان صلاة المرأة والعبد وفيه مسألان	٧
المسألة الأولى في صلاة المرأة وفيها أمور	٩
الأمر الأول في صلاة الزوجة التي ليس لها شرط	١٠
الأمر الثاني في المرأة إذا كان لها شرط سكنى	١٤
الأمر الثالث في المطلقة وغيرها	١٦
الأمر الرابع في صلاة الصبية إذا تزوجت	١٨
الأمر الخامس في الأمة إذا تزوجت	١٩
الأمر السادس في المرأة إذا تزوجت ببذوى	٢٠
المسألة الثانية في صلاة العبيد	٢٣
تنبيهان : الأول في الصبي إذا بلغ	٢٨
التنبيه الثاني في المشرك إذا أسلم	٣١
الباب السابع في صلاة الخائف والمريض	٣٢
الكلام في بيان صفة صلاة الخوف وفيه مسائل :	٣٥

الصفحة	الموضوع
٣٧	المسألة الأولى في صلاة المواقفة
٤١	تنبيهات : الأول في حكم هذه الصلاة
٤٤	التنبيه الثانى فى أقل ما تصلى به هذه الصلاة
٤٥	التنبيه الثالث فى صفة الخوف
٤٧	المسألة الثانية فى صلاة المسايقة
٥١	تنبيهان : الأول فيما يقطع صلاة المسايقة
٥٣	التنبيه الثانى فى الخائف اذا صلى كما أمكنه
٥٥	المسألة الثالثة فى صلاة الطالب والمطلوب
٥٧	المسألة الرابعة فى صلاة المريض بالتكبير
٦٢	الباب الثامن فى صلاة العيدين
٦٥	الكلام فى بيان حكم صلاة العيدين وفيه مسائل :
٦٧	المسألة الأولى فى حكم صلاة العيدين
٧١	المسألة الثانية فى حضور الصبيان والنساء والعبيد
٧٦	المسألة الثالثة فى المكان الذى يؤتى منه العيد
٧٩	المسألة الرابعة فى الجماعة الذين تتعقد بهم صلاة العيد
٨٠	الكلام فى بيان صفة صلاة العيد ووقتها

الصفحة	الموضوع
٨٧	تنبيهات : الأول في الأذان والإقامة لصلاة العيدين
٨٩	التنبيه الثانى فى التوجيه لصلاة العيد ومحلّه
٩٠	التنبيه الثالث فى القراءة فى صلاة العيد
٩١	التنبيه الرابع فى جهر الإمام بالقراءة فى صلاة العيد
٩٢	التنبيه الخامس فىمن قدم القراءة قبل التكبير
٩٣	التنبيه السادس فىمن وضع التكبير فى غير موضعه
٩٤	التنبيه السابع فىمن لم يسمع تكبير الإمام
٩٥	التنبيه الثامن فىمن فاتته شىء من صلاة الإمام يوم العيد
٩٧	التنبيه التاسع فى الخطبة يوم العيد وفيه مقامان :
٩٧	المقام الأول فيما يختص بالخطبة
١٠١	المقام الثانى فى أحوال الخطيب
١٠٥	التنبيه العاشر فىمن رأى الناس قد صلوا
١٠٩	التنبيه الحادى عشر فىمن انتقضت عليه صلاة العيد
١١٠	الكلام فى سنن العيدين ومستحباتها وفيه مسائل :
١١٣	المسألة الأولى فى تكثير الخارجين
	(م ٢٠ — معارج الآمال ج ١١)

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية في الخروج الى المصلى يوم العيد	١١٤
تنبيهات : الأول في المنبر في المصلى	١١٨
التنبيه الثانى فى صفة الخروج	١١٩
التنبيه الثالث فى وقت الخروج •	١٢١
المسألة الثالثة فى الأكل قبل الخروج يوم الفطر وبعد الصلاة	١٢٢
يوم النحر	
المسألة الرابعة فى التجميل باللباس الحسن	١٢٤
المسألة الخامسة فى التكبير يوم العيد	١٢٥
المسألة السادسة فى التكبير يوم النحر وفيها أمور :	١٢٩
الأمر الأول فى ثبوته	١٢٩
الأمر الثانى فى حكمه	١٣١
الأمر الثالث فى ابتدائه وانتهائه	١٣٣
الأمر الرابع فى صفة التكبير	١٣٦
الأمر الخامس فى بقية أحكام التكبير	١٣٩
خاتمة فيما ينهى عنه يوم العيد	١٤١
الباب التاسع فيما ينقض الصلاة	١٤٣

الصفحة	الموضوع
١٤٥	الكلام في الناقض القلبي وهو أشياء :
١٤٦	منها : الارتداد
١٤٧	ومنها : انتقال النية عن أصلها
١٤٨	ومنها : زوال العقل بجنون أو نوم أو إغماء
١٥١	ومنها : الرياء والعجب
١٥٢	ومنها : اشتغال النفس عن الصلاة بأمر خارجة عنها
١٥٣	ومنها : الشك وفيه صور :
١٥٤	الصورة الأولى في شك الإمام
١٥٧	الصورة الثانية في شك المأموم
١٥٩	الصورة الثالثة في شك المنفرد وفيها أمور :
١٦٠	الأمر الأول في مطلق الشك
١٦٤	الأمر الثاني في الشك العارض على حدود الصلاة
١٧٠	الأمر الثالث فيما ينبغي فعله لمن ابتلى بالشك
١٧٢	الكلام فيما ينقض الصلاة من عوارض الفم وفيه مسألتان :
١٧٣	المسألة الأولى في الكلام وفيها أمور :
١٧٣	الأمر الأول في حقيقة الكلام

الصفحة	الموضوع
١٧٤	الأمر الثانى فى تحريم الكلام فى الصلاة
١٧٦	الأمر الثالث فى الكلام بذكر الله تعالى
١٧٨	الأمر الرابع فى الكلام بغير ذكر الله تعالى
١٨٢	الأمر الخامس فيما يلحق بالكلام
١٨٨	المسألة الثانية فى الضحك فى الصلاة
١٩٠	خاتمة فى البزاق والنخاع
١٩٣	الكلام فى بيان ما ينقض الصلاة من العوارض البدنية وفيه مسائل :
١٩٥	المسألة الأولى فى الالتفات
١٩٧	تنبيهان : الأول فيما يؤمر به المصلى فى جعل نظره
٢٠٠	التنبيه الثانى فى تغميض العينين فى الصلاة
٢٠٢	المسألة الثانية فى النقض بالاستماع
٢٠٤	المسألة الثالثة فى الفعل فى الصلاة وفيها أمور :
٢٠٤	الأمر الأول فى نفس الفعل
٢٠٨	الأمر الثانى فيما يجوز فعله فى الصلاة وفيه نوعان :
٢٠٨	النوع الأول فيما جاز فعله فى نفس الصلاة

الصفحة	الموضوع
٢١٧	النوع الثانى فيما جاز فعله لأمر خارج عن الصلاة
٢٢٣	تنبيه فيمن أمره والده وهو في الصلاة
٢٢٤	الأمر الثالث في الفعل الناقض للصلاة
٢٣٠	خاتمة في الكف عن العمل
٢٣١	الكلام في بيان ما ينقض الصلاة بالأحوال الخارجة عن الأفعال
٢٣٧	الكلام في نقض الصلاة بالنجاسة العارضة على المصلى
٢٤٠	الكلام في نقض الصلاة بالعوارض الخارجية وفيه مسائل :
٢٤٣	المسألة الأولى في حكم المرات
٢٤٨	المسألة الثانية في القطع بسائر الحيوانات
٢٥٠	المسألة الثالثة في القطع بالنجاسات
٢٥٣	المسألة الرابعة في القطع بالصنم والنار
٢٥٦	تنبيهات : الأول في الحد الذى يكون القطع فيما دونه
٢٥٨	التنبيه الثانى : في المرور بين يدي المصلى
٢٦٠	التنبيه الثالث : في مدافعة المار
٢٦٣	المسألة الخامسة في السترة وفيها ثلاثة أمور :
٢٦٤	الأمر الأول في صفة السترة

الصفحة	الموضوع
٢٧١	الأمر الثانى فى سترة الصفوف فى الجماعة
٢٧٣	الأمر الثالث فى السترة عن الكتيف
٢٧٦	الكلام فى بيان النقض بترك شىء من الشروط
٢٨٠	تنبيه فيمن رأى على ثوبه قذرا
٢٨١	الكلام فى النقض بمسابقة الإمام وفيه طرفان :
٢٨٢	الطرف الأول فى سبق المأموم لإمامه
٢٨٩	الطرف الثانى فى سبق الإمام للمأموم
٢٩١	الكلام فى النقض بمخالفة المأمور به فى الموقف
٢٩٦	الباب العاشر فى القضاء وفيه مسائل :
٣٠٠	المسألة الأولى فيمن يجب عليه القضاء وفيه أمور :
٣٠٠	الأمر الأول فى حكم القضاء وسببه

رقم الايداع ٤٠٤٩ لسنة ١٩٨٤

مطابع سجل العرب

